

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

المحددات الاقتصادية للطلب على النقود في الجزائر
دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة (1987-2020)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- بوعبد الله علي

من إعداد الطالبتان:

- ورياشي كاهنة

- معطار رحيمة

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ محضر أ	- د/رشيد حمريط
بسكرة	مشرفا	- أستاذ محضر أ	- أد/علي بو عبد الله
بسكرة	ممتحنا	- أستاذ محضر أ	- د/مجدولين دهينة

الموسم الجامعي: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ)

سورة يوسف الآية 76.

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتحقق ما كان بالأمس حلما، لما طالما انتظرت هذا اليوم لأهدي من كان

عونا لي في مسيرتي

إلى التي اقترن اسمها بالجنة، إلى التي أرادتني أن أضع بصمتي في الوجود إلى سندي وقوتي في الحياة

"أمي الحبيبة"

"

إلى الذي علمني أن الحياة صبر وكفاح، إلى الذي زرع في روحي حب النجاح

أبي الغالي "

إلى من أشدد بيه أزرى أخي الوحيد سندي ومسندي و إتكائي و قوتي و ضلعي الثابت الذي لا يميل
أخي (البشير) وإلى شمعات حياتي وأميرات قلبي ودعمني أخواتي الحبيبات إلى اولادهم الصغار فرحت بيتنا.

إلى صديقاتي العمر ونور قلبي وأغلى البشر ورداء روحي وذراعي أنتم من جئتم

مختلفين لم تكونا انتقاء بل كنتما نعمة

" مسعودة ريذة ونورة رزيق "

معطار رحيمة



إهداء

إلهي لا يطيب الليل بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك
ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك فالحمد لله الذي أعانني
على إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه لمن أرى
التفاؤل بعينهم والسعادة في ضحكتهم أبي وأمي
حفظهم الله ورعاهم وإلى إخوتي وصديقاتي وإلى
كل من لم يذكرهم قلبي أقول لهم بعدتم ولم يبعد
القلب عن حبكم و صداقتكم



ورياشي كاهنة



شكر و تقدير

نشكر الله عز وجل الذي بتوفيق منه تمكنا من إنجاز هذه المذكرة

نتقدم العرفان و الشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل : " بعدالله علي " على توجيهاته والملاحظات وكذلك على صبره طيلة إشرافه على هذه المذكرة

كما أتقدم بالشكر الحالص إلى كل من أشعل شمعته في دروب عملنا إلى من وقف على المنابر أعطى من حصيلة فكره ليتبر درينا ، إلى أساتذة الكلية العلوم الاقتصادية و التجارية والتسيير ..

وفي الأخير نرف عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة وابتسامة صادقة.

إليكم كلكم أخلص التشكرات.

الملخص:

من خلال هذا البحث يمكن التعرف على ماهية محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة المدروسة والتي تمتد من سنة 1987 إلى غاية 2020 ولمعالجة الاشكالية المطروحة استخدمنا أسلوب القياس الاقتصادي من خلال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة ، استطعنا من خلاله التوصل إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة للدراسة (سعر الفائدة ، وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي ، والائتمان المقدم للقطاع الخاص والمتغير المستقل (طلب على النقود) ، حيث توصلنا إلى أن من محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020) هي الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة أما المتغيرات الأخرى فلا تؤثر في الطلب على النقود.

الكلمات المفتاحية: طلب على النقود ، سعر الصرف ، الناتج المحلي الاجمالي .

Abstract:

Through this research, it is possible to identify the determinants of the demand for money in Algeria during the period from 1987 at 2019. In order to address the presented problematic, we adopted the economic measurement method; through an autoregressive distributed lag model (ARDL) ,in which we obtained the relationship between the independent variables of the study (interest rate, exchange rate, GDP) and the dependent variable (monetary demand) We determined that both the gross domestic product and the interest rate factors, are the sole determinants of money demand in Algeria, this is during the 1987-2020 period of time. The other variables are irrelevant in affecting money demand in Algeria, for the same period.

Keywords: Maney demand, Interst rate, Exchange rate, Gossmetic.

	بسملة
	إهداء
	شكر عرفان
	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
	فهرس الأشكال
	فهرس الجداول

مقدمة عامة.

أ	تمهيد.
ب	الإشكالية.
ب	الأسئلة الفرعية.
ت	فرضيات الدراسة.
ت	أهمية الدراسة .
ت	اهداف الدراسة.
ت	أسباب اختيار الموضوع.
ث	منهج البحث.
ث - ج	الدراسات السابقة.

ح

هيكل الدراسة.

الفصل الأول: : الإطار النظري للطلب على النقود.

8	تمهيد.
9	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النقود.
9	المطلب الأول: مفهوم النقود وأنواعه.
11	المطلب الثاني: خصائص النقود ووظائفها.
13	المطلب الثالث: الكتلة النقدية ومقابلاتها.
15	المبحث الثاني: : السياسة النقدية وأدواتها.
15	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.

16-15	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.
17	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.
19	المبحث الثالث: نظريات الطلب على النقود.
23-19	المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية.
24	المطلب الثاني: النظرية الكينزية للطلب على النقود.
31-24	المطلب الثالث: نظرية الطلب على النقود لفريدمان.
31	المبحث الرابع: علاقة الطلب على النقود ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.
31	المطلب الأول: علاقة الطلب على النقود بمعدل التضخم وسعر الفائدة.
34	المطلب الثاني: علاقة الطلب على النقود بسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي.
36	المطلب الثالث: علاقة الطلب على النقود بالمستوى العام للأسعار.
38	خلاصة.
	الفصل الثاني: محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).
40	تمهيد.
41	المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري.
41	المطلب الأول: نشأة الجهاز المصرفي الجزائري.
45-42	المطلب الثاني: أهم إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري.
46	المطلب الثالث: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري.
48	المبحث الثاني: تحليل تطور الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).
48	المطلب الأول: واقع الطلب على النقود في الجزائر.
50	المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).
50	المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).
53	المبحث الثالث: دراسة قياسية وتحليلية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).
53	المطلب الأول: تحليل تطورات المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).
56	المطلب الثاني: قياس محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).
62	المطلب الثالث: تقدير النموذج وتحليل الناتج.
	الخاتمة العامة.
73	نتائج الدراسة.

74	اختبار صحة الفرضيات.
74	المقترحات.
75	الآفاق.
82-76	قائمة المراجع.
86-83	الملاحق.

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
25-23	مخطط نموذج كينز البسيط	1
49	تطور الطلب على النقود في الجزائر الفترة (1987-2020)	2
53	تطور أسعار الفائدة في الجزائر (1987-2020)	3
54	تطور سعر الصرف في الجزائر (1987-2020)	4
55	تطور ناتج محلي	5
56	تطور الائتمان المحلي	6
57	مخطط لمنهج البحث في الاقتصاد القياسي	7
60	مخطط يوضح متغيرات نموذج الدراسة	8
63	اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة	9
68	اختبار توزيع البواقي	10
70	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة	11
70	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة	12

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
62	اختبارات جذر الوحدة الاستقرارية	1
65	اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية	2
66	نمذج تصحيح الخطأ وفق منهجية	3
67	اختبار الارتباط التسلسلي	4
67	اختبار اختلاف التباين	5

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
83	يوضح تطور متغيرات الدراسة في الجزائر (1987-2020)	1
85	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1987-2020)	2
86	يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1987-2020)	3

مقدمة عامة

لقد كانت النقود من أهم منجزات البشرية ومن خلال النقد ثم التغلب على كافة الصعاب التي تعاني منها عمليات التبادل في المراحل الأولى للبشرية وهذا مرور النشاط الاقتصادي بمراحل متعددة بدأت بمرحلة الاكتفاء الذاتي حيث كان الانسان يقوم بإنتاج ما يحتاجه من السلع التي تكتفي لإشباع حاجات الافراد دون أن يكون هناك فائض من السلع يمكن مبادلتها مع الآخرين .

وعملت التطورات اللاحقة على تقديم التنظيم الاقتصادي الذي أصبح يتجه نحو التعاون وتقسيم العمل والتخصص وقد ساعد ذلك على تنظيم الجهد الإنساني وتركيزه، وأدى تنظيم العمل هذا إلى تجاوز الحالة النشاط القائمة على الإشباع الذاتي ، وهو ما ساعد في معينة من مراحل التاريخ على ظهور الفائض الإنتاجي الموجه لسوق بغرض المبادلة.

ولكن عملية التخصيص وتقسيم العمل الآخذة في التجدر قد سمحت باتساع قاعدة الإنتاج ، حيث تعددت السلع المنتجة ومتبادلة على نحو تعقدت معه عملية التبادل المبنية على المقايضة ومن هذه الصعوبات : صعوبة توافق إرادة العرض وإرادة الطلب بين مختلف الأطراف وصعوبة التوافق في المكان وتوافق في الرغبة حول طبيعة السلع الموارد تبادلها ، ولقد كانت هذه صعوبات تشكل موضوعا عاملا أساسيا كإبحا للتنمية الاقتصادية، مما أدى إلى التوجه نحو التخلص من هذا النظام الاقتصادي البالي، وهو ما أدى ظهور النقود بأشكالها المختلفة السلعية والمعدنية والورقية والائتمانية إلى النقود الإلكترونية، التي تسمح بتقسيم موحد للسلع وتسهيل عملية التبادل واستخدامها كوسيط في المبادلات، حيث لاشك أحد أن النقود هي واحد من أهم مبدكرات الإنسان على الإطلاق، ولاسيما تعددت حاجاته وتوسعت رغباته.

أدى إدماج النقود في الاقتصاد إلى إحداث تغيرات جوهرية في الحياة الاقتصادية والاقتصادية والاجتماعية لمختلف المجتمعات . وقد سمح ذلك بتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية مقارنة بالحالة التي كانت عليها في اقتصاد مقايضة عبر تسهيل التبادل، وعمل ذلك على رفع كفاءة الأداء الاقتصادي العام بشكل تدريجي وتسهيل التبادل وأداء تحمل القيمة في الزمن ووسيلة يمكن أن يتجسد من خلالها رأس المال.

وعرف الفكر الاقتصادي نظريات عديدة ومختلفة حولها . فهذا الاقتصادي جون ستيوارت كان يقول لا شيء في الاقتصاد أقل قيمة من النقود وهو ينتمي للمدرسة الكلاسيكية التي تعتقد بأن دور النقود في الحياة الاقتصادية هو مجرد تغطية للمعاملات فقط، ثم تطور الفكر الاقتصادي إلى نظرة أخرى تعطي للنقد مكانة هامة وهي نظرية كينز وأتباعه التي تبين أهمية النقود نظرا لملاستهم لتأثيرات التي تحدثها النقود، وأصبح ينظر إليها على أنها تلعب دور المحرك في النشاط الاقتصادي او دور الكابح له حسب تحكم السلطات النقدية فيها .

من هنا تبلورت أهمية التعميق في الدراسات النقدية على أساس أن النقود تلعب دورا هاما للحياة الاقتصادية للفرد بحيث أن الأمر لا يحتاج لأن يكون الانسان اقتصاديا حتى يلمس أهمية النقود وأن مستوى المعيشة التي يمكن للفرد أن يحققه إنما يتوقف على جميع القطاعات الاقتصادية فضلا عن تأثيرها الهام ابتداء من الحياة اليومية انتهاء بميزان المدفوعات، لهذا السبب أصبحت النقود والطلب عليها في العصر الحديث يمثل عصب الحياة في أي اقتصاد في العالم والتحكم فيه يعني التحكم في دقة توجيه الاقتصاد.

إن الطلب على النقد يعتبر من بين أهم المواضيع ذات صلة بسياسات واستقرار الاقتصاد. إذ تسعى هذه السياسات لخلق تناسب بين عرض النقد والطلب عليه، باعتبار أن الطلب على النقد من بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي نالت قسطا كبيرا من التحليل الاقتصادي الكلي، فقد حاول عدد كبير من المنظرين في علم الاقتصاد باختلاف توجهاتهم و آراءهم أن يبحثوا عن تفسير العوامل المؤثرة في النقود والتي يمكن التطرق إليها بثلاث نظريات أساسية: النظرية التقليدية لفيشر والتي تحدد لنا كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار لنفس المعدل والاتجاه، وأيضا الدوافع التي تخلق الطلب على النقد، أما النظرية الكينزية تركز على التوازن الكلي على الطلب على النقود، أما النظرية النقدية المعاصرة اعتمدت على السياسة النقدية لتصليح جميع الاختلالات الاقتصادية.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي عرفت سنة 1990 مرحلة جديدة اتضحت فيها معالم الاقتصاد الجديد الذي تتجه الجزائر نحوه، وقرت العديد من الإصلاحات الاقتصادية، المالية، والنقدية، وهدفت إلى ارساء الشروط المواتية لممارسة سياسة نقدية مستندة إلى قوى السوق، هدفها التحكم في معدلات التضخم عند مستويات منخفضة، ونظرا لأن الهدف الوسيط للسياسة النقدية بعد تعديل قانون النقد والقرض في عام 2003، تتمثل في العرض النقدي بمعناه الواسع، فإن ذلك يزيد من أهمية استقرار دالة الطلب على النقد في الجزائر، وإن استقرار دالة الطلب على النقود يعد شرطا ضروريا لنجاح السياسة النقدية، فإن كانت السياسة النقدية هي سياسة السيطرة على عرض النقود وسعر الصرف، تحقيقا لأهداف اقتصادية معينة فإنه لا يمكن تطبيقها ما لم يكن هناك تصور دقيق عن حجم الطلب على النقود ومدى استقراره.

إشكالية البحث:

ومن خلال ما سبق تبرز لنا معالم إشكالية البحث التالية:

- ما محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020)؟

الأسئلة الفرعية:

ومن أجل تسليط الضوء أكثر على مختلف جوانب هذا الموضوع نعمل على طرح مجموعة من الاسئلة الفرعية التي لا تقل أهمية عن التساؤل الرئيسي للبحث وهي:

- هل توجد علاقة بين سعر الصرف والطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020)؟
- هل توجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020) ؟
- هل توجد علاقة تربط بين الطلب على النقود والفائدة في الجزائر خلال الفترة (1987-2019) ؟
- هل توجد علاقة بين الطلب على النقود والائتمان الموجه للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (1987-2020) ؟

فرضيات الدراسة :

وكإجابة أولية لهذه الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها، تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية: الفرضيات تكون بالإجابة على التساؤلات الفرعية

- لا توجد علاقة تربط بين سعر الصرف والطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020)
- لا توجد علاقة بين الطلب على النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).
- لا توجد علاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).
- لا توجد علاقة بين الطلب على النقود والائتمان الموجه للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كون موضوع الطلب على النقود مهم ويلقى اهتمام كبير على الصعيد الدولي والإقليمي، وكذلك في معرفة المتغيرات التي تؤثر على الطلب على النقود، ومحاولة إيجاد نموذج للطلب على النقود يساعد على رسم سياسة نقدية مستقلة ناجحة وفعالة لمواجهة الاختلال في التوازنات الاقتصادية في الجزائر.

أهداف الدراسة

وتهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- توضيح الطلب على النقود والتعرف على مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها .
- إبراز أهم النظريات المفسرة للطلب على النقد.
- التعرف على واقع الجهاز المصرفي الجزائري ومراحل نشأته التي مر بيها.
- توضيح أهم العوامل المؤثرة في الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة (1987-2020).
- تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والطلب على النقود.

أسباب اختيار الموضوع:

- لقد تم اختيارنا لموضوع هذا البحث لما له أهمية في وقتنا الحالي. خاصة في الآونة الأخيرة بعد ظهور الازمة العالمية الاقتصادية، فهو موضوع يستحق الاهتمام والدراسة.
- كما يمكن القول أيضا والرغبة الشديدة في إجراء دراسة قياسية.
- إبراز دور الطلب على النقود في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- اخترنا هذا الموضوع كونه يندمج ضمن تخصصي الدراسي (اقتصاد نقدي وبنكي).

منهج البحث:

تما فيما يلي عرض المنهجية المتبعة في هذا البحث:

01-المنهج المتبع: من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات من عدمها ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الدراسة النظرية لمحددات الطلب على النقود، كما قمنا باستعراض تطور الطلب على النقود في الجزائر مع دراسة التطورات التاريخية له. وكما تم استعمال المنهج التحليلي من أجل تحليل البيانات التاريخية للطلب على القود، ومحدداته في الجزائر، والمنهج الاستقرائي وذلك باستخدام النماذج القياسية (ARDL).

02-مصادر جمع البيانات: تم جمع البيانات اللازمة لهذا البحث بالاعتماد على مصادر أولية وأخرى ثانوية:

- **المصادر الثانوية:** تم الرجوع إلى الكتب ورسائل ومذكرات التخرج والمجلات المتخصصة والبحوث التي تبحث في موضوع الدراسة أو تتضمن بيانات أو معلومات تُخدم هذه الدراسة، وذلك من أجل إعداد الجانب النظري منها.
- **المصادر الأولية :** للحصول على بيانات اللازمة لاختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة الميدانية تم الرجوع الى تقارير البنك الدولي وايضا بنك الجزائر

صعوبات البحث:

من صعوبات التي واجهتنا في دراسة هذا الموضوع ما يلي:

- صعوبة التنقل للجامعة وقلة المراجع.
- صعوبة الحصول على الاحصائيات واختلاف في احصائيات البيانات الرقمية والنسبية وهذا ما صعب علينا القيام بالتحليل والقياس.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : يعتبر موضوع طلب على النقود في الجزائر أساس الدراسة وجوهرها، حيث سنقوم بدراسة محدّدات الطلب على النقود في الجزائر ، وهذا من خلال قيامنا بدراسة تخص حالة الجزائر ككل.

الحدود الزمانية: قمنا بدراستنا هذه خلال فترة ممتدة ما بين (1987-2020)، ووقع اختيارنا على هذه المدة لأنه هنا بدأ اقتصاد الجزائر بالتوجه نحو اتجاه اقتصاد السوق، كذلك قامت الجزائر في هذه الفترة بعد اصلاحات مهمة اخذت الاقتصاد الجزائري نحو اتجاه آخر، وكذلك هذه الفترة تتوفر على المعلومات والبيانات التي تساعدنا على بناء النموذج القياسي لدرستنا هذه.

الدراسات السابقة:

تناولت مجموعة من الدراسات موضوع محدّدات الطلب على النقود في الجزائر ، يتم عرض البحوث المنجزة من قبل وهي

الآتي:

- جمعي سميرة: محددات الطلب على النقود في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (1987-2016-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي جامعة تلمسان 2017-2018، تهدف الدراسة إلى البحث عن أهم المحددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1970-2016) وكذا إلى تقدير دالة الطلب على النقود من خلال تقديم نموذج قياسي، ممثلة بتقنية التكامل المشترك ونماذج منتجات الانحدار الذاتي (VAR) للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات، و قد أظهرت النتائج أن الدالة الطلب على النقود في الجزائر هي دالة مستقرة عبر الزمن خلال فترة الدراسة، وأن كل من الدخل الحقيقي، سعر الصرف، سعر الفائدة، معدل التضخم يعتبر من المحددات الهامة لهذه الأخيرة.
- بشكير عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2009-2010، تهدف هذه الدراسة هو توضيح نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1970-2008) حيث تهدف الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات المفسرة لدالة الطلب على النقود باستعمال تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR، حيث استخدم متغيرات النموذج، مقياس عرض النقود (Ms)، مقياس الدخل الناتج الداخلي الخام الحقيقي، مقياس تكلفة الاحتفاظ بالنقود، مقياس الانفاق، العامل الخارجي، توصل أن النتائج المحصل عليها من خلال تأثيرات المتغيرات فيما بينها كانت مطابقة للنظرية الاقتصادية، حيث أي زيادة في الكتلة النقدية بالإضافة إلى ارتفاع الدخل الوطني يؤدي بدوره إلى في الدخل الفردي من خلال الزيادة في الأجور وهذا ما أدى إلى زيادة التضخم مما أدى إلى زيادة أسعار السلع والخدمات.
- بزواوية محمد، الطلب على النقود في الجزائر، دراسة قياسية، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2009-2010، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر، وكذلك إلى قياس كل من المرونة الداخلية والسعرية، كما تهدف أيضا إلى اختبار مدى استقرار هذا الطلب وتقنية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وتغطي الفترة بين (1974-2006).

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع محددات الطلب على النقود، مما يدل على أهمية الموضوع فقد تناولت بعض الدراسات مواضيع تتعلق بمحددات الطلب على النقود باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) حيث تم استخدام هذه النماذج على متغيرات مختلفة وفي فترات زمنية مختلفة مما أدى لاختلاف النتائج عليها، حيث تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة فإنها تسلط الضوء على محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1987-2020 حيث تهدف دراستنا إلى تحديد أهم المتغيرات، سعر الفائدة، سعر الصرف، الناتج المحلي الاجمالي، والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص.

هيكل الدراسة:

وعلى ضوء ما تم ذكره والتعرض إليه ونظراً للدور والأهمية القصوى للنقد والطلب عليه في سيرورة الحياة الاقتصادية يقتضي الأمر تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة التي تضمنت النتائج التالية:

الفصل الأول: تناول لإطار النظري للطلب على النقود حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث ، تطرق المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول النقود فتناولنا فيه مفهوم القود وأنواعه وكذلك خصائص النقود ووظائفها والكتلة النقدية ومقابلاتها، أما في المبحث الثاني تناولنا فيه السياسة النقدية وأدواتها، حيث تكون من تعريف السياسة النقدية وأهدافها ، وكذلك أدواتها، أما في المبحث الثالث ركز على النظريات الطلب على النقود ، فتناول النظرية النقدية الكلاسيكية والنظرية الكينزية لطلب على النقود وأيضا نظرية الطلب على النقود عند فريدمان، أما في المبحث الرابع فقد خصص لمحددات الطلب على النقود فتطرق إلى علاقة الطلب على النقود بمعدل التضخم وسعر الفائدة و علاقته بسعر الصرف وناتج الحلي الإجمالي وعلاقته بالمستوى العام للأسعار .

الفصل الثاني: خصص هذا الفصل إلى دراسة التطبيقية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة(1987-2020)، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول تطور الجهاز المصرفي الجزائري، تكلمنا على نشأة الجهاز المصرفي الجزائري وأيضا أهم الإصلاحات جهاز المصرفي، وكذلك هيكله، أما في المبحث الثاني : تحليل تطور طلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020)، تكلمنا عن واقع الطلب على النقود في الجزائر ، وأيضا تطور الكتلة النقدية وتطور مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (1987-2020) ، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى دراسة قياسية وتحليلية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر خلال هذه الفترة ، فتضمن هذا المبحث على تحلي تطورات المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر وقياس محددات الطلب على النقود والقيام بتقدير النموذج وتحليل النتائج خلال فترة الدراسة (1987-2020).¹

الفصل الأول:

الفصل النظري لطلب على النقود

تمهيد

تعتبر النقود من العوامل المهمة في اقتصاديات الدول من خلال تأثيرها على مختلف نشاطات الاقتصاد الحديث نسبة لدورها في عملية تسهيل التبادل السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد الوطني واستعمالها كأداة تقاس بها قيمة المنافع علما أنها أخذت عند تطورها أشكال عديدة بالرغم من الفوائد الكثيرة لاستخدام النقود إلا أنها تمثل المصدر الرئيسي لتقلبات الإنتاج والأسعار التي تعم الاقتصاد بأكمله وتتدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية وتعتبر السياسة النقدية من أهم الوسائل التي تستخدم لتحقيق الأهداف الاقتصادية والحفاظ على التوازن الاقتصادي حيث يعود الطلب على النقود من المتغيرات الأساسية التي تتحكم في فعالية السياسة النقدية فقد اهتمت العديد من النظريات النقدية بدراسة وتحليل الطلب على النقود، سيكون هيكل هذا الفصل كما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النقود.
- المبحث الثاني: السياسة النقدية و أدواتها.
- المبحث الثالث: نظريات الطلب على النقود.
- المبحث الرابع: محددات الطلب على النقود.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النقود.

يعد الطلب على النقود أحد الوسائل الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحديد وتوجيه السياسة النقدية، لذلك اهتمت العديد من النظريات النقدية بدراسة الطلب على النقود بغية تحديد الدوافع الكامنة التي تقف وراء طلب الوحدات الاقتصادية للنقود، وتعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الرئيسية التي يتم استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النقود و أنواعه.

لقد نشأت وتطورت النقود مع تطور اقتصاد المبادلة أي اقتصاد السوق عرفت منذ فجر التاريخ واستخدمت وقت أن اشتدت الحاجة إلى وجود أداة تتغلب وتنهي على صعوبات المقايضة، أما تحديد تاريخ معين يؤرخ من خلاله بداية عصر النقود فهذا هو الذي يختلف عليه المؤرخين الاقتصاديين حيث يتعذر الاتفاق على تاريخ معين يتفق على أنه بداية ظهور النقود لكن هذا لا ينفي أن الإنسان قد اكتشفها منذ فجر التاريخ هناك دلائل ومؤشرات تشير أن ابتكار النقود واستخدامها قد حدث في الصين.

الفرع الأول: تعريف النقود.

" تعرف النقود بأنها أي شيء يستخدم من قبل الأفراد ويلقى قبولا عاما كوسيط للاستبدال في المعاملات الاقتصادية ويصلح في الوقت ذاته لقياس القيم وحفظ الثروة وتسوية الديون والالتزامات. (أحمد، 2003، صفحة 07)".

"أما الاقتصادي الفرنسي Emile James فقد عرف النقود على أنها: كل سلعة تسمح بحكم القانون أو العرف لكل مشتري أو مدين بالدفع مقابل سلعة أو تسديد دين دون رفضها أو مناقشة قيمتها من قبل البائع أو الدائن. (سماره و البياتي، 2013، صفحة 24)".

" تستخدم النقود في كثير من معاملاتنا اليومية، ويمكن أن تكون أشياء كثيرة، وتعرف بأنها أي شيء يلقي قبولا شاملا في التداول وتتكون العملة من الأوراق النقدية والقطع المعدنية وهي أحد أنواع النقود. (الرفاعي و بلعري، 2002، صفحة 65)".

أما الاقتصادي روبرتسون يرى أن "النقود هي كل ما يقبل عموما في الدفع مقابل السلع أو الإبراء من جميع الالتزامات الأعمال" (D.H.R.Obertson، 1948، صفحة 02).

من التعريفات السابقة يمكن تعريف النقود على أنه أي شيء مادي أو غير مادي يقبله جميع أفراد المجتمع لإتمام التبادلات ويمتلك صاحبها قوة شرائية اقتصادية تمكنه من تلبية احتياجاته ورغباته، فضلا عن وسيلة لسداد الديون ودفع الالتزامات في كل مكان وزمان وظهرت للقضاء على صعوبات المقايضة.

الفرع الثاني: أنواع النقود.

"تعد النقود من أزمنة بعيدة هي الوسيلة الرئيسية للتبادل بين الناس في معاملاتهم، وتحصيل حوائجهم وقد تنوعت أشكال النقود وصورها وأنماطها نتيجة تطور الاقتصاد وتوسع الاحتياجات الإنسانية وتزايد التبادلات وتسارعها".

1. **النقود السلعية:** وهي أقدم أنواع النقود عبارة عن سلع معينة يتعارف عليها الناس تستعمل وسيطا بينهم في مبادلاتهم ومعاملاتهم ومن أمثلة هذا النوع الماشية، القمح، التمر، الذهب، الفضة، النحاس، الحديد.

وهذا النوع أول أنواع النقود ظهورا واستعمالا، وذلك بعد أن أحس الناس بصعوبات المقايضة انتقلوا إلى مرحلة النقود السلعية، وهي السلع التي تعارف الناس استخدامها كوسيط في المبادلات مثل الحيوانات، البن، الشاي، التبغ، وغير ذلك واتخذت النقود السلعية أشكالاً متعددة، وكانت تختلف باختلاف البيئة وطريقة الناس في العيش، ونوع المنتجات التي يتحصلون عليها بجدهم وعملهم، فالشعوب التي تعيش في الصحاري والمراعي، كانت تتخذ الحيوانات والجلود نقودا، وقد اتخذت بعض الشعوب الأقمشة والسلاح نقودا، وفي أوساط أفريقيا اتخذوا الخرز نقودا، وفي جزيرة المحيط الهادي اتخذوا الطيور الملونة نقودا، وفي العصر الحديث اتخذت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة السجائر نقودا، وقد اختلفت الأمم قديما وحديثا في الاصطلاح على النقود ولا تزال مختلفة فيه حتى الآن، فقد اتخذ الأحياس قديما نقودا من الملح زمنا مديدا، واتخذ الأقدمون من سكان جمهورية المكسيك بأمريكا الشمالية نقودا من صنف الكاكاو، واتخذ الأقدمون من سكان إنجلترا نقودا من الودع والشاي، واتخذ الكثير من الأمم نقودا من القصدير والزنك والفضة. (أبو طه، 2012، الصفحات 23-25).

2. النقود المعدنية:

● **المعادن الثمينة:** عرفت المعادن الثمينة منذ قديم الأزمان، وكانت تستعمل بادئ الأمر للزينة والحلى، فلما تطورت الحياة الاقتصادية وبدأ استعمال النقود، أقبل الأفراد على استعمال هذه المعادن الثمينة وخاصة الذهب والفضة بمثابة أشكال للنقود، وكان اتفاق الأفراد على القبول بذلك عائدا إلى خصائص هذه النقود والتي أهمها يتمثل في ثبات قيمتها، إذ أن قيمة هذين المعدنين لاسيما الذهب ثابتة نسبيا نظرا لصفة الدوام، بالإضافة لأن الكمية الموجودة من هذا المعدن في العالم قد تزايدت بصورة بطيئة ثابتة منذ أن بدأ الإنسان يحفر الأرض ويستخرج الذهب ولهذا فإن الكمية الموجودة، في الوقت الحاضر، من الذهب هي كبيرة إلى درجة لا تؤثر في قيمتها الإجمالية الزيادة السنوية القليلة الناجمة عن الاستخراج السنوي والنقود المعدنية شكلان:

✓ **النقود القانونية:** هي القطعة النقدية المعدنية ذات القيمة المحفوظة فيها والتي اعتمدت كوحدة في نظام نقدي معين، وهي ذات وزن محدد من المعدن الذهب أو الفضة على درجة معينة من النقاوة، وكانت جميع القيم والأسعار تنسب إليها.

✓ **النقود القانونية المحدودة:** هي القطعة المعدنية التي لا تتساوى قيمتها الإسمية مع قيمة ما تحتويه من مادة وتستخدم لتلك النقود كوحدات نقدية مساعدة للنقود القانونية (يطلق عليها البعض النقود المساعدة) وتصنع من معدن النيكل والبرونز.

● **استعمال النقود المعدنية:** مازالت المعادن الثمينة تستعمل كنقود حتى يومنا هذا، وهي كانت تستعمل في الماضي كنقود بأشكال سبائك خام أو مقسمة ولكن بعد زمن أصبحت هذه النقود تأخذ شكل القطع المسكوكة يحدد وزنها ودرجة النقاوة على أحد وجهيها من قبل الحكومة.

كما إن النقود المعدنية المحدودة أو المساعدة فلا زالت أيضا تستعمل كنقود مساعدة تحمل شعار الحكومة المصدرة دون تحديد لوزن أو درجة نقاوة المعدن المستخدم، بل يقتصر على تحديد القيمة الأساسية لها. (شهاب، 2000، الصفحات 19-20).

3. **النقود الورقية:** يرجع ظهور النقود الورقية في الواقع إلى القرن التاسع عشر، حيث تأصلت عادة معين في المجتمعات الأوروبية تمثلت في أن يحمل الأفراد ما لديهم من عملات معدنية أو سبائك نفيسة أو أية أشياء ذات قيمة ويعهدون بها إلى بعض الأفراد كالتجار

والصاغة والصارفة ممن يملكون بالضرورة لطبيعة عملهم خزائن حديدية قوية، وذلك ليحتفظ لهم بتلك الأشياء النفيسة في مكان آمن من مخاطر السرقة والضياع وغيرها وذلك نظير مبلغ معين (فائدة) يدفعونه لهم مقابل هذه الخدمة ، ومن ناحية أخرى كان أولئك التجار والصاغة والصارفة (المودع لديهم) يقومون بتحرير شهادة ورقية يتعهدون فيها للمودعين برد ما أودعوه لديهم بمجرد طلبهم ومع انتشار استخدام هذه الشهادات وذيوعها بين الأفراد سرعان ما تخلوا عن حمل الذهب من المودع لديهم وإليهم حيث ازداد انتشار استخدام الشهادات الورقية تسهيلا من جانبها لعملية تداول هذه الشهادات دون القيام بالتظهير عند كل عملية تبادل.

4. **النقود المصرفية:** تعتبر النقود المصرفية أحدث أشكال النقود وأكثرها تطورا وارتقاء وأوسعها انتشار كوسيلة للدفع وإبراء الذمم في التعامل في الدول المتقدمة.

والنقود المصرفية هي بالتحديد الودائع الجارية (تحت الطلب) لدى المصارف التجارية والتي يتم تداول ملكيتها وانتقالها من شخص لآخر عن طريق الشيكات وبالتالي فالشيكات ليست هي النقود المصرفية وإنما هي أداة تداولها أما النقود المصرفية ذاتها فهي الودائع أو الحسابات الدفترية لدى المصارف، إنما بالتحديد مجرد قيود تكتب بحسابات المصارف التي تصدرها ومن هنا فهي تسمى أحيانا باسم النقود الكتابية أو النقود القيدية وبالطبع فهي من قبيل النقود الائتمانية بل هي أكثر النقود الائتمانية وضوحا حيث أنها تتجرد تماما من أي محتوى أو جوهر وليس لها كيان مادي ملموس. (الشناوي و مبارك، 2002، صفحة 48،40).

المطلب الثاني: خصائص النقود وظائفها.

في هذا المطلب نتحدث عن خصائص النقود وظائفها.

الفرع الأول: خصائص النقود.

هناك عدد من المعايير والخصائص التي يلزم توافرها في النقود إذا ما أريد لها أن تقوم بوظائفها على خير نحو ممكن ويمكن إجمال هذه الخصائص:

1. أن تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع الذي تستخدم فيه، أي يكون لها صفة العمومية. سواء كان هذا القبول اختياريا، والذي يؤسس على ثقة الأفراد في قيمة وحدات النقد ذاتها، أو كان إجباريا عندما تتدخل الدولة وتفرض الصفة القانونية على نوع معين من النقود ويصبح بذلك ملزما للجميع ومبرثا للذمة بل ويتعرض كل من يرفضها في تسديد الديون إلى عقوبات يحددها القانون.
2. أن تكون قابلة للدوام، أي أن تكون قابلة للبقاء بصورة نسبية دون أن تتلف نتيجة لتداولها من يد لأخرى أو لمجرد مرور الوقت عليها، وقد كان تلف بعض السلع التي استخدمت كنقود والحبوب.
3. أن تكون نادرة وبداية كان اختيار الأشكال الأولى للنقود في صورة معادن نفيسة (ذهب وفضة) مؤسسا على ما تتمتع به من ندرة نسبية في الطبيعة ولكن بعد قوى نفوذ الدولة وانتهاء عصر المعادن النفيسة فرضت الندرة عن طريق فرض القيود على الإصدار النقدي الورقي.

4. أن تكون وحداتها متماثلة تماما، أي تشبه كل وحدة تماما من الوحدات الأخرى المساوية لها في القيمة، حتى لا يعطى المتعاملون لبعض وحدات النقود قيمة مختلفة عن الوحدات الأخرى والأمر الذي يرتب عليه وجود أكثر من ثمن للسلعة أو الخدمة الواحدة. (عوض الله، 2007، صفحة 19).
5. تتمتع النقود بالثبات النسبي في قيمتها، أي ألا تتغير قيمتها من وقت إلى آخر قصير وبشكل كبير، وهو ما يجعل مختلف الدول حريصة كل الحرص على المحافظة على قيمة عملتها، سعيا منها للإبقاء على قبول الأفراد وثقتهم بالنقود، في الحاضر والمستقبل، ولتساعد على أداء المعاملات الاقتصادية الآجلة. (شامية، ارشيد، و الخطيب، 2013، صفحة 17).
6. قابلة للتجزئة وهذه الصفة تساعد على عملية التبادل، فالوحدة النقدية مثلا (الجنيه) لا بد أن تنقسم إلى وحدات أصغر منها مثل النصف جنيه والرابع جنيه وهكذا، فهناك معاملات صغيرة تستوجب وجود وحدات نقدية صغيرة. (أبو السعود، 2004، صفحة 151).

الفرع الثاني: وظائف النقود.

- **النقود كمييار للقيمة ووحدة للحساب:** تستخدم النقود كمييار أو مقياس ترد إليه قيم الأشياء ولا نقصد بالأشياء السلع فحسب بل نقصد به الخدمات الاستهلاكية وخدمات عوامل الإنتاج ففي ظل اقتصادي نقدي، تقاس أسعار السلع، أو قيمها عن طريق ما يعادلها من وحدات نقدية كذلك تقاس أجور العمال وعوائد عوامل الإنتاج الأخرى من ربح وفائدة وريح بوحدات نقدية، والخاصية التي يجب أن تتوفر في النقود، حتى يمكن أن تؤدي وظيفتها كمييار للقيمة هي أن يكون هذا المييار ثابتا وذلك حتى يمكن استخدامه كمييار لقيم الأشياء الأخرى، إذ أنه من أهم خواص المقياس الصالح، أن يكون ثابتا لا يتعرض لأي نوع من أنواع التغيرات فالتر كمييار للأطوال والكيلو جرام كمييار للأوزان والتر كمييار للأحجام وهكذا الحال بالنسبة لجميع المقاييس. (السيد س.، 2018، صفحة 36).
- **النقود وسيلة للتبادل:** في معظم أو تقريبا كل أسواق المعاملات في الاقتصاد فإن النقود بصيغة عملة أو شيكات هي وسيلة للتبادل، أنها تستعمل للدفع للحصول على السلع والخدمات أن استعمال النقود بوصفها وسيلة لتبادل تحقق أو تدعم الكفاءة الاقتصادية من خلال حذف الكثير من الوقت المصروف في تبادل السلع والخدمات، والمثال هنا اقتصاد المقايضة أن الزمن المصروف في محاولة مبادلة السلع والخدمات يدعى كلفة معاملة. (القرشي، 2009، صفحة 17).
- **النقود كمستودع للقيمة:** وتعني هذه الوظيفة إن الفرد يستطيع تأجيل تبادل النقود، فيحتفظ بها اليوم كي يستخدمها في المستقبل، وتبدو أهمية هذه الوظيفة بشكل أكبر في الاقتصاد الحديث، حيث لا يتزامن مواعيد الحصول على الدخل مع مواعيد الإنفاق، مما يتطلب أن يدخر الفرد جزء من دخله في شكل نقود في شكل نقود ليقوم بإنفاقه في المستقبل عندما يحتاج إليه، ومن الطبيعي أن النقود ليست وحدها القادرة على اختزان القيم، بل هنالك الأوراق المالية والأموال الثابتة كالأراضي والعقارات، والأثاث والتحف الفنية وما إلى ذلك. لكن النقود تتفوق على الأصول السابقة بأنها أصل كامل السيولة لأنها تتمتع بالقبول العام لدى جميع أفراد المجتمع. (الوادي، سمحان، و سمحان، 2010، صفحة 95).

➤ **النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة:** من وظائف النقود كونها معيار للمدفوعات الآجلة من الديون والمعاملات المؤجلة، فالتبادل المؤجل الثمن والاقتراض من الأفراد أو البنوك وهي عملية سيتم تسويتها فيما بعد وذلك عند حلول أجلها بواسطة وحدات النقود، ولذا لزم أن تتمتع النقود بالثبات النسبي حتى لا يتم إعادة توزيع الثروات لصالح فئة دون أخرى عند تسوية هذه المعاملات حيث أن الائتمان المعاصر والذي يقوم على أساس الدفع في المستقبل هو من أهم نتائج وظيفة النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة ووسيلة تسويتها. (القصاص، 2010، صفحة 25).

المطلب الثالث: الكتلة النقدية و مقابلاتها.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى الكتلة النقدية ومكوناتها ومقابلاتها.

الفرع الأول: مفهوم الكتلة النقدية.

تعرف الكتلة النقدية على أنها مجموع الأموال الجاهزة النقدية وشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة، تتضح لنا أن الكتلة النقدية هي مجموعة النقود المتداولة في الاقتصاد والتي تتحدد من قبل السلطات النقدية.

الفرع الثاني: مكونات الكتلة النقدية.

تتكون الكتلة النقدية من:

1. الأموال الجاهزة النقدية: وبالإمكان التمييز بين فئات من الأموال الجاهزة النقدية كما يلي:

➤ الأوراق النقدية قيد التداول الصادرة عن المصرف المركزي.

➤ نقود التجزئة قيد التداول.

➤ الودائع تحت الطلب أو النقود الكتابية تتوزع طبقاً للمؤسسات التي تتلقاها على النحو التالي:

- ودائع تحت الطلب لدى المصارف وباقي مؤسسات الإقراض.

- ودائع لدى الخزينة العامة.

- حسابات الأفراد والمؤسسات لدى المصرف المركزي.

- باقي الودائع في حسابات الشيكات لدى صناديق الادخار.

2. الأموال الشبه النقدية: شبه النقد يكون من مجموع الودائع لدى المصارف والخزينة، التي لا يمكن وضعها مباشرة وفورا قيد التداول

بواسطة الشيكات أو الحوالات، إلا أنه لا يقصد بذلك النقد الفعلي بالمعنى الضيق لكن سهولة تحويل هذه الودائع إلى نقد فعلي

هي التي مكنت من اعتبارها شبه نقد. وتشمل الودائع التالية:

- الودائع تحت الطلب على الدفتر.

- الودائع لأجل. (عديلة، 2014، صفحة 49،50).

الفرع الثالث: مقابلات الكتلة النقدية.

هي تلك العناصر التي تجري عليها عملينا خلق النقد وتدميره، وهي أربعة عناصر تمثل متغيرات أرصدة (مخزون) في آخر السنة.

1. **الذهب:** يمثل الرصيد من الذهب صافي العمليات المتعلقة بالذهب (سبائك) وقطع نقدية ذهبية لدى البنك المركزي خلال سنة.

ويتميز بميلي:

. يستعمل كغطاء للإصدار بأنواعه

. يستخدم كوسيط لتحديد سعر الصرف الدولي.

. أداة دفع عالمية، يلجأ إليها أحيانا في حالة عجز ميزان المدفوعات.

. لا يعتمد كثيرا على الذهب في قوة العملة.

. للذهب دور مزدوج (غطاء لإصدار ودفع دولي).

2. **العملات الأجنبية:** نسجل رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي فقط لحساب المقابلات، ولا تؤخذ بعين الاعتبار هذه

العمليات ما بين البنوك التجارية وزبائنها غير المقيمين وتتميز بما يلي:

. العملات الأجنبية تلعب دورا مزدوجا مثلما ذكرنا في الذهب.

. مصدرها صافي الميزان التجاري.

. مصدرها أيضا صافي رؤوس الأموال الأجنبية والقروض.

. مصدرها كذلك صافي عوائد الملكية وعوامل الإنتاج من وإلى الخارج.

. مصدرها أيضا تحويلات الأفراد من وإلى الخارج والهبات والإعانات.

. عموما مثلما يؤثر الذهب كذلك تؤثر العملات الأجنبية في إصدار النقد المحلي.

3. **القروض المقدمة للاقتصاد:** تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض على أساس الودائع المقدمة لديها (D،DT) المتمثلة في حسابات

جارية، وهذا يؤدي إلى زيادة وسائل الدفع المتاحة، وفي نفس الوقت تغذية ودائع البنوك نفسها، ولذلك يقال (القروض تخلق نقود

الودائع)، وسبب تقديم القروض، هو عدم كفاية وسائل الدفع المتاحة لدى الجمهور. ويمكن أن تكون القروض مباشرة بفتح حساب

دائن، أو غير مباشرة بخصم الأوراق التجارية.

الحسابات المفتوحة نتيجة منح القروض، تشكل أحد أشكال النقود (نقود كتابية) وكانت نتيجة مقابلات (نعني بالمقابل

القروض الممنوحة) ويمكن أن تتحول نقود الودائع التي تكونت نتيجة القروض إلى نقود قانونية بطلب من البنوك للبنك المركزي.

4. **القروض المقدمة للخزينة العمومية:** تقوم الخزينة العمومية بتسيير مالية الدولة، بتحصيل إيرادات الموازنة. لكنها تصطدم أحيانا

بعجزها عن تغطية النفقات بالإيرادات المحققة، بسبب تنوع تغطية النفقات (تسيير + تجهيز)، ولذلك تلجأ إلى طلب تمويل خارجي

(نقصد به الاقتراض لتغطية العجز).

وتشمل القروض المقدمة للخزينة العمومية الأنواع التالية بشكل خاص:

❖ قروض من البنك المركزي (تسبيقات).

- ❖ قروض من البنوك والمؤسسات المالية (عن طريق السندات).
- ❖ قروض من الجمهور (عائلات ومؤسسات أخرى) على شكل سندات يتم الاكتتاب بها.

ويرى البعض أن القروض المعنية بالغطاء هي فقط النوعين الأولين، الواردين في إطار القروض المقدمة للخزينة العمومية، وذلك لأن النوع الثالث يمول عن طريق الادخار (وهو نقد موجود قبل الاكتتاب ولا يتسبب في خلق نقود جديدة). (خليل، مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي، 2012، صفحة 134، 132).

المبحث الثاني: المفاهيم النظرية لسياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وتلعب السياسة النقدية دورا مهما في توجيه دفعة الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية العامة للدولة، من حيث تأثيرها على الفعاليات الاقتصادية والتحكم في التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في الأسعار بتخفيض معدل التضخم، وتنظيم السيولة العامة داخل الجسد الاقتصادي، وتخفيض معدل البطالة ورفع معدل نمو الناتج القومي وتحقيق التوازن الخارجي وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، وسبيلها في ذلك استخدام كافة أدوات السياسة النقدية.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.

في هذا المطلب سوف نتعرض لتعريف السياسة النقدية نذكر عدة تعاريف منها:

التعريف الأول: يعرفها بول سام ويلسون بأنها أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود أسعار الفائدة وشروط الائتمان، وتمثل الأدوات الرئيسة للسياسة النقدية في عملية السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي القانوني وسعر الخصم. (بوخاري، 2010، صفحة 59).

التعريف الثاني: عرفها الاقتصادي (G.L Bash) على أنها "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية".

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي *Einzig* وهو "أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها النقدية أو غير النقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي". (مفتاح، 2005، صفحة 98).

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.

لعل التأمل في مفهوم السياسة النقدية يشير على أنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي من أهمها:

- تحقيق الاستقرار في الأسعار: ويعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى التضخم، ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها.

والواقع أن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى وقد أكد فريدمان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي سنة 1959 أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، أنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود.

● تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي: وهو نابع من هدف استقرار الأسعار حيث من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وحدوث الأزمات النقدية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي حيث إن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

● المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة: ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة تحرير وتعميم سعر الصرف، وفي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور وعموماً يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، ويؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفف من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية إلى تشجيع صادرات الدولة وإلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخلياً إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود الائتمانية داخل الاقتصاد القومي ورفع أسعار الفائدة يلعب دوراً كبيراً في خفض العجز في ميزان المدفوعات إلا أن آثار هذه الإجراءات لتتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها وإنما يعتمد الأمر على كثير من الظروف والعوامل الأخرى.

● المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل: وتشترك في ذلك مع السياسة النقدية وتقوم على زيادة عرض النقود (المعروض النقدي) في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال، فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.

● المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع: ويرتبط هدف النمو الاقتصادي، بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الاقتصادي هو وحدة قادرة على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني في (المعروض النقدي) حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع.

ويراعى في كل الأحوال إزالة أو علاج التعارض بين أهداف السياسة النقدية، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت. (عبد الحميد، 2013، صفحة 276).

● تطوير وتحسين خدمات الأسواق المالية: تعد أسواق المال المكان الأساسي لتطبيق القرارات المالية والنقدية، فكلما كانت سوق المال متطورة كلما استطاع المصرف المركزي السيطرة على الكتلة النقدية وعلى الائتمان وعلى الخدمات المصرفية، وتصبح جميع عمليات

السوق مراقبة وتحت أنظار السلطات النقدية، وكانت السياسات النقدية تشتت لتحقيق الأهداف المنشودة وجود سوق مالية متطورة وخاصة سياسة السوق المفتوحة لأن المصرف المركزي سوف يتدخل بائعا أو مشتريا للأوراق المالية. (كنعان، 2012، صفحة 15).

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.

تؤثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال استخدام البنك المركزي لمجموعة من الأدوات والإجراءات التي من شأنها التأثير على عرض النقود وحجم الائتمان المتاح كما ونوعا وتوجيهه بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية المرجوة وتنقسم إلى أدوات كمية وأخرى نوعية.

الفرع الأول: الأدوات الكمية.

❖ عمليات السوق المفتوحة:

حيث يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة أو السندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية، ولهذا فإن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مختلفة الآجال.

وتعتبر سياسة السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد رأسمالي، فهي تمكن السلطة النقدية من بقاء المبادرة في يدها دائما. كما تسمح لها بأن تحقق العملة الوطنية أو أن تمتصها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب، وفي الوقت المناسب وأن تتمكن من تصحيح الأخطاء من خلال الاستجابات السريعة في اتجاهات عمليات السوق. (عبد الرزاق، 2013، صفحة 297).

❖ سعر إعادة الخصم:

يعرف سعر إعادة الخصم على أنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية، نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية وأوراق تجارية وأذونات حكومية أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض وسلفيات مضمونة بأوراق مالية معينة يحددها البنك المركزي، لذلك يطلق عليه أحيانا سعر البنك.

وتعد أداة سعر إعادة الخصم أقدم الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، حيث كانت هي الأداة الأساسية التي استخدمتها السلطات النقدية ممثلة في البنوك المركزية بهدف التأثير على حجم الائتمان في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكان بنك إنجلترا أول من طور سعر إعادة الخصم كوسيلة لسيطرة على الائتمان بداية من عام 1847م ثم تبعتها السلطات النقدية في فرنسا عام 1857م وفي الولايات المتحدة عام 1913م لكن بدأت تفقد هذه الأداة أهميتها عاما بعد الآخر وخاصة بعد ظهور عمليات السوق المفتوحة في الثلاثينات من القرن العشرين ويرتبط سعر إعادة الخصم بظروف السوق النقدية. (عبد العال، 2013، صفحة 69).

الفرع الثاني: الأدوات النوعية.

تستخدم السلطات النقدية عددا من الأدوات للرقابة المباشرة على الائتمان وتعمل هذه الأدوات على التدخل المباشر في تحديد حجم الائتمان المخصص للقطاعات الاقتصادية المختلفة (أي تؤثر على جانب الطلب على الائتمان) وتوجيهه بما يتفق مع أهداف السياسة النقدية ويتم استخدام التدخل المباشر بعدة أشكال أهمها:

أ- نسبة الاحتياطي القانوني:

نسبة الاحتياطي القانوني هي نسبة من ودائع البنك التجاري يلتزم بالاحتفاظ بها في صورة رصيد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضى فائدة في مقابلها ويحق للبنك المركزي تعديل هذه النسبة وفقا لمقتضيات النشاط الاقتصادي ويهدف البنك المركزي باستخدامه لهذه الأداة إلى تنظيم الائتمان والعرض النقدي عن طريق التأثير في أرصدة الاحتياطيات لدى البنوك التجارية التي تستخدمها في منح القروض والسلفيات وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الاحتياطي القانوني تعد أفضل وسائل البنك المركزي في التأثير على الائتمان بالدول النامية بالمقارنة بسياسة سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة نظرا لأن تطبيقها لا يشترط وجود أسواق مالية ونقدية متقدمة.

ب- سعر الائتمان:

حيث يضع البنك المركزي هيكل لأسعار الفائدة ينطوي على تفضيل قطاعات معينة دون أخرى لزيادة الائتمان الموجه لهذه القطاعات (مثل القطاعات الصناعية والزراعية على حساب القطاعات الخدمية) أي يتم تحديد أسعار فائدة تفضيلية وفقا لنوع النشاط الاقتصادي كذلك يتم تحديد أسعار فائدة تمييزية وفقا لأجل القروض فكلما زاد أجل القرض زاد سعر الفائدة.

ت- السقف الائتمانية:

وتعني قيام البنك المركزي بوضع حدود قصوى لحجم الائتمان ومعدل نموه، ثم يقوم بتوزيعه على البنوك التجارية، وتختلف الأسقف الائتمانية المحددة وفقا لنوع النشاط الاقتصادي المقدم إليه الائتمان.

ث- الإقناع الأدي:

ويقصد به قيام البنك المركزي بالاتفاق مع البنوك التجارية على إتباع سياسات تتوافق مع أهداف السياسة الائتمانية التي تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقها، ويتم ذلك عن طريق الاجتماعات الدورية بين قيادات البنك المركزي وقيادات البنوك التجارية، وكذلك عن طريق الإعلان من خلال نشر التعليقات حول الوضع الاقتصادي والسياسات النقدية المتبعة وأهدافها.

ج- هامش الضمان:

ويقصد به الفرق بين قيمة الائتمان الممنوح وقيمة الأصل المقدم كضمان لهذا الائتمان سواء كان هذا الأصل ماليا أو عينيا ويقوم البنك المركزي بتحديد هامش ضمان مختلفا وفقا لنوع النشاط الاقتصادي المراد تمويله ويلزم البنوك التجارية على تطبيقه فيقوم بخفض هامش الضمان للأنشطة المراد تشجيعها وزيادة الائتمان المقدم لها.

ويحدث العكس عند رغبة البنك المركزي في تقييد الائتمان الممنوح لنشاط معين إذ يرفع هامش الضمان. (لعراف، 2016، الصفحات 54-57).

المبحث الثالث: نظريات الطلب على النقود.

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق في المرحلة الأولى إلى نظرية كمية النقود التي يمكن اعتبارها نظرية تقوم بتفسير التغيرات في الدخل النقدي والإنفاق وكمية الإنتاج للمجتمع، ثم تليه نظرية كينز التي تقرر إن هناك ثلاث دوافع للطلب على النقود، لغرض المبادلات ولاحتياط ثم المضاربة، ثم في نهاية سنتطرق إلى النظرية الكمية الحديثة لميلتون فيردمان.

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية.

نظرية كمية النقود : اهتمت بالعوامل المحددة للمستوى العام للأسعار بحيث يؤمن الكلاسيك بوجود علاقة مباشرة التي تربط بين المستوى الأسعار وانشغلوا عن العوامل التي تتحكم في الإنتاج، التشغيل والدخل، ولقد قام بوضع هذه النظرية وتطوراتها كل من الاقتصادي الإنجليزي جون لوك .

لقد لعبت النظرية الكمية النقدية دورا رئيسيا في تفسير التقلبات في قيمة النقود وخاصة منذ منتصف القرن 19م إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، واستهدفت إيجاد العلاقة بين كمية النقود من ناحية وبين مستوى الناتج من ناحية أخرى. (سمهوري ، 2011، صفحة 262).

الفرع الأول: اسس وافتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية :

تعتبر النظرية التقليدية بمثابة خلاصة للفكر والتحليل التقليدي للظواهر النقدية والحقيقة في الاقتصاد ومن اهم المبادئ والقوانين التي قام عليها الفكر الليبرالي :

- الحرية الاقتصادية: إن ترك الفرد حر في اختيار نشاطه وعمله هذا سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة.
- عدم تدخل الدولة: إن الدولة تخدم المجتمع فيما لو أنها لم تتدخل في حرية الأفراد، ذلك إن تدخلها يجب إن يكون في نطاق ضيق سواء في مجال التوزيع أو الإنتاج، فالنظام الطبيعي يقضي الحد من تدخلها إلا في أمور معينة كالمدافع وتنظيم القضاء والقيام بالمشروعات العامة .
- الملكية الخاصة: إن الملكية الفردية هي احد أركان النظام الرأسمالي وان إيمان الفرد بما يجعله يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وتحقيق أقصى منفعة للمجتمع وعليه الكلاسيك لا يرون أي تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة
- مبدأ المنافسة الحرة: إن المنافسة الغير مقيدة هي وحدها القوة الاجتماعية المنظمة للحياة الاقتصادية وهي كفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي.
- قانون السوق: إن هذا المبدأ يقوم على أساس مبدأ السوق وان جهاز الثمن هو القوة الحقيقية الموجهة للنشاط الإنتاجي وتحقيق التوازن بافتراضها إن هناك حالة التشغيل التام.
- مبدأ الربح: يقوم هذا المبدأ على إن التقليديين يقولون إن الربح حافز كبير على الإنتاج والتقدم الاقتصادي.

- مبدأ حياده النقود: تعتبر النقود في الحياة الاقتصادية سوى أداة تبادل فهي حيادية والحقيقة إن السلع تبادل بالسلع والنقود ليست إلا وسيلة لذلك.
- مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة: فهي تفترض تحقيق التوازن بين الاستثمار والادخار.
- مبدأ التوظيف الكامل: في هذا المبدأ فالكلاسيكي يفترضون حسب قانون ساي للأسواق إن الاقتصاد في حالة العمالة الكاملة. (جمعي، 2017-2018، الصفحات 35-36).

الفرع الثاني: افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية:

تقوم النظرية النقدية الكمية إلى مجموعة من الافتراضات التي تمثل نفس افتراضات التحليل الكلاسيكي، وهي الاعتقاد في ثبات حجم المبادلات (T)، سرعة تداول النقود (V)، وفي إن كمية النقود هي المتغير المستقل، والمستوى العام للأسعار (P) هو المتغير التابع .

1. حجم المبادلات (الحجم الدقيق للإنتاج): تفترض النظرية إن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو المتغيرات التي تحدث فيها، وقد يرجع تلك إلى الفكر السائد حينها الذي يعتبر إن الاقتصاد الوطني في أي مجتمع يكون باستمرار في حالة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل، إن هذه الفرضية إحدى مقومات الفكر الكلاسيكي، والذي يعتقد بأن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على أتول بصورة تلقائية نحو مستوى توظيف العامل للموارد الإنتاجية. (قايد و بن سعيد، صفحة 108).

2. ثبات سرعة دوران النقود: نقصد بسرعة دوران النقود (V) معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات والاقتصادية في فترة زمنية معينة.

وتقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، وتعتبر أخر افتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على أساس إن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى، منها درجة كثافة السكان، وتطور عادات التعاملات المصرفية ومستوى تطور وتقديم الجهاز المصرفي، والأسواق المالية والنقدية وهذه العوامل كلها لا تتغير عادة في الأجل القصيرة.

ومع ثبات V, T يتبقى في المعادلة متغيرين اثنين فقط، وهما كمية النقود (M) في الطرف الأيمن من المعادلة، ومستوى الأسعار (P) في الطرف الأيسر، وتقتصر نظرية كمية على بيان العلاقة بينهما .

3. ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود : تفترض هذه النظرية ان مستوى الأسعار نتيجة وليس سببا للتغير في العوامل الأخرى، بمعنى إن كمية النقود هي التي تؤثر تغيراتها على مستوى الأسعار، ولا يمكن لمستوى الأسعار إن يتغير تلقائيا ويؤثر على كمية النقود وغيرها من العوامل .

ومنه ترى النظرية التقليدية للنقود إن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة ، وليس سببا ، لمقدار وكمية النقود مستقل ومستوى العام للأسعار متغير تابع. (عطوان م.، 1989، صفحة 94).

كما إن العلاقة بين هذين المتغيرين (P,M) تعد ذات اتجاه واحد M P

الفرع الثالث: معادلة التبادل ل فيشر:

لقد جاء أوضح عرض لنظرية كمية النقود على يد الاقتصادي الأمريكي آرفنج فيشر في عام 1917م، حيث قام بشرح العلاقة بين الكمية الكلية للنقود (العرض النقدي M)، والإنفاق الكلي على السلع والخدمات (PY)، واستخدام في تحليله معادلة تسمى معادلة التبادل ، لإثبات العلاقة الارتباطية السببية ، بين التغير في كمية النقود، والتغير في المستوى العام للأسعار.

وتنهض نظرية كمية النقود على مجموعة من الافتراضات ، المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على المستوى الائتمان ، فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام لأسعار ، والتناسب بينهما تناسباً عكسياً ، ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم كما يلي :

$$MV=PT$$

: كمية النقود المتداولة ، وتشمل النقود الورقية والنقود المساعدة والودائع الجارية .

V : سرعة تداولها وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقدية من يد لأخرى .

P: المستوى العام للأسعار .

T : حجم المبادلات. (بني هاني ح.، 2014، الصفحات 81-82).

وبالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة التبادل الاقتصادي فيشر أيضا ، حيث أدخلت النقود المصرفية في التبادل فأصبحت المعادلة.

$$MV+M'V'=PT$$

M: النقود القانونية

V: سرعة تداولها

M': النقود المصرفية

V': سرعة تداولها

والهدف من الفصل M و M' هو حتى يتبين أهمية كل وحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات ورغم هذا التقدم فإن الخلاصة تتغير فكل تغيير في عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار، وبالتالي فإن النقد محايد

الفرع الرابع: صيغة الأرصدة النقدية "صيغة مدرسة كامبردج" الصيغة الداخلية :

ظهرت هذه الصيغة من خلال مناقشات فكرية تمت في جامعة كامبردج بين "الفريد مارشال و بيجو روبرتسون وهاك وهوترى". وتتميز صيغة كامبردج عن صيغة المبادلات في إدخالها فكرة الطلب على النقود صراحة من خلال حجم الأرصدة النقدية (الحقيقة) التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها لغرض المعاملات .

يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج كم على حجم الدخل وأخيار على المستوى العام لأسعار، فالتأثير على الأسعار من خلال التغير كمية النقود يكون وفق نظرية الأرصدة النقدي تأثير غير مباشر وعليه يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة. (عزت، 2002، صفحة 193).

بافتراض أن مجموع أفراد المجتمع يحتفظون في فترة زمنية معينة بنسبة من الدخل الوطني الحقيقي الذي يمكن اصطلاحه بنسبة من التفضيل النقدي ونرمز له بالرمز (K).
لما كانت العلاقة بين التفضيل النقدي (k) وبين سرعة الدوران النقود (V) هي علاقة عكسية حيث :

$$K=1/v.....3$$

بتعويض حجم المعاملات (T) بالإنتاج والدخل (Y) في المعادلة رقم (1) تصبح معادلة الأرصدة النقدية.

$$M.V=Y.P.....4$$

وبمقارنة المعادلة رقم (3) بالمعادلة رقم (4)، فإننا نحصل على الصيغة الرياضية النهائية كامبردج .

$$M/K=Y.P.$$

أي أن:

$$M=P(Y.K).....5$$

حيث (Y) الدخل الحقيقي من عملية الإنتاج في وحدة الزمن، (k) النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية من أجل الإنفاق .

ومن المعادلة (5) نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بشرط ثبات كل من الدخل والإنتاج (Y) والتفضيل النقدي (K).

وفي هذا الصدد يقول "مارشال": 'عند ثبات كافة العوامل فإنه سيكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار'.

إن التغير الذي أحدثه "مارشال" بتعويضه الإنتاج (الدخل) محل حجم المعاملات وبتعويض سرعة دوران النقود بالتفضيل النقدي ، لم يكن ليحدث الشيء الكثير على النظرية النقدية التقليدية ، حيث بات الاختلاف بين معادلة "كمبريدج" ، "ومعادلة" "فيشر" تكمن أساسا في استبدال سرعة دوران النقود (VV بالطلب على النقود (التفضيل النقدي) (K) ، ومن ثم فالأول كان يبحث عن أسباب الإنفاق ، والثاني كان يبحث عن أسباب الطلب على النقود .وبذلك فإن سرعة دوران النقود ، والتفضيل النقدي هما بدلان عن بعضهما البعض ، وإن الطلب على النقود هو مقلوب سرعة دوران التداول أي أن هناك علاقة عكسية.

وخلاصة القول أن نظرية الأرصدية حاولت أن تبتعد عن التبسيط والنقد الذي وجه لنظرية معادلة التبادل. (بن علي ، 2017، صفحة 18).

الفرع الخامس: الانتقادات الموجهة لنظرية الكلاسيكية:

تنصب الانتقادات الموجهة لنظرية الكمية (الكلاسيكية) على الفروض التي تستند إليها والتي هي في مجملها الفروض التي يقوم عليها التحليل الكلاسيكي ويمكن حصر أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية في ما يلي:

✓ عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل ، باعتبار ما افترضه الكلاسيكي من أن حجم الإنتاج يعد مستقلا تماما عن التداول النقدي ، ويرجع هذا الافتراض إلى طبيعة التحليل الكلاسيكي باعتباره تحليل عيني (حقيقي) بحث يهمل أهمية الجانب النقدي باعتبار أن النقود ماهي إلا وسيطا للتبادل .

ولكن الواقع العلمي أثبت أن التغيرات في كمية الإنتاج وحجم التشغيل غير مستقلة عن التغيرات في كمية النقود في النشاط الاقتصادي ، خاصة وإن النقود تؤدي أكثر من وظيفة وبالذات وظيفتها كمخزن للقيمة .

✓ عدم واقعية افتراض سلبية المستوى العام للأسعار وأيضا عدم واقعية الاتجاه الواحد في تأثير كمية النقود على الأسعار .

إلا أن الواقع العملي أثبت عدم صحة هذا الافتراض على الدوام حتى وإن كانت مثل هذه العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود المعروضة قائمة فعلا إلا أنها ليست بالصورة الميكانيكية التي تصورها وافترضها الكلاسيكي إذ قد تتغير الأسعار لأسباب حقيقية وليست نقدية .

ولقد أثبت الواقع العملي أيضا أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست وحيدة الاتجاه بل تعمل في الاتجاهين ، أي أنها علاقة قابلة للانعكاس ، فإن زياد كمية النقود هذه جاءت كنتيجة لارتفاع الأسعار وليست دائما سببا له ، وبذلك تكون العلاقة في كلا الاتجاهين دون الاستثناء باتجاه واحد.

✓ عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود، حيث أن الواقع العملي أيضا يثبت عدم صحة هذا الافتراض إذ يمكن أن تتغير سرعة تداول النقود في الأجل القصيرة كما في الأجل الطويل أيضا حيث يمكن للتوقعات وللأحوال النفسية للأفراد والمشروعات من التأثير على سرعة تداول النقود في الأجل القصير، كما يمكن أيضا للتطورات في عادات المجتمع المصرفية وتقديم الأسواق المالية والنقدية وتطور الجهاز المصرفي وتوسع نشاطه الائتماني وتحسن

المطلب الثاني: النظرية الكينزية للطلب على النقود .

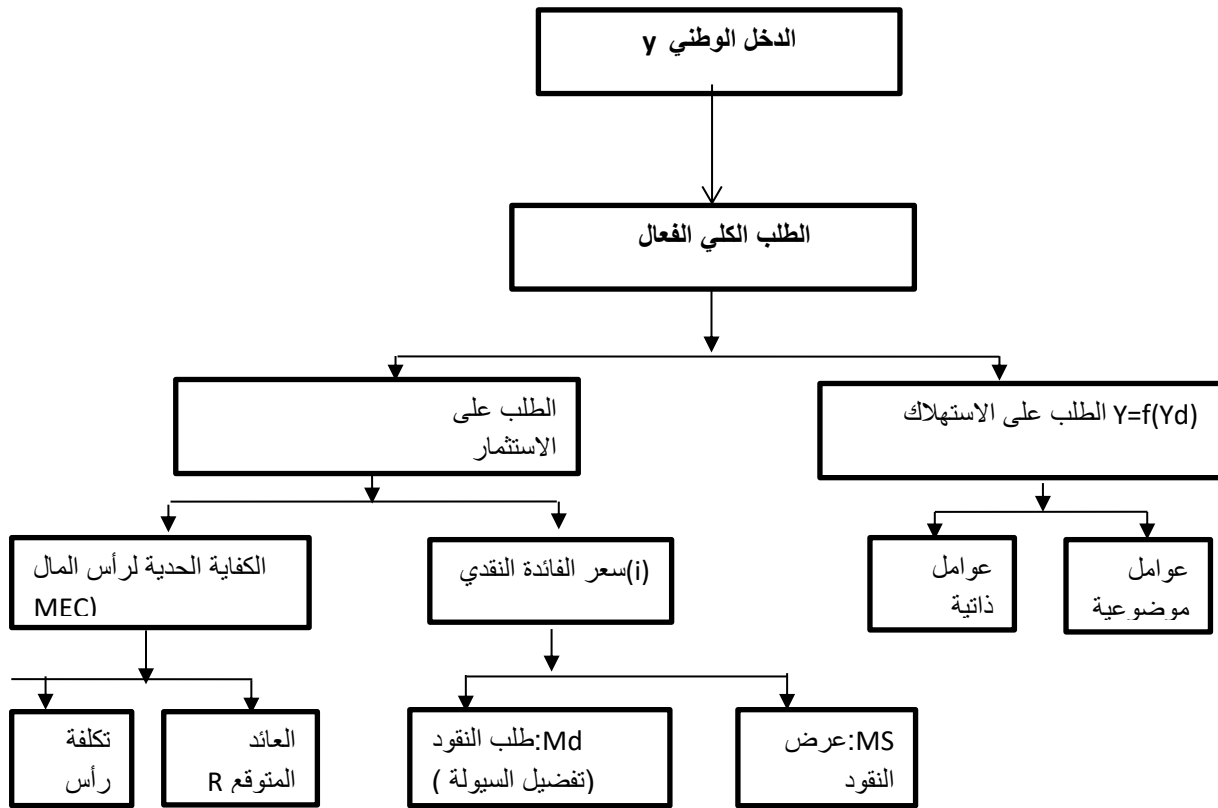
نجحت النظرية كينز في الانتشار والقبول عند ظهورها، بصفة خاصة في كتابة النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود الذي فسر من خلاله حالة الكساد الكبير عام 1929، وأبرز فيه أن توازن الدخل الحقيقي عند مستوى التوظيف الكامل حالة خاصة لتوازن الدخل الذي قد يتحقق أيضا عند مستوى أعلى أو أدنى من مستوى التوظيف الكامل، وقد أحتفظ كينز بنظرية النقود التقليدية باعتبارها طلبا للنقود بغرض المعاملات وهو جزء من الطلب الكلي على النقود في نظريته (العامة)، وذكر كينز أن الطلب على النقود له ثلاثة بواعث: المعاملات، التحوط، المضاربة. (عزت، 2002، صفحة 195)

حيث قام الاقتصادي البريطاني الشهير جوني " مانبارد كينز " بتطوير نظرية للطلب على النقود عرفت باسم نظرية تفضيل السيولة النقدية هذه نظرية تختلف تماما عن "نظرية كمية النقود" الكلاسيكية التي تجاهلت دور سعر الفائدة كعامل محدد للطلب على النقود، ففي الوقت الذي نظر فيه الاقتصاديون الكلاسيكيون إلى النقود على أساس أنها "وسيط للتبادل فقط يطلبها الأفراد لقضاء حاجاتهم من السلع والخدمات، قام كينز بالتركيز على وظيفة النقود "كمخزن للقيمة بالإضافة إلى وظيفتها كوسيط للتبادل، وبالتالي فقد رأى كينز في نظريته أن التغيرات في أسعار الفائدة في السوق المالي تؤثر تأثير كبير على طلب الأفراد على النقود. (سعيد، 2012، الصفحات 273-274).

الفرع الأول: الفرضيات التحليل كينز :

- تماثل عوامل الإنتاج واستبدالها.
- تجانس دالة الإنتاج، أي أن الزيادة في الإنتاج تكون بنفس الزيادة في عناصر الإنتاج.
- مرونة العرض في مرحلة قبل التشغيل الكامل .
- تحقق تغيرات تناسبية (نفس النسبة ونفس الاتجاه) بين M والإنفاق النقدي والطلب الفعال
- ثبات وحدة الأجر طالما وجود تعطل لعناصر الإنتاج (العمل على المدى القصير). (خليل، 2014، صفحة 264)

شكل رقم(1):مخطط نموذج كينز المبسط



المصدر: عبد القادر خليل "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 268.

الفرع الثاني: نظرية تفضيل السيولة:

ادخل كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود بغرض المعاملات، الاحتياط والمضاربة حيث يتعلق الطلب على النقود بغرض المعاملات والاحتياط بالدخل، وتعتمد المضاربة على معدل الفائدة وهو في علاقة عكسية. ويعتبر كينز عرض النقود كمتغير مستقل يتحدد خارج النموذج. ويرى كينز أن عرض النقود في أي وقت من الأوقات ثابت ويتحدد بواسطة البنك المركزي ويحدده حسب حاجة النشاط الاقتصادي. (بشكير، 2009-2010، صفحة 27).

أقضت نهائيا بشكل غير مباشر أي دور للنقود في إحداث التوازن في سوق السلع والخدمات مكتفية فقط بقانون المنافذ وإذا ما كان للنقود من أثر فإنه يبقى محصورا في التأثير على الأسعار فقط.

بدأ "كينز" تحليله عن السبب الذي يمكن أن يدفع شخصا ما تفضيل حياة ثروته في شكل ليحقق له أي فائدة أو عائد بسيط عن حيازتها في شكل يحقق له فائدة ويادخال عامل عدم التأكد لسعرا لفائدة في المستقبل فإن شكل حيازة النقود يكون له أهمية ويقصد "كينز" بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد (لمشروع) على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل (نقود) ويعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة وهي أن رغبة الأعوان الاقتصادية في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى كون النقود بمثابة الأصل الأكثر سيولة نظرا لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله إلى أي أصل آخر دون المرور بفترة زمنية وبدون خسارة.

وقد قرر "كنز" أن التغيير في المستوى العام لأسعار الناتج عن تغير كمية النقود مجرد انعكاس لمستوى العمالة، والدخل القومي ولذلك بدأ كنز بتحليل الطلب الكلي الفعال الذي اعتبره المحور الأساسي للدخل، بالتالي التوازن الاقتصادي.

وقد أرجع كينز الطلب على النقود إلى ثلاث عوامل (محددات) هي:

أ- **دافع المعاملات**: يقصد بدافع المعاملات (المبادلات) رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود سائلة للقيام بالنفقات الجارية خلال فترة المدفوعات، أي الفترة التي يتقاضى فيها الشخص راتبه الدوري، ورغبة المشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة لدفع نفقات التشغيل من ثمن المواد الأولية وأجور العمال والنفقات الضرورية لصيرورة المشروعات كإنجاز العقارات وغير ذلك، وهو ما يسمى بتمويل رأس العامل

يعتبر هذا الدافع أكثر العوامل الثلاثة للطلب على النقود شيوعاً فهو العامل الرئيسي الذي يحفز الأفراد والمشروعات على الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة.

إن اللجوء إلى الاحتفاظ من كمية من النقدي لغرض المعاملات إنما يدخل في نطاق إحداث التوازن - عبراً لزمناً - بين تدفقات النفقات وتدفقات المداخل، باعتبار أن هذه الأخيرة تدفقات دورية والأخرى تدفقات تتسم بالإفناق المستمر للفرد أو المشروع أما العوامل التي تحدد كمية الأرصدة النقدية التي يتم الاحتفاظ بيها لأغراض المعاملات في الظروف العادية هي المستوى العام للأسعار ومستوى العمالة إلا أن العامل المهم والأساسي الذي يعتمد عليه الطلب على النقود لهذا الغرض هو الدخل، باعتبار أن العوامل الأخرى لا يتغير في العادة في مدة قصيرة، فالطلب على النقود لغرض المعاملات هو دالة المتغير الدخل حيث (Y) الدخل و (DT) الطلب على النقود لغرض المعاملات: $DT=f(Y)$. (بن علي، 2017، الصفحات 50-51).

ب- **دافع الاحتياط**: أشار كينز في معرض كتابته (النظرية العامة) إلى أنه بجانب احتفاظ الأفراد بجزء من الأرصدة النقدية لغرض (دافع) المعاملات لتمويل مشترياتهم وصفقاتهم الجارية، فإنهم يحتفظون أيضاً بجزء إضافي من نقودهم تحسباً لاحتياطات غير متوقعة (مثال ذلك: مقابلة احتمال تغير خططهم الشرائية اقتناص فرص عقد صفقات مربحة، مواجهة أحداث غير متوقعة كإصلاح سيارة أو دفع خدمات مستشفيات الطوارئ).

وأعتقد كينز أن مستوى رصيد النقود للاحتياط يتحدد بمستوى المعاملات التي يتوقعها الأفراد مستقبلاً وأن هذه المعاملات لها علاقة طردية بالدخل، ولهذا افترض كينز أن الطلب على النقود بدافع الاحتياط له علاقة طردية بالدخل وهذه العلاقة الطردية تنمو بمعدلات متناقضة في الأجل الطويل عندما تحدث زيادات كبيرة في الدخل.

ج - **دافع المضاربة**: فقد أعتقد كينز أن سعر الفائدة يلعب دوراً هاماً في التأثير على الطلب على النقود كمكون للثروة ولهذا قام بتقسيم الأصول التي يمكن أن تستخدم كمخزن للثروة إلى نوعين:

. النقود

. السندات

وحيث أن النقود كأصل سائل كامل السيولة لا يدر عائداً مادياً في حين إن السندات تعطي عائداً مادياً يتكون من الفائدة النقدية على السند بالإضافة إلى المكسب الرأسمالي المحتمل من السند المتمثل في ارتفاع سعر السند في السوق عن السعر المكتوب على السند (أي الفرق بين سعر السوق وسعر السند الاسمي).

لقد افترض "كينز" إن العائد المتوقع على النقود يساوي صفرًا و كينز يقصد بالنقود التي لا تعطي عائداً نقدياً أو مادياً ، النقود التي يكتزها الفرد ، كما إن نقود الودائع تحت الطلب لا تعطي فائدة ، ولا سيما في الزمن الذي عاش فيه "كينز" أما العائد على السندات فيتكون من مدفوعات الفائدة بالإضافة إلى المكسب الرأسمالي المتوقع.

إذا توقع الأفراد ارتفاع سعر السند السوقي يقومون بشراء سندات اليوم بسعر سوقي منخفض ، على أمل بيعها في المستقبل بسعر سوقي مرتفع (شراء سندات بالنقود) أي دفع الفرد نقوداً لشراء السندات بمعنى طلبه على النقود اليوم سينخفض.

أما إذا توقع الأفراد انخفاض سعر السند السوقي عن سعر السند الاسمي في المستقبل ، أي هناك خسارة رأسمالية سوف يقعون فيها إذا لم يقوموا بالتخلي عن سنداتهم ببيعها الآن مقابل نقود (حيازة النقود ستزيد)، وهذا ما استخدمه "كينز" في توضيح العلاقة بين سعر الفائدة السوقي والطلب على النقود. (بني هاني ح.، 2014).

الفرع الثالث: الطلب الكلي الفعال.

تعتبر فكرة الطلب الكلي الفعال من احد أهم الإضافات التي وضعها "كينز" في النظرية الاقتصادية إذ يعرف على أنه : الطلب الكلي الفعال لأي مجتمع باعتباره مجموع ما يوجهه المجتمع من إنفاق قومي على السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، و يتكون الإنفاق القومي على السلع والخدمات من الإنفاق الخاص على سلع الاستهلاك والإنفاق الخاص على الاستثمار واعتبر "كينز" إن التوازن الاقتصادي ربما يحدث دون الوصول إلي التشغيل الكامل، وان نقطة التوازن تتحدد بتلاقي العرض الكلي مع الطلب الكلي. (خلة ، 2011، صفحة 103).

ويقرر كينز أن الطلب الفعال (يتكون من الطلب الاستثماري : يتوقف على عوامل موضوعية وعوامل ذاتية ونفسية والطلب الاستهلاكي: يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة)، يزداد مع زيادة مستوى التشغيل، وينخفض مع انخفاض مستوى التشغيل، ويبحث هنا كينز على اثر النقود في المجمعات الكلية (تغير عرض النقد).

لقد بين انه عند زيادة عرض النقود من قبل السلطات النقدية سوف يؤدي إلي انخفاض أسعار الفائدة يؤدي هذا إلى التأثير على الاستثمار نحو زيادة دون شك سوف يؤدي إلى تأثير على الطلب الكلي الفعال، فيؤدي الى نقل الدخل التوازني إلى قيمة اعلي والعكس يكون في حالة عرض النقود.

لقد أحرز كينز الكثير من التقدم، إلا انه ظهرت أزمت جديدة أصابت الاقتصاد الأمريكي وكان لها تأثير سلبي على الإنتاج وكذلك على النمو، مما أدى ذلك إلى القصور الأفكار الكينزية، ولقد ظهرت مجموعة من الاقتصاديين نتيجة ذلك حاولوا من تطوير التحليل الكينزي على أيادي كل من هيكس وهانس خرجوا (بنماذج النمو الكينزي)

ويمكن تلخيص النظرية الحديثة في الطلب الفعال على أنها النقطة التي يتحقق عندها التوازن النقدي، حيث أنها النقطة التي يتعادل عندها الادخار والاستثمار وهو شرط التوازن النقدي عند كينز، فيتحقق التوازن النقدي في نقطة الطلب الفعال لأنه لا يوجد

عندها أي دافع لدى رجال الأعمال لزيادة خططهم الاستثمارية، وعند هذه النقطة يتعادل معدل الكفاية للاستثمار مع معدل الفائدة النقدي، وان التعادل بين الادخار والاستثمار تحدث من خلال التغيرات في الدخل من تأثير مضاعف الاستثمار عكس فكرة الكلاسيكي.

اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم توازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، وما نتج عنها من انخفاض في الأسعار وانتشار البطالة فهو يرى إن حجم الإنتاج وحجم التشغيل، ومن ثم حجم الدخل إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال. (بن علي، 2017، الصفحات 50-51).

الفرع الرابع: انتقادات النظرية النقدية الكينزية :

لقي "كينز" معارضة ونقدا شديدين في بناء نموذج التحليلي للوضع الاقتصادية السائدة آنذاك "حالة الكساد" لهذا تنحصر أهم هذه انتقادات. (ضيف، 2015*2016، الصفحات 43-44):

✓ رغم إن النظرية الكينزية ساهمت بشكل كبير في الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، إلا أن ذلك لم يشفع لها من الانتقاد حيث كون إن النظرية الكينزية نظرية معالجة يعتبر أمرا سلبيا وذلك لان كل اهتمام كينز كان موجه لمعالجة الانكماش، وهذا ما ادخل الاقتصاد العالمي في التضخم بعد السبعينات.

✓ اهتم كينز بجانب الطلب على النقد وأهم نوعا ما جانب العرض باعتباره يتحدد من طرف البنك المركزي واعتمد على تحفيز الطلب الكلي من خلال زيادة القدرة الشرائية من خلال زيادة الكتلة النقدية، وهذا ما احدث الأزمة لاحقا (أزمة الكساد التضخمي).

✓ نظرية كينز كانت نظرية محايدة بدرجة كبيرة حيث رفع معظم أفكار المدرسة الكلاسيكية وناقضها وهذا ما جعل تحليله متطرقا لاتجاه واحد والمتمثل في معالجة الأزمة فقط.

✓ إن دالة الطلب على النقود (الكينزية) هي دالة لسعر الفائدة إلى جانب الدخل وجد سعر فائدة أدنى لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى ادني منه يصبح الطلب على النقود مرنا مرونة لانهاية (مصيدة السيولة) أن زيادة كمية النقود سوف تؤدي الارتفاع الأسعار أي توضع تلك الزيادة في كمية النقود في مصيدة السيولة.

✓ إن كينز لم يشر إلى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة لأنه عند سعر الفائدة يتحدد بتلاقي عرض النقود مع الطلب عليها لأغراض السيولة وبالتالي من الصعب تحديد الطلب على النقد لأغراض السيولة دون معرفة مستوى الدخل الذي يؤثر على الطلب على النقود للأغراض المختلفة التي ذكرها كينز. (محمد ن.، 1999، صفحة 314).

المطلب الثالث: نظرية الطلب على النقود لفريدمان.

بعد تراجع نظرية كمية النقود الكلاسيكية على مسرح الفكر الاقتصادي لفترة عقدين من الزمن تقريبا إعادة الحياة لهذه النظرية عام 1956 للاقتصادي المشهور "ميلتون فريدمان" أستاذ في جامعة "شيكاغو الأمريكية"، وذلك بتحويل هذه النظرية القديمة الى

نظرية حديثة للطلب على النقود ، وجعل كمية النقود المؤثر الرئيس في مستوى الطلب الكلي والدخل والاسعار . (السيد و سعد الدين، 2004، صفحة 255).

لقد اهتم ميلتون فريدمان بتكملة المنهج الكينزي في محاولة منه لتطبيق الاطار العام لنظرية الاختيار فهو بذلك يقوم بمحاولة لتحقيق إضافات جديدة لكل من النظرية الكلاسيكية و الكينزية، تعبر نظرية فريدمان عن إعادة صياغة النظرية الكلاسيكية لكمية النقود وجعلها تتماشى مع الاحتياجات الحديثة للعصر حيث تعطي حلولاً واقعية للظواهر الاقتصادية فضلاً عن ما كنت تهدف اليه في سبيل وضع الحلول الكفيلة بالتخفيف من حدة التضخم بعدما فشلت نظرية الكينزية في علاج هذه الظاهرة. (ابوالفتح، 2001، صفحة 263).

وقد جاءت دالة الطلب على النقود عند فريدمان لتشمل العوائد على مختلف أشكال الثروة ، ويتضمن مصطلح الثروة عند فريدمان النقود والاسهم والسندات وراس المال البشري وراس المال المادي والاضافة الى الدخل الدائم ، استخدم فريدمان المعنى الواسع للنقود M2 وبذلك تكون دالة الطلب على النقود عند النقديين كما يلي: (سعيد، 2012، صفحة 285).

$$MD / P = f(YP, RB, RE, PE)$$

MD/p = الطلب على النقود (حيث يقاس الطلب هنا بالقوة الشرائية)

YP = الدخل الدائم

RB = معدل العائد المتوقع على السندات ، او اي ادوات دين اخر

RE = معدل العائد المتوقع على الاسهم

PE = معدل التضخم المتوقع في المستقبل

ومنه من خلال المعادلة اعلاه يتضح ان الطلب على النقود عند فريدمان يتم تحده من خلال ثلاث عوامل رئيسية هي كالتالي :

1. الثروة حيث يستعوض عنها بمفهومه الدخل الدائم.

2. نفقة الفرصة البديلة ،العائد على الاستثمار في الاسهم والسندات.

3. معدل التضخم المتوقع.

ويشير الطرف الايسر من الدالة (Md/p) إلى الطلب الافراد على النقود ،حيث (MD) وحدات النقد الاسمية التي يرغب الافراد الاحتفاظ بيها و (P) المستوى العام لا سعار كما كان الحال عند كينز، اعتبر فريدمان ان الافراد يهتمون بالقوة الشرائية للنقود وبالتالي فإن طلبهم عليها إنما يعكس إدراكهم لتأثير التغيرات في المستوى العام لا سعار على قيمتها الحقيقية فالأفراد لا يطلبون النقود لذاتها إنما لتمويل انفاقهم على السلع والخدمات التي يردون شرائها وبما ان هذا الانفاق يتأثر بمستوى الاسعار في السوق فإن رغبة الافراد على الاحتفاظ بمستوى معين من الاستهلاك سوف تجعلهم يزدون من الطلب على وحدات نقدية اذا ما ارتفعت الاسعار.

الفرع الأول: فرضيات تحليل ميلتون فريدمان :

تقوم النظرية الكمية المعاصرة للنقود على الافتراضات لتالية:

- 1-استقلال كمية النقود (عرض النقود) عن الطلب على النقود.
- 2-استقرار دالة الطلب النقود واهميتها.
- 3-رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود.
- 4-يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.
- 5-ان الافراد يرغبون الاحتفاظ بكمية حقيقة من الارصدة النقدية وليست كمية اسمية. (جاسم، 1994، صفحة 163)

الفرع الثاني: محددات الطلب على النقود عند فريدمان :

يرى فريدمان ان محددات الطلب على النقود يتطلب دراسة وتحليل مفهوم الثروة والاسعار والعوائد من الاشكال الاخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة، او ما اطلق عليه ترتيب الافضليات. (خلة ، 2011، الصفحات 139-140).

1. **الدخل والثروة** : حيث تعني بدخل وذلك باعتباره الدخل الدائم وليس الجاري باعتباره متغيرا مستقلا طبقا للنظرية الكينزية ، وبشكل ادق هو عبارة عن القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل واستخدم فكرة الدخل الدائم لتتوب على الثروة الفردية التي تتراكم وتتغير من خلال ما يحدث من تغيرات في الدخل (علاقة طردية بين الطلب على النقود والدخل الدائم)، وتعني بالثروة هي القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل ، تشمل الدخل النقدي المتحصل من خلال امتلاك الثروة في صورها مختلفة وترتيب الاذواق والاولويات (النقود، السندات، الاسهم، الاصول العينية، ورأس المال الانساني)
2. **العوائد المتوقعة من الاصول المختلفة للثروة**: ان الطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على اشكالها المختلفة وفق العائد الذي يحققه كل اصل من هذه الاصول ، حيث يقوم الشخص بتوزيع ثروته على الاصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يتحصل عليها منها، وهذه المنفعة تتحدد بالدخل الذي تغله هذه الاصول، ويمكن ايجاز هذه الاصول والعوائد فيما يلي:
3. **النقود**: هي صورة الاحتفاظ بالثروة وتعطي عائدا عينا في شكل الراحة والسهولة والامن، ويمكن التعبير عنه باستخدام رقم قياسي عن مستوى العام للأسعار (p).
4. **العائد على السندات**: فهو مبلغ ثابت كنسبة من القيمة الاسمية، وهو ما يمكن ان نطلق عليه سعر الفائدة على السندات (RB) ومن الواضح ان العائد الحقيقي يتوقف ايضا على المستوى العام للأسعار (p) وعلى معدل التغير في سعر الفائدة المتقدم.
5. **العائد من الاسهم**: فهي اصل مالي يمثل احد اشكال الثروة التي يحتفظ بيها الافراد ويعطي مالكة عائدا يتمثل في الارباح ، ويتوقف على الارباح وعلى معدل تغيرها كما يتوقف على المستوى العام للأسعار.
6. **العائد من الاصول العينية**: ويتوقف على المستوى العام للأسعار ومعدل تغيرها.
7. **العائد من رأس المال الانساني**: لا يمكن تقديره بشكل مباشر، ولكن هناك دائما نسبة بين رأس المال الانساني ورأس المال المادي.
8. **الاذواق**: عرفها فريدمان باعتبارها تمثل ترتيب الافضليات، واعتمد في تفسيرها على الجانب الكيفي للثروة وبالإضافة الى الجانب الكمي لها على اساس انه لا يوزع العنصر الاقتصادي ثروته ومختلف الاصول المكونة لها طبقا لعائدها بل يحكمه ايضا

اعتبارات معينة تتعلق بالأذواق وترتيب الافضليات وهذه الاعتبارات قد تفرض عليه احيانا اختيار يعتمد على الفوائد المختلفة بالمعاملة بينها.

المبحث الرابع: علاقة الطلب على النقود ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق في الاول على علاقة الطلب على النقود بمعدل التضخم وسعر الفائدة، والثاني على علاقة الطلب على النقود بسعر الصرف والنتاج المحلي الاجمالي، في الثالث على علاقة الطلب على النقود بالمستوى العام للأسعار.

المطلب الأول: علاقة الطلب على النقود بمعدل التضخم وسعر الفائدة.

يتم تحديد الطلب على النقود باعتماد على متغيرات اقتصادية متعددة فهو يلعب دورا محوريا في التحليل الاقتصادي الكلي وخاصة على مستوى السياسة النقدية في اتخاذ القرارات النقدية والمالية وذلك بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي.

الفرع الأول: علاقة طلب على النقود بالتضخم.

1) تعريف التضخم:

لقد تعدد تعريف التضخم ونذكر منها:

التعريف 01: التضخم «ارتفاع مستمر في المستوى العام لا أسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد القومي خلا فترة زمنية معينة». (طوروس، 2010، صفحة 191).

التعريف 02: "التضخم هو زيادة الطلب على العرض زيادة محسوسة مستمرة يؤدي الى حدوث سلسلة من الارتفاعات في الاسعار متوقعا او غير متوقع"

التعريف 03: "انه الانخفاض المستمر والمتواصل في القوة الشرائية للنقود". (محمد ا، 2012، صفحة 74).

التعريف 04: يعرف التضخم على انه نسبة التغير في اسعار المستهلكين خلال فترة زمنية معينة، يكون فيها اثر التذبذب في الطلب اساسيا. (عبدالفتاح، 2013، صفحة 190).

وبالرغم من تعدد التعريفات الا ان اغلبها يشير الى انها تمثل ارتفاعات متتالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوى الشرائية لوحدة النقد، اي ان تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

✓ ان قياس التضخم يتم بمعيار يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على انه متوسط ترجيحي لأسعار مجموع من السلع والخدمات المستخدمة والمستهلكة في بلد ما.

✓ يجب ان يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع وان يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بانه ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا. (عبد المطلب، 2007، صفحة 139).

(2) أنواع التضخم:

تختلف انواع التضخم وفقا لقيمة الزيادة في المعدل العام للأسعار، وقد تكون وفقا للمصدر الذي يسبب التضخم، ويصنف الاقتصاديون هذه الانواع على النحو التالي:

أ- **التضخم الزاحف (العادي):** تعاني منه معظم دول العالم كونه ينتج عن زيادة حاجات ومتطلبات السكان بسبب الزيادة في حجم السكان، فتضطر الدولة الى تمويل جانب من الانفاق الاستثماري لتلبية حاجاتها عن طريق اصدار نقود بلا غطاء، يؤدي الى ارتفاع الاسعار، يكون هذا التضخم منخفضة نسبيا ولكنه مستمر. (عبدالفتاح ، 2013، صفحة 196).

يعود هذا التضخم لعدة اسباب منها :

- الزيادة الطبيعية للسكان وزيادة احتياجاتهم، دون الزيادة في عرض السلع والخدمات لتلبية هذه الاحتياجات.
- تمويل قسم من الانفاق العام عن طريق اصدار النقود بدون غطاء من الانتاج، او رصيد من الذهب والمعادن الثمينة الاخرى.
- عدم مرونة الطاقة الانتاجية للزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال.

ب- **التضخم المكبوت (المقيد):** يحدث هذا النوع من التضخم، في الاقطار التي تتدخل حكوماتها في الحياة الاقتصادية، وتعمل على تثبيت الاسعار، وخاصة اسعار السلع الضرورية، وتمنعها من الارتفاع، او تسمح لها بالارتفاع في حدود ضيقة في فترة من الزمن. (بني هاني ح.، 2014، صفحة 169).

من المؤشرات التي تدل على حدوث هذا النوع من التضخم ما يلي:

- وقوف المواطنين في طوابير امام المحلات التجارية التي تباع السلع الضرورية ذات الاسعار الثابتة.
- انخفاض اسعار السلع ذات الاسعار الثابتة انخفاضا ملحوظا.
- اختفاء بعض السلع الضرورية من الاسواق في بعض الاحيان.
- ظهور السوق السوداء.

ت- **التضخم الجامح (المفرط):** عندما تزداد الاسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن. (عطوان م.، 1989، صفحة 177). وهذا النوع من اخطر انواع التضخم يتمثل بارتفاع هائل في الاسعار، وانخفاض قيمة الوحدة النقدية الى درجة يصبح فيها زهيدة جدا، وفي الماحل الاخيرة من هذا التضخم تنخفض قيمة الوحدة النقدية بدرجة كبيرة من يوم لأخر ليقضي الامر اصدار عملة جديدة لتحل محل العملة القديمة. (بني هاني ح.، 2014، الصفحات 167-168).

(3) علاقة الطلب على النقود بالتضخم:

ان معدل التضخم مرتبط بعلاقة سلبية مع الطلب على النقود وبمعنى ان الزيادة في معدل التضخم يؤدي الى تخفيض الطلب على النقود (رعد، 2017، صفحة 349).

جاء (كمبردج) وطور النظرية الكلاسيكية بالقول " ان حركة الاسعار او معدل التضخم يتناسب طرديا مع كمية النقد ويتناسب عكسيا مع حجم الانتاج ومعدل الطلب على النقود. (طوروس، 2010، صفحة 191).

حيث يرى "كينز" أن التضخم (ارتفاع الأسعار) مصدره زيادة الطلب الكلي (فائض الطلب) والذي يتحقق عند مستوى معين من التوظيف والناتج القومي، لكن الزيادة في الطلب الكلي لا يرتب عليه دوما ارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث يتوقف تأثير الزيادة في الطلب على الكلي على الأسعار على مرونة العرض الكلي في المجتمع. (عبد الرحمان و بن العاربية، 2018، صفحة 29).

الفرع الثاني: علاقة طلب على النقود بسعر الفائدة.

1: تعريف سعر الفائدة

تعريف 01: تعرف الفائدة على أنها المبلغ المستحق على مبلغ معين اقترض لفترة زمنية هي (سنة عادة)، أما سعر الفائدة يعرف على أنه النسبة المئوية لمقدار الفائدة منسوباً إلى المبلغ الأصلي كأساس (محمد ح.، صفحة 152)

تعريف 02: تعرف الفائدة على أنها "المبلغ من المال يدفعه مقترض راس المال نقدي على المبلغ الأصلي الذي تم افتراضه وتحسب الفائدة سنوياً وتقدر بنسبة مئوية من أصل المبلغ المقترض، وهي التي تعرف بسعر الفائدة، أي هو العائد السنوي من قرض نقدي إلى قيمة هذا القرض. (محمد ا.، 2016، صفحة 17).

تعريف 03: يعرف سعر الفائدة على أنه اجرة المال المقترض، أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر، ويعرف أيضاً على أن سعر الفائدة هو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة. (بو كساني، 2015-2016، صفحة 81)

2: أنواع أسعار الفائدة:

وتنقسم سعر الفائدة لعدة أنواع نذكر منها:

أ- **أسعار الفائدة الحقيقية والإسمية:** أن سعر الفائدة الاسمي هو الذي تحدده السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي تختلف تسميته من بلد لآخر له أنواع ثلاثة هي (المعدل الأولي، المعدل الثانوي، المعدل الموسمي)، الأول يطبقه البنك المركزي على المؤسسات ذات الأداء الجيد، أما بالنسبة لثاني فيطبق على المؤسسات الأقل أداء من الأول، في حين يطبق الثالث على المؤسسات المالية الصغيرة. لعل التمييز بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي على قدر كبير من أهمية لأن العامل المؤثر في قرارات الدائنين والمدنيين هو العائد الحقيقي من الاستثمار والاقتراض والتكلفة الحقيقية نظير الاقتراض بالنسبة للمدنيين. (قاسم، 2017، صفحة 15).

ب- **أسعار الفائدة الدائنة والمدينة:** العلاقة بين المتغير التفسيري (سعر الفائدة) والمتغير التابع (الطلب على الأموال المودعة بالبنوك) علاقة عكسية سواء تعلق الأمر بسعر الفائدة الدائن أو المدين.

- كلما كانت مرونة الطلب على سلعة ما تأثير رفع سعر الفائدة المدينة في رفع سعر السلعة كبير والعكس صحيح.
- كلما كانت مرونة العرض كبيرة أمكن نقل عبء سعر الفائدة المدينة إلى المستهلك بدرجة أكبر.
- تعرف أسعار الفائدة الدائنة: على أنها المكافآت التي تدفع على الودائع الثابتة وودائع الادخار.

بينما تعرف اسعار الفائدة المدينة: بانها الكلفة التي يتحملها المقترض عند اقراضه الاموال من البنوك وتعتمد في تحديدها اسعار الفائدة الدائنة التي تدفع من البنوك للحصول على الاموال من ذوي الاموال الفائضة وكذلك على اعادة الخصم للبنك المركزي. (بوبكري و جحا، 2018-2019، الصفحات 6-7).

3: العلاقة بين الطلب على النقود بالسعر الفائدة

ان العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة علاقة عكسية فحسب نظرية كينز للطلب على النقود فان الافراد يقومون ببيع او بشراء السندات استنادا الى توقعات مستقبلية لتحركات اسعارها في السوق المالي مستهدفين من وراء ذلك اما تحقيق ارباح رأسمالية او تجنب خسائر رأسمالية، ومن هنا فان سعر الفائدة على السندات عند "كينز" يلعب دورا رئيسيا في تحديد كمية النقود التي يود الاحتفاظ بها بدافع المضاربة. (سعيد، 2012، صفحة 278)

فكلما زاد سعر الفائدة كانت رغبة الافراد في الاحتفاظ بالنقود اقل، ان سعر الفائدة المحلي يمثل تكلفة الفرصة الاحتفاظ بالنقود وتكلفه الفرصة للاحتفاظ بالسيولة، فاذا زاد سعر الفائدة زادت الرغبة في الاحتفاظ بالأصول المالية مثل السندات والاسهم واذونات الخزينة ويقل الاحتفاظ بالنقود ومن ثم انخفاض الطلب على النقود، عندما ينخفض سعر الفائدة فانه يزداد الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل وعدم الرغبة في الاحتفاظ بالأصول المالية، فيؤدي ذلك الى زيادة الطلب على النقود ويقل معدل دورتها. (علام، 2020، صفحة 33)

المطلب الثاني : علاقة طلب على النقود بسعر الصرف والنتائج المحلي الاجمالي.

الفرع الأول: سعر الصرف.

1 : تعريف سعر الصرف:

تعريف 01: تعرف سعر الصرف بانه كمية العملة المحلية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية، من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة الاجنبية، مثل ما يتم تحديد سعر اي سلعة في السوق. (رائد و خالد، 2013، الصفحات 53-54).

تعريف 02: يقصد بسعر الصرف نسبة التبادل بين وحدة النقد الاجنبية ووحدة النقد الوطنية، بمعنى ادق هو السعر الذي يتم به شراء وبيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة اخرى. (كمال، 2004، صفحة 17).

من هذه التعريف يمكن ان نستنتج ان سعر الصرف هو عبارة عن النسبة التي تتم على اساسها مبادلة العملة الوطنية بعملة اجنبية وعلى اعتبار انه لا يمكن استخدام عملة وحيدة في المبادلات الدولية، اصبح من الضروري اللجوء الى عملية المقارنة بين العملات التي تتم بواسطتها المبادلات، وعلى هذا فإن عملية المقارنة هذه تعتبر اساس عملية صرف العملات. (لطرش، 2000، الصفحات 95-96).

2 : أنواع سعر الصرف

ان اهمية سعر الصرف جعلته يحظى بالكثير من الاهتمام من قبل صانعي السياسات الاقتصادية اهتم هؤلاء بالعوامل المؤثرة فيه، وبكيفية حسابه وهذا ما نتج عنه عدة انواع:

(أ) **سعر الصرف الإسمي** : يعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من عملة الأجنبية، والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الإسمي، أي سعر العملة الجاري والذي يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين. (بن حمودة، 2009-2010، صفحة 33). وينقسم الى قسمين:

✓ **سعر صرف رسمي** : وهو سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية .

✓ **سعر الصرف موازي** : وهو سعر الصرف المعمول به الاسواق الموازية ، وهذا يؤدي الى وجود سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد

(ب) **سعر الصرف الحقيقي**: يعرف على انه سعر صرف احدى العملات بدلالة عملة اخرى، لهذا فان سعر الحقيقي سوف يعادل سعر الصرف الاسمي الذي يتعدل طبقا للاختلافات بين المستويات النسبية للأسعار المحلية مع المعدلات النسبية للأسعار الاجنبية، ويعرف سعر الصرف الحقيقي على انه عدد الوحدات من السلع الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية. (عبد الحليم، 2012).

(ت) **سعر الصرف الفعلي**: هو عبارة عن قياس سعر صرف بلد معين بالنسبة لمنطقة نقدية محددة ، اي بالنسبة لعملات الشركاء التجاريين الكبار البلد.

ونجد من شأن قياس سعر الصرف الفعلي ان يسمح بمتابعة تطور القدر التنافسية السعري للاقتصاد الوطني ، هو امر مهم للغاية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وصناع القرار. (مسعود، 2013، صفحة 73).

✓ **سعر الصرف الفعلي الإسمي**: يعبر هذا السعر على العلاقة الكلية الناشئة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية معبرا عنها بمعدل معين القيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بنفس المعدل في فترة زمنية ما.

✓ **سعر الصرف الفعلي الحقيقي**: هو سعر الصرف اسمي حقيقي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية معدلا بالفرق المرجح للأسعار الاجنبية المحلية .

3 : علاقة الطلب على النقود سعر الصرف

ان توقعات الافراد اسعار الفائدة الخارجية وأسعار الصرف يمكن ان يمارس اثرا ملموسا على الطلب النقدي ، فعند توقع زيادة أسعار الفائدة الخارجية ، فانه يحفز الأفراد على زيادة ما يحتفظون به من ارصدة نقدية بالعملة المحلية ، كما يتوقع ان يحصل التغير في أسعار الصرف اثرا جوهريا على قرارات محفظة الاوراق المالية لصالح اي من الاصول المحلية او بالنسبة للأصول الأجنبية وعلى سبيل المثال اذا كان هناك تحسن منتظر في قيمة العملة المحلية فان هذا سوف يؤدي الى تعديل مكونات المحفظة لصالح الأصول المحلية على حساب الأصول الأجنبية ، اما تقلبات العملة فمن المرجح ان تؤثر في ممارسة السياسة النقدية ، ان الأفراد يمكنهم الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لغرض اجراء عملية التبادل والاحتياط عند وجود تضخم محلي (انخفاض قيمة العملة المحلية) ، مما يؤدي الى انخفاض ارصدة النقد الحقيقية ، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين توقعات الأفراد حول أسعار الفائدة الخارجية وأسعار الصرف وبين الطلب على النقود. (علام، 2020، الصفحات 33-34).

الفرع الثاني: علاقة الطلب على النقود بالنتائج المحلي الاجمالي.

1 تعريف الناتج المحلي الاجمالي:

تعريف 01: ويعرف الناتج المحلي الاجمالي على انه عبارة عن كمية او قيمة السلع والمقدمات التي ينتجها افراد مجتمع معين ، خلال السنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد ام من الاجانب ، ومنه يمكن ان نستنتج ان الناتج المحلي الاجمالي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه من خلال الرقعة الجغرافية لذلك البلد (حسين و عارف، 2008، صفحة 38).

تعريف 02: هو عبارة عن القيمة النقدية او السوقية لجميع السلع وخدمات النهائية التي يتم انتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، ويرمز له GDP.

2 : العلاقة بين طلب على النقود والناتج المحلي الاجمالي.

يعد حجم المعاملات التي يتطلب تنفيذها في اي مجتمع من اهم محددات الطلب على النقود، كمل يعد مستوى الدخل والناتج المحلي الاجمالي مؤشر جيد لحجم المعاملات، وعلى افتراض ثبات العوامل الاخرى ، فانه من المتوقع ان ينخفض الطلب على النقود كلما انخفض مستوى الدخل ، لأنه عندما يكون الدخل سوف يخصص جزء منه او بأكمله للإنفاق، الاستهلاكي ، هنا يكون الادخار معدوما يؤدي الى تقليل من الطلب على النقود ، فعادة ما يوجه اصحاب الدخول المنخفضة دخلهم نحو الانفاق الاستهلاكي الضروري قبل التفكير في ادخار جزء من دخلهم ، عكس الحال لا اصحاب الدخول المرتفعة ينفقون دخلهم على السلع الاستهلاكية الضرورية والثانوية اقل من مستوى دخلهم ، لهذا يوجه الجزء المتبقي منه نحو الادخار ، وهذا يعني زيادة الطلب على النقود ومن ثم تناقص معدل دورانها. (علام، 2020، صفحة 33).

بالنسبة للتحليل الكينزي يرى بالنسبة لتأثير مستوى الدخل على طلب الافراد على النقود فيمكن القول ان أي زيادة تحدث في مستوى دخل الفرد سوف تؤدي الى زيادة طلب الافراد على النقود بدافع المبادلات ، يعود سبب للعلاقة الطردية بين الدخل والاستهلاك، فزيادة الدخل تؤدي الى زيادة مقابلة الاستهلاك، وهذه الاخيرة تتطلب مقدار اكبر من النقود لتمويلها. (سعيد، 2012، صفحة 276).

المطلب الثالث: علاقة الطلب على النقود بالمستوى العام للأسعار.

1 : تعريف المستوى العام للأسعار

تعريف: يتشكل مستوى العام للأسعار من خليط كبير جدا من اسعار السلع التي ينفق عليها الافراد والمؤسسات ، الخاصة والعامه ، بما فيها الحكومة ووحداها المتعددة .وتشمل اسعار و الخدمات ، والتي قد تكون جزء من السلع الاستهلاكية او الاستثمارية (الرأسمالية)، او السلع العامة ، الصافية وغير الصافية (بي هاني ع.، 2014، صفحة 205).

2 : العلاقة بين الطلب على النقود والمستوى العام للأسعار:

عند يرتفع المستوى العام للأسعار يؤدي الى حدوث انخفاض في القوة الشرائية للنقود بمعنى انخفاض في قدرة وحدة النقد الواحد على شراء نفس الكمية من سلع والخدمات التي كان من الممكن ان تشتريها قبل ارتفاع الاسعار ، وفي ظل هذا الوضع اذا اراد الافراد الاحتفاظ على مستوى استهلاكهم السابق ، والقيام بشراء نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانوا يحصلون عليها قبل ان ترفع الاسعار فانه يجب ان تكون لديهم مقدار كبير من النقود ومنه فانه هناك علاقة طردية بين المستوى العام بين الطلب على النقود. (سعيد، 2011، الصفحات 137-138).

يعتبر معدل التضخم المتوقع له علاقة بمعدلات الفائدة الإسمية في الأسواق المالية المتطورة تستجيب لمعدلات الفائدة الإسمية التي تتمتع بحرية التحرك لأي توقع في ارتفاع المستوى العام للأسعار لتعويض الدائنين عن انخفاض القوة الشرائية، وهذا يعني أن معدل الفائدة الإسمية والتضخم المتوقع لهما تأثير على سرعة دوران النقود من خلال الطلب على الأرصدة النقدية.

يرى كينز انه لا تكاد توجد علاقة بين تغيرات كمية النقود والمستوى الاسعار ، ويميل الى الاعتقاد بان مستوى الاسعار هو الذي يحكم كمية النقود وليس العكس ، فاذا ما كان هناك علاقة بين كمية النقود ومستوى الاسعار فإنها توجه بصورة غير مباشرة نتيجة لما تغيرت كمية النقود من اثر على اسعار الفائدة ، ثم ما لتغيرات اسعار الفائدة من اثر على حجم الانفاق الاستثماري وحجم الانفاق الاجمالي بالتبعية.

غير ان كينز لا يستبعد قيام علاقة مباشر بين تغيرات كمية النقود وحركة الاسعار ، عن طريق تغيرات اسعار الفائدة وتأثيرها على حجم الانفاق الكلي . (خلة، 2011، صفحة 132).

خلاصة الفصل:

يتضح لنا من خلال الفصل الأول أن الطلب على النقود ظاهرة اقتصادية عالمية وهو ذلك الجزء من ثروة الفرد والمؤسسة التي يحتفظ بها في شكل نقود سائلة من أجل مواجهة طوارئ المستقبلية أو بغية تحقيق عوائد مالية حيث يوجد العديد من تعريفات منها:

- ✓ تحظى بالقبول العام وهي وسيلة لتبادل ومعيار للقيمة وتتسم بقابلية النقل وقابلية التجانس والتجزئة
- ✓ قدرة السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي على نوع الأداة المستخدمة وعلى القناة المتبعة لانتقال هذه السياسة إلى هدف نهائي وهناك إجراءات تتخذها السلطات النقدية والتي تبدأ بتحريك النقود من خلال أدوات السياسة النقدية وهي مقسمة إلى كمية ونوعية
- ✓ ناقشنا في هذا الفصل نظريات الطلب على النقود بما في ذلك النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية ونظرية فريدمان
- ✓ هناك عدة متغيرات تحدد الطلب على النقود وتؤثر عليه منها سعر الفائدة وسعر الصرف ومعدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار

الفصل الثاني:

محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-

2020)

تمهيد

بعدهما تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري لطلب على النقود ، سنتعرف في الفصل هذا على محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020)، حيث سنتحدث عن تطور الجهاز المصرفي الجزائري بشكل موجز وبسيط ، وأهم المراحل التي مرت بها قبل وبعد إصدار قانون النقد والقرض 90-10، حيث تحاول النهوض بمنظومتها المصرفية وانتعاش اقتصادها في كافة الجوانب لهذا سوف نقوم بتحليل تطور الطلب على النقود وتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها ، وكذلك تحليل المحددات الكلية الاقتصادية التي تؤثر على الطلب على النقود.

وبعد التحليل النظري سنحاول في هذا الفصل القيام بوضع نموذج قياسي يهدف لمعرفة مدى تأثير المتغيرات الكلية الاقتصادية على الطلب على النقود في الجزائر ، وكذلك معرفة العلاقة الاتجاهية والكمية التي ترتبط بهذه المتغيرات حيث استخدمنا أساليب التحليل الرياضي والإحصائي.

حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : تطور الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (1987-2020).

المبحث الثاني: تحليل تطور طلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).

المبحث الثالث: دراسة قياسية وتحليلية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (1987-2020).

النظام المصرفي القلب النابض للنظام المالي ويشمل جميع الأنشطة التي تقوم بها العمليات البنكية، وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي، الإصلاح المصرفي هو الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات النقدية خلال فترة (1987-2020).

المطلب الأول: نشأة الجهاز المصرفي الجزائري.

استعادت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة حقوقها الكاملة في سيادتها على المؤسسات والهيئات المالية المحلية، أنشأت الجهات المعنية بنك مركزي يقوم بمهامه التقليدية في إطار توجيه السياسة النقدية للدولة لإنشاء عملة وطنية وهكذا تم إنشاء مجموعة من المؤسسات المالية و البنوك من أهمها ما يلي:

الفرع الأول: بنك الجزائر.

لقد تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر ابتداء من 01 جانفي 1963 طبقا للقانون رقم 62\144 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 فيفري 1962، وقبل ذلك تم فصل الخزينة العامة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية في 29 أوت 1962 وقد أوكلت للبنك مهمة إصدار عملة وطنية والإشراف على السياسة النقدية وتوجيه البنوك التي كانت السلطات الجزائرية تستعد لتأميمها.

الفرع الثاني: الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.

أنشأ بتاريخ 10 أوت 1964 بموجب الأمر رقم 64-277 حيث يتكفل بتعبئة مدخرات الأفراد في مقابل تمويل مشاريع السكن، هدفه جمع المدخرات الصغيرة للأفراد فقد اتبع الصندوق سبلا شتى لتشجيع الادخار.

الفرع الثالث: البنك الوطني الجزائري.

أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966 من أهم أنشطته التي أسندت للبنك إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية التي يقوم بها كبنك تجاري ما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير ومتوسط الأجل.
- التكفل بتمويل القطاع الزراعي المسير ذاتيا وكذلك القطاع الصناعي بشقيه عام و خاص.
- تمويل القطاع التجاري خاصة في مجال الاستيراد.

يشمل نشاط البنك الحالي العديد من المنتجات والخدمات المصرفية حيث بلغ عدد فروعها أكثر من 200 فرع منتشر على كامل التراب الوطني سنة 2009 بعدما كانت في عام 1966 لا تتجاوز 53 فرع.

الفرع الرابع: القرض الشعبي الجزائري.

تأسس في 14 ماي 1967 يقوم بوظائف تقليدية كبنك تجاري أسندت له مهمة تمويل القطاع العمومي وخاصة قطاع السياحة والأشغال العامة والبناء والري والصيد البحري، ويقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة ويتدخل في منح الائتمان القصير والمتوسط والطويل الأجل.

الفرع الخامس: بنك الجزائر الخارجي.

تأسس بموجب المرسوم 67_204 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967 أسندت له مهمة تمويل التجارة الخارجية ودعم الصادرات الجزائرية أما في الوقت الحالي أصبح بنك الجزائر الخارجي يتدخل في تمويل مختلف القطاعات ويقدم منتجات وخدمات مصرفية وذلك عن طريق أكثر من 86 وكالة. (بعلي ، 2011_2012، صفحة 61).

المطلب الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات (1987-2020).

تحت ضغط أزمة النفط الخائقة التي حلت بالجزائر فإن أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة الإجراءات التي تهدف إلى التحول من مبادئ ومؤسسات النظام الاقتصادي الموجه نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق.

الفرع الأول: إصلاحات 1986:

نتيجة للأزمة المزروجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض البترول وانحياز سعر الصرف الدولار ظهرت إصلاحات 1986 بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 - 8 - 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث تم ادخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية، حيث يقوم القانون على إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي.

ومن اهم المبادئ والقواعد الاساسية التي تضمنها القانون هي:

- تقليص دور الخزينة المتعاطم في التمويل الاستثمارات و اشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك .
- أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك، وإن كانت هذه المهام تعوزها الآليات التنفيذية، ومن ثم تبدوا في أحيان كثيرة مفيدة.
- بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية ، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين.
- أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح لها بإمكانية تسليم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، واصبح بإمكانها ان تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد مدته وللأشكال التي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه ، والحد من مخاطر القروض خاصة عدم السداد. (بن علي، 2017، الصفحات 183-184).

الفرع الثاني: قانون استقلالية البنوك 1988.

بعد ظهور القانون رقم: 88-01، المؤرخ في 12 أبريل 1988، الذي منح للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية اتخاذ القرار بشكل حقيقي لمسايرة المستجدات، والتي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، وأصبح من اللازم أن يتكيف القانون النقدي، مع هذه القوانين، والذي يسمح بانسجام المصارف كمؤسسات مع القانون.

جاء قانون : 88-06، والمؤرخ في 12 أبريل 1988، لكي يعدل ويتمم القانون: 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، والمتعلق بنظام البنوك والقروض، في الوقت الذي شرعت فيه الدولة الجزائرية، في تطبيق البرنامج الإصلاحي الواسع، بين جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة المؤسسات العمومية.

لقد دعم هذا القانون الجديد، دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لإعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض.

كما أتيحت للمصارف التجارية والتي تدخل ضمن نطاق المؤسسات العمومية الاقتصادية ، ان تعامل بمبدأ المتاجرة الربحية في اتخاذ قراراتها ، هذا الشيء الذي دعم وحفز المصارف قصد النظر في علاقاتها مع المؤسسات الاقتصادية العمومية (زرياحن ، 2011-2012).

الفرع الثالث: مرحلة الاصلاح المصرفي لسنة 1990.

على الرغم من إصدار قانون (86-12) والقانون (88-06) المعدل والمنتم له، تبين أن الوضع الاقتصادي في الجزائر يحتاج الى نص قانوني جديد، لهذا جاء قانون (90-10) بتاريخ 10 أبريل 1990، ليتبنى التوجهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق وذلك من خلال محاولة تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه ويشمل القانون كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض وجاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي وتنظيمه ، وبهذا يوفر تسييرا فعالا ومرنا للنشاطات الاقتصادية، ويقوم قانون النقد والقرض على عدة مبادئ التي بإمكانها ان تترجم الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل . (بطاهر، 2005-2006، صفحة 155).

1- مبادئ قانون النقد والقرض :

إن قانون النقد والقرض تضمن عدة افكار جديدة تصب معظمها في إعطاء المنظومة المصرفية مكانتها الحقيقية كمحرك رئيسي للاقتصاد ، من اهم هذه المبادئ ما يلي:

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

في النظام السابق، الذي يتبنى التخطيط المركزي للاقتصاد ، كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية ، أي تلك القرارات التي تتخذ على اساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط ، وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الاساسي هو تعبئة المواد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، وقد تبنى قانون النقد

والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية ، ويعني ذلك أن القرارات (النقدية) تتخذ على اساس الأهداف النقدية التي تتخذها السلطة النقدية، وبناء على الوضع النقدي السائد والذي و الذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها ، إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الاهداف نلخص اهمها فيما يلي: (لطرش ط،، 2005، صفحة 196).

- استعاد البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الاول عن تسيير السياسة النقدية.
- استعادة الدينا لوظائفه التقليدية وتوحيد استعماله داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في إيجاد القرارات المرتبطة بالقرض.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

اعتمد قانون النقد والقرض أيضا الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة ، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء الى عملية القرض، وتمويل عجزها عن طريق اللجوء الى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية، ولم يعد أيضا يتم بلا حدود، بل أصبح يخضع الى بعض القواعد، ويسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلالية البنك المركزي عن الدور للخزينة
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية. (خالفي و قراف، 2018-2019، صفحة 107)

ت- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة القرض:

فلم تعد الخزينة حرة في اللجوء الى عملية القرض كما كانت في السابق تلجأ للبنك المركزي لتمويل عجزها (تقنين العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العامة وقد مس جانبين تسقيف التسيقات ب10% على اقصى حد، والمدة الاقصى لسداد هذه التسيقات هو 8 اشهر) لاتها كانت تلعب الدور الاساسي في تمويل الاستثمارات المخططة، حيث همش النظام المصرفي فكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الاموال من دائرة الخزينة الي المؤسسات فبموجب هذا القانون ابعدت الخزينة العمومية عن منح القروض لبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية التي تقرها الدولة، وبالتالي اصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض للمؤسسات. (حاجي، 2015-2016، صفحة 226).

ث- انشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة:

كانت السلطة النقدية في السابق مشتتة في مستويات عديدة، فكانت وزارة المالية تتحرك على اساس أنها السلطة النقدية، حيث أنها كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكذا الأمر بالنسبة للبنك المركزي الذي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكار امتياز اصدار النقود فصدر قانون 90-10 الذي جاء ليُلغي هذا التعدد في مراكز السلطة

النقدية حيث أنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة مستقلة على اية جهة كانت، ووضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية ضمن هيئة جديدة تدعى مجلس النقد والقرض وجعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية، وموجودة في الدائرة النقدية لكي يمن التحكم في تسيير وتفادي التعاريف بين الأهداف. (باكور، 2013-2014).

ج- وضع نظام بنكي على مستويين:

ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض وبذلك ترأس البنك المركزي النظام النقدي وأصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض وان يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي تماشياً مع أهدافه النقدية. (قادة، 2008-2009، صفحة 89).

2- أهداف قانون النقد والقرض.

من اهم الأهداف الأساسية لقانون النقد والقرض ما يلي:

- ضبط العلاقة بين بنك الجزائر (والذي يسعى من قبل البنك المركزي الجزائري) وبين الخزينة العمومية ، بعدما كان هذا الأخير أداة لتمويل الخزينة العمومية دون قيود.
- منح صلاحيات أكبر للبنك المركزي من أجل إقامة نظام مالي ومصرفي أكثر استقراراً، وذلك من خلال انشاء مجلس النقد والقرض (كسلطة نقدية) ومنحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمال البنوك والمؤسسات المالية. وقد تم في هذا الصدد إصدار تعليمات للبنك المركزي الخاص بقواعد الحذر في تسيير المؤسسات المصرفية والمالية.
- منح استقلالية أكبر للبنك المركزي عن السلطة النقدية، حيث أصبح البنك المركزي يؤدي دور مستشار للحكومة . كما إن هذه الاستقلالية تعني تحميل مؤسسة الإصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي، بالتالي مساءلتها من طرف نواب الشعب (وليس الحكومة) بعد عرض المحافظ لتقرير السنوي في المجلس الشعبي الوطني.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي بعدما كان حكراً على القطاع العام، وهو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية وخلق جو من المنافسة.
- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي لأن التدخل الإداري قد ولد تضخماً جانباً وإخفاً غير مراقب.
- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- تدعيم امتياز الإصدار النقدي محضاً لفائدة البنك المركزي.
- تولى مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي.
- منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية.
- ضمان تشجيع ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة.
- إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل.
- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني القرض والنقد (بن قادة، 2012-2013).

المطلب الثالث: هيكل الجهاز المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض.

أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل النظام النقدي الجزائري، سواء تعلق الأمر هيكل البنك المركزي أو مختلف البنوك أو بالسماح للبنوك الأجنبية بأن تباشر أعمالها في الجزائر أو بإنشاء بنوك خاصة بموجب نفس الأحكام.

الفرع الأول: هيكل النظام النقدي على ضوء قانون النقد والقرض.**1. بنك الجزائر.**

بعد صدور القانون 90-10 تغيير اسم البنك المركزي أصبح بنك الجزائر، وحسب المادة 11 (مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي) وهذا أصبح يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقته مع الغير.

المحافظ ونوابه: يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعد ثلاثة نواب، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية، ويقوم المحافظ في إطار مهامه باتخاذ العديد من الاجراءات التنفيذية حسب الصلاحيات المخولة له مثل بيع وشراء الأملاك المنقولة والغير منقولة، ولا يمكن للمحافظ ونوابه أن يمارسون أي نشاط أو مهنة أو يتولوا أي منصب خلال مدة ولايتهم ماعدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية ذات طابع مالي ونقدي واقتصادي.

مجلس النقد والقرض: يدير بنك الجزائر مجلس النقد والقرض والذي يقوم بدورين أساسيين مجلس إدارة وسلطة نقدية، فبصفته كمجلس إدارة بنك الجزائر يتمتع المجلس بسلطات كبيرة فهو يقوم بالمهام التالية:

- يسهر على تنظيم العام للبنك
- يحدد ميزانية البنك ويوزع الأرباح
- يدرس ويصادق على التقرير السنوي لمحافظ بنك الجزائر الذي يرسل إلى رئيس الجمهورية.

ويتكون مجلس النقد والقرض من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ الثلاث وثلاث موظفين سامين معينين بموجب مرسوم رئيس الحكومة. (حبار، 2005، الصفحات 91-93).

2. البنوك والمؤسسات المالية.

أ- **البنوك التجارية:** يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات المذكورة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون و بالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بجمع الودائع من الجمهور، منح القروض و توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

ب- **المؤسسات المالية:** تعرف المادة 115 من قانون النقد والقرض المؤسسات المالية بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور، المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك

التجارية دون استعمال أموال الغير بل تستعمل رأس مال المؤسسة وقروض المساهمة وادخار طويل الأجل. (وجدي، 2015-2016، صفحة 116).

ت- **البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية:** إن قانون النقد والقرض فتح المجال أمام البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بفتح فروع لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري، شرط أن يكون هذا التأسيس مرفق بترخيص يمنحه مجلس النقد والقرض ويتجسد في قرار صادر عن محافظ بنك الجزائر، وتستعمل رأس مال يوازي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية وهو محدد بواسطة النظام 90-01 المؤرخ في 4 جويلية 1990 فإن شروط إقامة فروع البنوك الأجنبية في الجزائر محددة بنظام 93-01 المؤرخ في 3 جانفي 1993 ومن بين الشروط ما يلي:

- تحديد برنامج النشاط
- الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة
- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

الفرع الثاني : أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض.

بعد مرور أكثر من عشر سنوات على صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10، وبداية تطبيقه والعمل به ونتيجة ظهور بعض التغيرات فيه خاصة الإدارية منها، أدى إلى بعض التعديلات من أجل ضمان فعالية البنك في تحقيق أهدافه.

• **تعديلات قانون النقد والقرض 2001:** يعتبر الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 أول تعديل للقانون 90-10 حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون ويهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

الأول: يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير الشؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون .

الثاني: يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره ك مجلس إدارة لبنك الجزائر.

• **تعديلات قانون النقد والقرض 2003:** يعتبر الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 عن طريق أمر رئاسي بمثابة قانون جديد يلغي في مادة 142 قانون 10/90 وجاء هذا الأمر ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي بإعداد منظومة مصرفية تتكيف مع البيئة الدولية والمقاييس العالمية، وكاستجابة أيضا للتطورات التي تحدث داخل المحيط المصرفي الجزائري، ويهدف هذا التعديل إلى:

✓ تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الاستخدامات الخارجية، بالإضافة إلى إثراء بنود ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وإدارة بنك الجزائر.

✓ دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته وذلك من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، ومن خلال تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك وإمدادها بالوسائل والصلاحيات لممارسة مهامها.

• **تعديلات قانون النقد والقرض 2009:** إن قانون النقد والقرض 2009 صدر لتكملة النقائص التي ظهرت في الأمر 11/03 المتعلقة بقانون النقد والقرض 2003، حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة وفي آليات مراجعة المصارف والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى تغيير نمط التسجيل المحاسبي والرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع البيئة الدولية. (صوفان، 2010_2011، صفحة 15).

المبحث الثاني: تحليل تطور طلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).

يعتبر الطلب على النقود مصدر اهتمام اعظم الدول والتي لها قوة اقتصادية عظيمة فهي توليه اهتماما كبيرا حيث تضع قوانين وأنظمة خاصة بتنظيم وإصدار النقد، وفقا لما يتماشى مع سياستها النقدية وأهدافها الاقتصادية الكلية، وهو ما جعلنا نخصص هذا المبحث لتطور الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020) حيث قسمناه إلى ثلاث مطالب الأول تحدثنا فيه عن طلب على النقود في الجزائر، والثاني عن تطور الكتلة النقدية والمطلب الثالث عن تطور مقابلات الكتلة النقدية.

المطلب الأول: واقع طلب على النقود في الجزائر (1987-2020).

لقد مر طلب على النقود في الجزائر بعدة تطورات خلال هذه الفترة وتغير فيه ويتم طلب على نقود من خلال الاصدار النقدي لذا سنتحدث من خلال هذا المطلب على تطور الطلب على النقود في جزائر خلال فترة (1987-2020).

الفرع الأول: الاصدار النقدي.

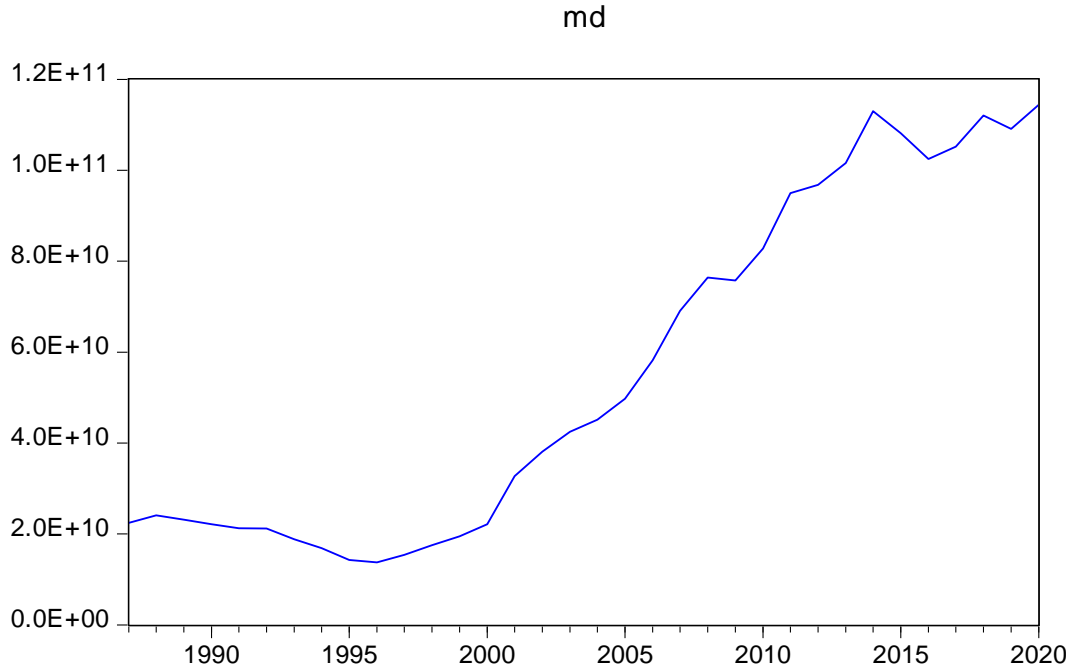
هو قيام الحكومة بإصدار نقود جديدة خلال فترة معينة بنسبة الزيادة العادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة دوران النقود. (هاني و مراح ، 2018، صفحة 124).

وتعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر، وهو ما نصت عليه المادة(4) من قانون النقد والقرض والتي نصها ((يعود للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني، ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي(بنك الجزائر)الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه)).

الفرع الثاني: تحليل تطور الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).

في هذا الفرع سوف نقوم بتحليل تطور الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).

الشكل رقم (02) : تطور الطلب على النقود في الجزائر للفترة (1987-2020).



المصدر: من اعداد الطالبة و مخرجات eviews10 بالاعتماد على احصائيات الملحق رقم(01)

نلاحظ أن هناك ارتفاع تدريجي في النقود من سنة 1987 إلى سنة 1996 ويرجع ذلك أن الجزائر شرعت في استراتيجية استثمارية موسعة طويلة المدى ، غير أن تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي التي أبرمتها الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية خلال الفترة (1994-1998) من خلال اتباع سياسة تقشفية صارمة (تجميد أجور العمال و تخفيض العملة).

في سنة 1996 إلى غاية 2000 نلاحظ أنه واصل ارتفاعه حيث أصبحت العملة في التداول أكبر من الودائع الجارية وهذا ما يبين اتجاه أفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز المصرفي ويمكن تفسير ذلك بنقص الوعي المصرفي وعجز الجهاز المصرفي في جلب السيولة معطلة ، ثم زيادة معتبرة سنة 2000 تقدر بـ 136.3 مليار دج وصولا إلى سنة 2003 بقيمة 1334.175 مليار دج وذلك لوجود سيولة وتداول نقدي كبير .

وفي سنة 2007 إلى سنة دل 2015 ارتفاع متواصل وذلك نتيجة الارتفاع الكبير لحجم ودائع تحت الطلب مما يدل على توفر السيولة كبيرة لدى البنوك، و نجد انخفاض طفيف جدا يقدر بـ 15.5 مليار دج ، وفي سنة 2010 يواصل الارتفاع بمقدار 806.6 مليار دج .ليواصل الارتفاع إلى سنة 2014.

ونلاحظ خلال سنوات الأخيرة من 2015 إلى 2020 نلاحظ خلال هذه الفترة تناقص تدريجي في الطلب النقود خلال سنة 2015 ثم الارتفاع التدريجي في الطلب على النقود خلال سنوات الأخيرة (2016-2020).

المطلب الثاني : تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).

تعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي الجزائري وتوسعى السلطات النقدية المركزية الى تحسين وتحكم فيها بما يلائم هذا النشاط، فمن خلال المنحنى سنحاول إظهار التغيرات الحاصلة على تطور الكتلة النقدية.

يتضح من خلال المنحنى أن الكتلة النقدية انخفضت سنة 1989 نتيجة تسرب العملة إلى خارج الجهاز المصرفي وأدى هذا إلى بداية الاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث نص على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل التعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وكان من بين نتائج السياسة النقدية لهذه السنة تطور الكتلة النقدية بنسبة 11.4% في سنة 1990 وواصلت الكتلة النقدية ارتفاعها خلال الأربع سنوات الأولى من التسعينيات (موساوي و سمية زيرار، 2012، صفحة 32).

خلال الفترة 2000 إلى 2019 انتقال العرض النقدي M1 من 1048.18 إلى 12079.4 مليار دينار محققة أعلى نسبة تزايد النمو خلال 2007 حيث الكتلة النقدية M2 عرفت تطور من 2022.5 إلى 17314.5 عام 2019 وسبب تطور النقود M1 والكتلة النقدية M2 زيادة الأرصدة النقدية الصافية وانطلاق الحكومة في تنفيذ برنامج الانتعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو. (لعترس فاطمة الزهراء و مجيح بلعباس، 2021، صفحة 91).

حيث هذا البرنامج أقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001 حيث خصص له حوالي 525 مليار دج لمدة متوسطة تمتد ثلاث سنوات وبرنامج الدعم الاقتصادي الذي يمتد من 2005 إلى غاية 2009 حيث سجل تقلص في معدل نمو الكتلة النقدية M2 إلى 3.203% سنة 2009 و 5.52% سنة 2010 بعد ما بلغت سنة 2008 نسبة 16.03% ويرجع السبب إلى أثر الأزمة المالية 2008. (بوتياره عنتر و بدار عاشور، صفحة 04)

المطلب الثالث: تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (1987-2020).

تتكون مقابلات العرض النقدي في الجزائر من الأصول والديون التي تقابل عملية الاصدار وخلق النقود من طرف النظام المصرفي وتنقسم الى الأصول الخارجية والقروض للخبزينة والقروض للاقتصاد.

الفرع الأول: تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية (1990-1994):

نلاحظ أن الأصول الخارجية قيمتها متذبذبة في هذه الفترة، ففي 1990 كانت قيمتها 6.535 مليار دج، لتسجل بعدها في سنة 1991 ارتفاع بمقدار 24.286 مليار دج وهذا التذبذب راجع لتغير أسعار النفط ، ولقد لوحظ هناك تناقص في سنتين 1992 و 1993 لتحقق على التوالي 22.641 و 19.618 و لتستمر هذه الزيادة لتبلغ 60.399 مليار دج سنة 1994.

أما بالنسبة لقروض الخزينة التي هي عبارة عن تسبيقات يقوم بتقديمها للخزينة العامة ، فقد انخفضت لتحقيق 158.97 مليار دج في سنة 1991 بعدما كانت تقدر ب 167.04 سنة 1990 لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا وتعاود الارتفاع خلال سنتين الموالتين 1992-1993 ب 226.933 و 527.835 مليار دج على التوالي وهذا الارتفاع يعود سببه للارتفاع الضخم الذي سجلته القروض للخزينة لكل من البنك المركزي والبنوك التجارية ، ثم عاد للانخفاض سنة 1994 بقيمة 468.537 مليار دج وهذا الانخفاض راجع لنتيجة الانفاق مع صندوق النقد الدولي الذي يلزم على الصرامة في سياسة المالية.

أما بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد فهي قروض يمنحها الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين غير الممالين بهدف مواجهة احتياجاتهم ، نلاحظ في سنة 1990 أن القروض للاقتصاد عرفت نموا مستمرا حيث سجلت 246.979 مليار دج ، لتواصل الارتفاع حتى سنة 1992 حيث بلغ هذا الارتفاع 325.848 و 412.310 مليار دج لسنتين 1991 و 1992 لتعود للانخفاض سنة 1993 لتحقيق 220.249 مليار دج وهو انخفاض كبير نتيجة القيام بمعالجة الوضع المالي للمؤسسات مما دفع الجهاز المصرفي الى القيام بالتمويل ، لتسجل سنة 1994 ما قيمته 305.843 مليار دج حيث قامت الخزينة بإعادة شراء هذه القروض.

الفرع الثاني: تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية (1995-2000):

وجود تذبذبات في قيمة الأصول الخارجية خلال هذه الفترة (1995-2000)، حيث انتقلت سنة 1995 بما يقارب 26.298 مليار دج الى 350.309 مليار دج سنة 1997 ، ثم انخفضت سنة 1998 لتصل الى 280.71 بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 1998 وسنة 1999 انخفضت قيمة الأصول حيث سجلت 169.618 مليار دج وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة، غير أن هذه الانخفاض لم يستمر طويلا ليعاود حجمها للارتفاع ويبلغ 775.948 مليار دج سنة 2000 .

أما فيما يخص القروض المقدمة للخزينة في الفترة سجلت سنة 1996 مقدار 280.548 مليار دج وهذا راجع لانخفاض هذه القروض لدى البنك المركزي والبنوك التجارية، وخلال الفترة (1997-1999) ارتفاعا ملحوظا ومعدلات جيدة حيث سجلت هنا أعلى رصيد لها قدر ب 847.899 مليار دج سنة 1999 وسجلت سنة 2000 انخفاض قدر ب 677.477 مليار دج .

أما حجم القروض المقدمة للاقتصاد تعاد الارتفاع ب 565.644 مليار دج و ثم 776.843 مليار دج خلال السنوات التالية 1995-1996 على التوالي، لتعود لمواصلة ارتفاع لمدة سنتين 1998-1999 وتنخفض بحجم 993.737 مليار دج سنة 2000.

الفرع الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية (2001-2008):

نلاحظ الأصول الخارجية في تزايد مستمر ففي سنة 2001 سجلت قيمة 1310.700 مليار دج وسجلت خلال سنة 2002 قيمة قدرها 1755.696 مليار دج لتنتقل الى 10246.900 مليار دج سنة 2008.

والقروض المقدمة للخرينة سجلت 423.406 مليار دج سنة 2003 ليتوصل الانخفاض بشكل ملحوظ حيث سجلت قيم سالبة بداية من سنة 2004 الى غاية 2008 حققتها القروض المقدمة للخرينة.

ارتفع حجم القروض المقدمة للاقتصاد حيث بلغ سنة 2001 مقدار 1078.448 مليار دج وسنة 2002 سجلت 1266.799 مليار دج وانتقال القروض المقدمة للاقتصاد الى 1380.160 مليار دج سنة 2003 لتستمر بارتفاع حتى سنة 2008 بمقدار 2615.516 مليار دج.

الفرع الرابع: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الفترة (2009-2016):

قيمة الأصول الخارجية تتزايد بوتيرة مستمرة حيث استمر حجمها بالارتفاع خلال سنوات (2009-2010-2011-2012) بمقدار 10885.743 مليار دج ر 11996.565 مليار دج و 13922.410 مليار دج و 14940 مليار دج على التوالي بسبب انخفاض على الطلب على المحروقات (أزمة الولايات المتحدة الامريكية)، ولقد استمر مقدار الأصول بالارتفاع وبلغ حجمه 15734.500 مليار دج سنة 2014 غير أنه سجل انخفاض في سنتين (2015-2016) بمقدار 15375.40 و 12596.00 مليار دج راجع لسياسة التقشفية التي عانت منها الجزائر خلال هذه الفترة. (جمعي، 2017-2018، صفحة 199)

أما بالنسبة للقروض المقدمة للخرينة نلاحظ بداية من السنة 2009 الى غاية 2013 شهدت هذه القروض معدلات منخفضة ولكن مستقرة نوعا ما لأن الخزينة قامت بتمويل سلع الاستهلاكية لترتفع سنة 2015 حيث انتقلت من 567.5 مليار دج الى 2730.1 مليار دج سنة 2016.

اما فيما يتعلق بالقروض المقدمة للاقتصاد لقد استمرت بالارتفاع حيث بلغت خلال السنوات (2009-2010-2011) معدلات نمو مستقرة قدرة بحوالي 545.386 مليار دج و 3268.092 و 3726.51 مليار دج على التوالي، وتواصل هذا الارتفاع الى غاية سنتين 2015 بمقدار 7271.2 مليار دج وسنة 2016 بمقدار 7980.2 مليار دج.

الفرع الخامس: تطور مقابلات الكتلة النقدية (2017-2019):

نلاحظ الأصول الخارجية انخفضت من 2017 لتستمر بالانخفاض الى غاية 2019 وهذا راجع الى تراجع أسعار النفط في السوق الدولية والسياسة النقدية التي مرة بها الجزائر.

خلال سنة 2018 ارتفعت قروض المقدمة للخرينة حيث نهاية ديسمبر 2017 سجلت 4691.9 الى 6325.7 مليار دج نهاية 2018.

أما فيما يخص القروض المقدمة للاقتصاد أنها ارتفعت في سنة 2017 وبلغت 8880.0 مليار دج تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية (التقرير السنوي لبنك الجزائر للتطور الاقتصادي والنقدي 2018، 2018، صفحة 126)

وخلال سنة 2018 واصل ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بنفس الوتيرة حيث سجلت 9976.300 مليار دج ليصل هذا الارتفاع الى 10857.8 مليار دج لسنة 2019.

المبحث الثالث: دراسة قياسية وتحليلية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).

خصصنا هذا المبحث لتطورات التي حدثت على متغيرات الدراسة التي تشمل سعر الفائدة وسعر الصرف والناتج المحلي والقروض المقدمة للقطاع الخاص، مروراً إلى النموذج الذي يقيس العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية لطلب على النقود وذلك باستخدام الانحدار الذاتي لمتغيرات الإبطاء الموزعة (ARDL). فقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كتالي:

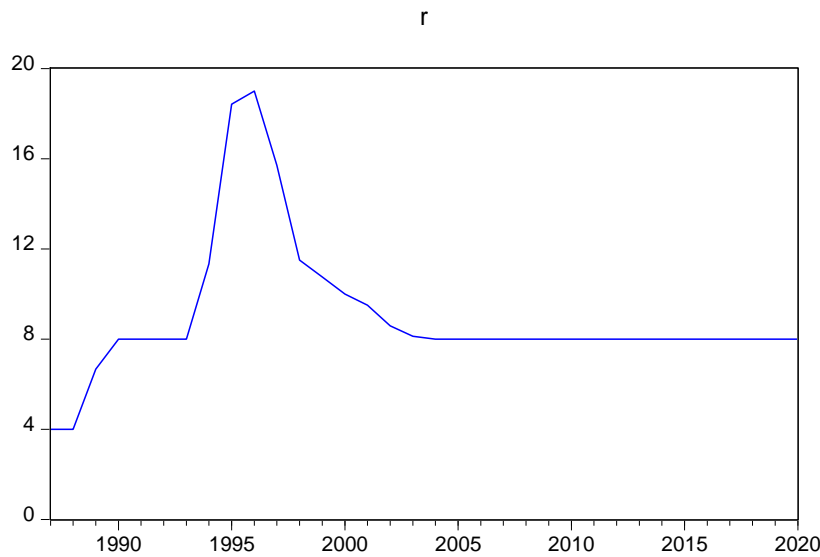
المطلب الأول: تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).

تناولنا في هذا المطلب بعض المتغيرات الاقتصادية التي قد يكون لها أثر على طلب النقود، المتمثلة في سعر الفائدة وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي والقروض المقدمة للقطاع الخاص خلال الفترة (1987-2020).

الفرع الأول: تطور سعر الفائدة (1987-2020).

سنحلل فيما يلي تطور سعر الفائدة خلال فترة المذكورة.

الشكل رقم(3): تطور اسعار الفائدة في الجزائر للفترة (1987-2020).



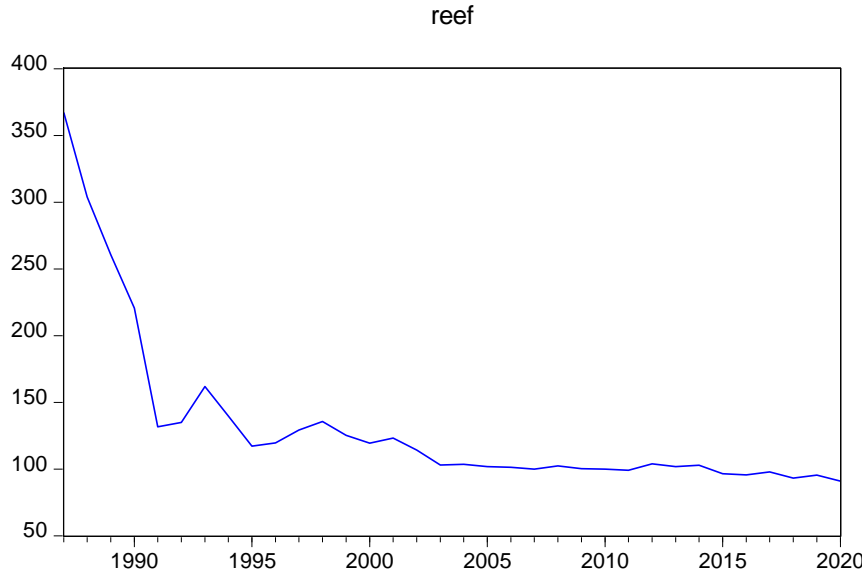
المصدر: من اعداد الطالبة مخرجات eviews10 وبالاعتماد على إحصائيات الملحق رقم(01).

يوضح لنا الشكل رقم (03) تطور سعر الفائدة من 1987 الى بداية 1990 تميزت هذه الفترة بارتفاع لكن قليل، ثم ارتفعت بشكل كبير من 1990 الى غاية 1996 كان ارتفاع متزايد حيث وصلت إلى أعلى نسبة لها سنة 1996 ويعود هذا الارتفاع إلى الادخار لتوجيهه وتحريكه لتمويل الاستثمارات ومن سنة 1999 إلى غاية 2020 نلاحظ انخفاض تدريجي لسعر الفائدة الى ان

يستقر بعد 2005 والهدف منه هو تشجيع الاستثمارات خاصة الجزائر في هذه الفترة قامت بالعديد من المخططات الاستثمارية وسبب هو الرغبة في الربح ومواجهة احتمال زيادة الطلب واتساع الأسواق والاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: سعر الصرف:

الشكل رقم(4): تطور سعر الصرف الفعلي في الجزائر للفترة (1987-2020).



المصدر: من اعداد الطالبة مخرجات 10 eviews وبالاعتماد على إحصائيات الملحق رقم(01).

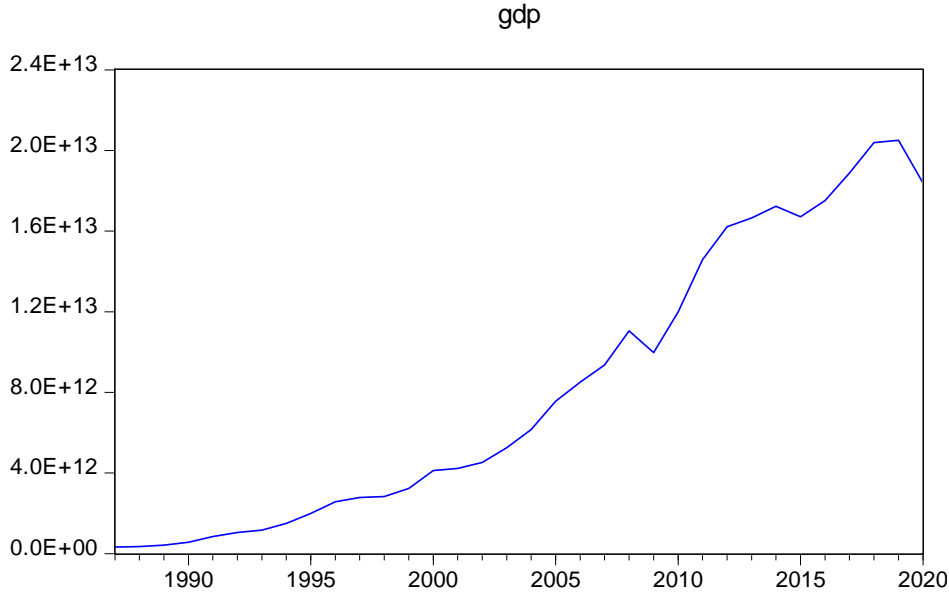
نلاحظ من خلال المنحنى انخفاض تدريجي لسعر الصرف الفعلي خلال الفترة 1987 إلى غاية 1990 وذلك بسبب عملية التخفيض التي انعكست على قيمته الحقيقية أما بعد فترة 1994 إلى 2003 عرفت تحول نحو نظام الصرف المرن وتبني الجزائر لسياسة استهداف سعر الصرف الحقيقي للدينار وعليه لقد شهد سعر الصرف الفعلي بعض التذبذبات وفي عام 2003 بلغ أعلى نسبة تراجع لسعر الصرف الفعلي بمعدل قدره 9.97% ونجم هذا التراجع عن انخفاض معدل التضخم في الجزائر وفي سنة 2012 بلغت أعلى نسبة تحسن لسعر الصرف الفعلي للدينار حيث بلغت ما نسبته 5.43% ولعل ما يفسر هذا التحسن هو ارتفاع معدل التضخم في الجزائر حيث بلغ التضخم مقداره 8.89% وعليه فان تطورات معدل التضخم في الجزائر مقارنة بشركائها التجاريين الرئيسيين أو ما يعرف بفارق التضخم، لها انعكاس مباشر على التطورات الحاصلة في سعر الصرف الفعلي. (عبد الحميد مرغيث، 2017-2018، الصفحات 197-198).

أما من 2013 إلى 2020 بقي سعر الصرف الفعلي منخفض بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع معتدل في أسعار البترول في 2017 أدى إلى انخفاض في مستوى قيمة العملة الوطنية .

الفرع الثالث: الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال الشكل ادناه:

الشكل رقم(5): تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة (1987-2020).



المصدر: من اعداد الطالبة مخرجات eviews10 وبالاعتماد على إحصائيات الملحق رقم(01).

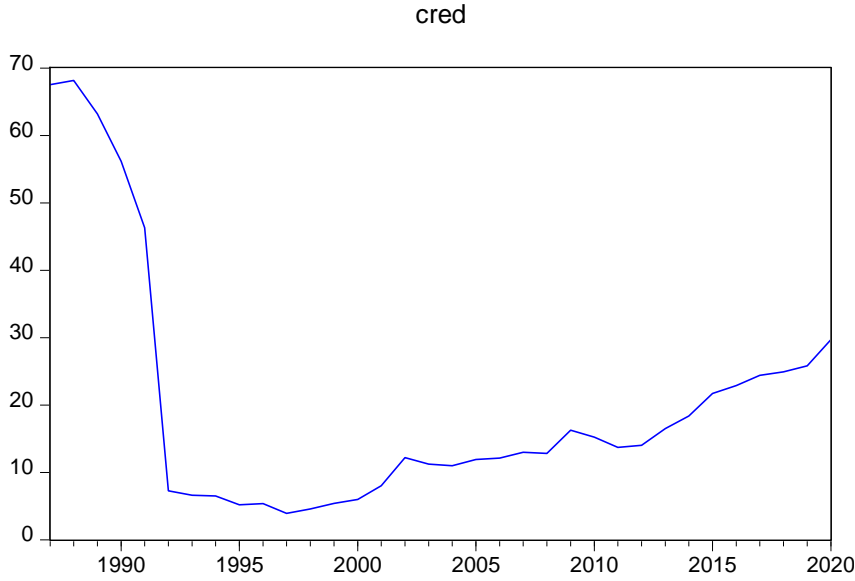
أول ما نلاحظه هو أن الناتج المحلي متذبذب خاصة في منتصف الثمانينات انخفاض محسوس لهذا المعدل ويرجع ذلك لانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية وخلال فترة 1993 إلى 1998 عرف الناتج المحلي في هذه الفترة مستويات منخفضة ولكنه في ارتفاع مستمر وهذا بسبب تبني الجزائر للإصلاحات الاقتصادية بمعنية المؤسسات النقدية والمالية الدولية بهدف تحضير الأرضية لعملية تغيير التوجه الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق وذلك ضمن برامج التعديل الهيكلي.

خلال فترة 2000 إلى 2007 عرف الناتج المحلي تحسنا ملحوظا ويعود ذلك إلى تدخل الدولة عبر تبنيها برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتمد على تدعيم الهياكل القاعدية ووسائل الاتصال إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول كل هذه العوامل ساعدت في ارتفاع الناتج المحلي. (سليم عقون، 2009-2010، الصفحات 137-138).

خلال فترة 2008 إلى 2020 تميزت هذه بنشاط اقتصاد قوي مبررا بالنمو المعتبر في قطاع المحروقات بالرغم من تراجع قوي في نمو إجمالي الطلب الداخلي من حيث القيمة بلغ إجمالي الناتج المحلي 17406.8 مليار دينار، ومن حيث الحجم نما إجمالي الناتج الداخلي ب 3.3% فإن نمو إجمالي الناتج الداخلي في 2016 قد جر أساسا بتوسع قطاع المحروقات (7.7% مقابل 0.2% في سنة 2015) بينما عرفت وتيرة التوسع في القطاعات خارج المحروقات تراجعا إلى 2.3% (5.0% في سنة 2015) في نفس الوقت كان توزيع في 2016 أقل تجانسا ما بين القطاعات حيث شهد ارتفاع بلغ أعلى نسبة في 2019 (التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، 2016، صفحة 21).

الفرع الرابع: تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص في الجزائر:

الشكل رقم(6): تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص في الجزائر للفترة (1987-2020).



المصدر: من اعداد الطالبة مخرجات eviws10 وبالاعتماد على إحصائيات الملحق رقم(01).

نلاحظ من خلال الشكل أن الفترة بين 1990 إلى غاية 1993 انخفضت نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص وهذا راجع إلى الأوضاع الاقتصادية المتردية آنذاك حيث تم تقليص السيولة المحلية خلال تلك الفترة من 49% سنة 1995 كما تم خلال سنة 1994 فرض احتياطي قانوني على البنوك التجارية بـ 25% من الودائع المصرفية وهو ما ساهم بشكل كبير في تراجع منح الائتمان الخاص، أما خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1998 كان سبب هذا الركود هو دخول الجزائر في مرحلة التعديل الهيكلي والعراقل والقيود التي اعترضت مسار إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، ونلاحظ من خلال الفترة 2000 إلى غاية 2019 بدأ بالارتفاع لكن ليس بنفس الوتيرة التي كان عليها قبل سنة 1990، وما يفسر هذا الانتعاش التحسن في المداخل الجباية البترولية وإعادة صياغة قانون النقد والقرض سنة 2003، وقد يعود سبب الارتفاع البطيء في حجم هذه القروض إلى أزمة بنك خليفة وبنك الصناعي التجاري الجزائري وما صاحبه من فضائح زعزعت ثقة المودعين في البنوك الخاصة وتحافتهم على سحب أموالهم من القطاع البنكي، حيث ارتفعت على إثرها معدلات الفائدة التي زادت من تكاليف الحصول على تمويل الاستثمارات الداعمة للنمو الاقتصادي، كما يفسر ذلك بتراجع مداخل البترول بعد أزمة 2014 وما خلفته من ركود إلى غاية سنة 2020 (براهيم حاكمي، مولود دباب، و قشام إسماعيل، 2021، الصفحات 122-123).

المطلب الثاني: قياس محددات الطلب على النقود بالجزائر خلال الفترة (1987-2020).

ستتطرق خلال هذا المطلب على الاساليب المستخدمة في النموذج القياسي لمنهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة () بما أننا قمنا باعتماده في هذه الدراسة القياسية، وسنقوم أيضا بتوظيف النموذج بيانات الدراسة من خلال توضيح المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ومصدر بياناتها.

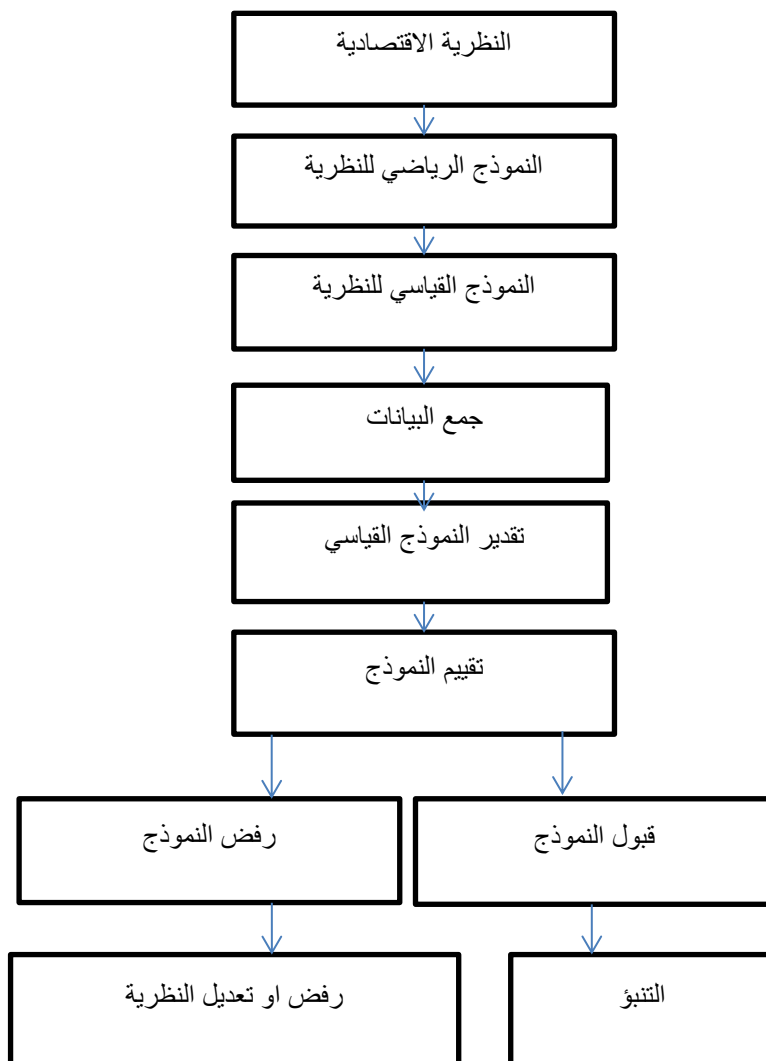
الفرع الأول: الإطار النظري لأساليب الاقتصاد القياسي:

1. مفهوم الاقتصاد القياسي : يختص الاقتصاد القياسي بتطبيق النظرية الاقتصادية ، والرياضيات والاساليب

الاحصائية في اختيار الفروض والتقدير ، والتنبؤ بالظواهر الاقتصادية . وقد ارتبط الاقتصاد القياسي ارتباطا وثيقا

بتحليل الانحدار. (سالقاتور ، 1982، صفحة 7).

الشكل (7) مخطط لمنهج البحث في الاقتصاد القياسي



المصدر: خالد محمد السواعي ، كتاب EViews والقياس الاقتصادي

2. مفهوم سكون السلاسل الزمنية:

أ- **تعريف السلسلة الزمنية:** السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة وفق تسلسل زمني متساوي متصاعد مثل الأيام، أسابيع، أشهر سنوات.....الخ، بحيث أن كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة مثل: أسعار البترول مستويات استهلاك الطاقة...الخ.

والشرط الأساسي لاستخدام هذه السلسلة في التحليل الإحصائي يجب أن تكون قابلة للمقارنة، أي أنها تخص نفس المكان أو الدولة أو الولاية أو نفس المؤسسة.....الخ، ولها نفس وحدة القياس. (محمد ا،، 2017-2018، صفحة 01).

ب- **اختبار سكون (استقرار) السلاسل الزمنية:** يعتبر اختبار استقرار السلاسل الزمنية مرحلة مهمة في بناء النماذج القياسية وتعتبر السلسلة الزمنية ساكنة عندما يكون الوسط الحسابي والتباين المشترك لها في حالة ثبات، أي لا يعتمدان على الزمن، وهذا يعني أنها لا تحوي اتجاهًا صاعدًا أو هابطًا خلال الزمن، ولا تستطيع تطبيق إجراءات معيارية على النموذج يحتوي على متغير غير ساكن، وذلك لأن السلاسل الزمنية غير الساكنة تنتج مشكلة الانحدار الزائف، لذلك ينبغي التحقق من سكون السلسلة الزمنية قبل استخدامها في تقدير أي نموذج. ويتم عادة تحويل السلسلة غير ساكنة إلى سلسلة ساكنة عن طريق أخذ الفرق الأول، والفرق الثاني،....الخ إلى أن يتم الوصول إلى سلسلة ساكنة. كما يتوجب تحديد عدد فترات الإبطاء الكافية لإزالة أي ارتباط بين المتغيرات. (زينة و شريفة، 2021، صفحة 299).

ت- **اختبار جذر الوحدة (الاستقرار أو السكون):** يهدف اختبار جذر الوحدة Unit Root Test إلى فحص خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة، وان اختبارات الجذر الوحدوي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لابد من التفرقة بين نوعين من النماذج غير المستقرة: (محمد ش،، 2011، صفحة 206).

ومن أشهر اختبارات جذر الوحدة الإستقرارية هو اختبار ديكي- فولر الموسع (Deckey-Fuller-Augmente) حيث يسمح بتوضيح صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار لسلسلة زمنية. (المهادي، احمد، و عبدالله، 2015، صفحة 63).

حيث يتم اختبار الفرض العدمي ($H=0$) أو وجود جذر الوحدة من خلال مقارنة إحصائية المقدرة للمعلمة مع القيم الجدولية (إذا كانت القيمة المطلقة الإحصائية المقدرة تتجاوز المطلقة () فإنها تكون معنوية إحصائيا وعليه نرفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية ساكنة، وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية فإنه لا يمكن رفض فرض جذر الوحدة أي أن السلسلة غير مستقرة، وبالتالي نقوم باختبار سكون الفرق الأول للسلسلة إذا كانت السلسلة لا تحتوي اتجاهًا عامًا وإلا طرحنا منها الاتجاه العام لاختبار للفرق من درجة أعلى وهكذا. (عبد الكريم، 2009، الصفحات 13-14).

الفرع الثاني: تعريف اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ:

1. اختبار التكامل المشترك **Cointegration Test**: يعرف التكامل المشترك على أنه التصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن إن هذا يعني أن السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا أخذت كل على حدة و لكنها قد تكون مستقرة كمجموعة. يتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة أن تكون السلسلتان X_t و Y_t متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر. (محمد ب.، 2009-2010، صفحة 195).

2. مفهوم نموذج تصحيح الخطأ: بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرين فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو تصحيح الخطأ (ECM)، وتأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ والتي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل البواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بنفجوة زمنية متباعدة لنموذج الفروقات، وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير.

ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل، وبذلك فإنه يهدف إلى عزل علاقة التكامل المتزامن من جهة من جهة أخرى للبحث عن الاتجاه المشترك والرابطة الحقيقية بين المتغيرات. (سمية، 2009-2010، الصفحات 210-211).

الفرع الثالث: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع:

يعتبر نموذج (ARDL) من أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي تم استعمالها في الاعوام الاخيرة بشكل واسع في الدراسات القياسية، اذ يقدم هذا النموذج طريقة ادخال المتغيرات المتباطئة زمنيا (المتخلفة زمنيا) كمتغيرات في النموذج ، إذ طبق هذا النموذج من قبل (pesaran and Shin 1999) وتم تطويره من قبل (Pesaran) وآخرون في عام 2001 .

ومن مميزات النموذج (ARDL) أنه لا يشترط أن تكون المتغيرات الدراسة في النموذج متكاملة من الرتبة نفسها أي من نفس درجة التكامل ، أنه يمكن استعماله اذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر (0) أي أنها متكاملة في المستوى أو متكاملة من الدرجة واحد (1) أي أنها متكاملة من الفرق الاول، أو مزيج من كليهما أي في نفس المستوى وفي نفس الفرق الأول ، وبالتالي يكون النموذج (ARDL) على خلاف منهج التكامل المشترك لجو هانسن.

وكذلك يقدم هذا النموذج قيمة المقدرات دقيقة وكفؤة وغير متحيزة لان النموذج يكون خاليا من الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات التباين وايضا يستخدم هذا النموذج حتى في العينات الصغيرة.

ويمكن القول أن النموذج (ARDL) يقدم تحليلا اقتصاديا للأجل القصير والطويل وفق نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد (UECM) ويتم اختبار وجود علاقة طويلة الاجل فيما بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود Bound Test

Approach) عن طريق مقارنة قيمة اختبار F-Stat مع القيم الجدولية الخاصة من قبل Naryan في 2005، فإذا كانت قيمة F-Stat المحتسبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة فهذا يتم رفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) وقبول الفرضية البديلة ($H_1 = b=0$) أي وجود علاقة تكامل طويلة الاجل بين المتغيرات ، أما اذا كانت القيمة المتحمسة تقع بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة ، اما اذا كانت أقل من الحد الأدنى فهذا يعني عدم وجود علاقة طويلة الاجل. (رمضان ، 2021، الصفحات 77-78).

الفرع الرابع: وصف النموذج القياسي وبيانات الدراسة:

يقوم الاقتصاد القياسي على مبدأ القياس الكمي لنظرية اقتصادية من خلال اختبار هذه النظرية بشكل كمي رياضي، وذلك من أجل تبيان قوة العلاقة بين المتغيرات ، أي عملية اختبار المتغيرات التي تحدد الطلب على النقود وتؤثر فيه ، وهذا من خلال قيم عديدة لمعاملات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات.

1. منهج الدراسة.

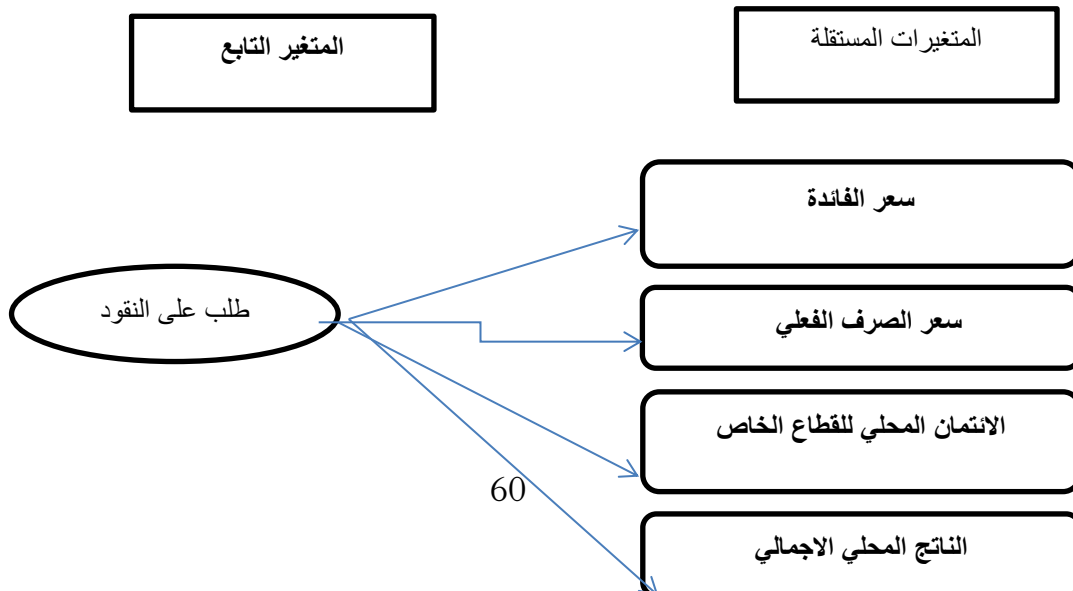
استخدم في هذا البحث الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف لنا متغيرات الدراسة ويحلل تطور سلاسل الزمنية لهذه الدراسة، باستخدام المنهج القياسي باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في تبيان محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020) ولاختبار مدى صحة الفرضيات المقدمه.

2. تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها.

(أ) متغيرات الدراسة:

قد تم الاعتماد في النموذج المقترح على بعض المتغيرات الكلية الاقتصادية التي يمكن ان يكون لها أثر على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1987-2020) هي وقد قسمنا المتغيرات الى متغير تابع ومتغيرات مستقلة. والشكل التالي يوضح متغيرات النموذج على النحو التالي:

الشكل رقم(8): يوضح متغيرات نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على ما سبق.

✓ المتغير التابع (متغير داخلي): ويمثل الطلب على النقود التي يرمز لها ب Md_i أي Md_1 بالنسبة للمساحات النقدية و Md_2 بالنسبة للكتلة النقدية بمفهومها الواسع ، اذا تمثل الأرصدة التي يحتفظ بها الأفراد .

الطلب على النقود = المعروض النقدي / المستوى العام للأسعار

تحسب كما يلي:

✓ المتغيرات المستقلة (متغيرات خارجية): ولقد تم الاعتماد في هذا النموذج على أربعة متغيرات مستقلة تتمثل في:

- **سعر الفائدة على الاقراض:** يعرف على أنه أجرة المال المقترض، أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر ومرتبطة بعلاقة عكسية بين معدل الفائدة والطلب على النقود، فكلما انخفض معدل الفائدة ارتفع الطلب على النقود والعكس صحيح، ويرمز لها بالرمز (I).

- **سعر الصرف الفعلي:** هو سعر وحدة من عملة أجنبية معبرا عنه بوحدات من العملة الوطنية ، والعلاقة بين الطلب على النقود وسعر الصرف هي علاقة عكسية حيث عندما يتوقع الأفراد تخفيض العملة الوطنية كلما توجه إلى تغيير حافظة اصولهم عن العملة المحلية ويرمز له ب (REER) .

- **الائتمان المحلي للقطاع الخاص:** ونرمز له بالرمز (CRED) هو عبارة عن ذلك الاطار الذي يشتمل على تنظيمات لعملية منح الائتمانات والتسهيلات المصرفية التي تهدف إلى تحديد أولويات الاستثمار وتوقع علاقة طردية مع المتغير التابع.

- **الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر متغير مهم ورئيسي في تأثير على المستوى الاقتصادي، ويرتبط بعلاقة طردية بحيث كلما زاد الدخل النقدي كلما زاد طلب الافراد على النقود، ويرمز له بالرمز (gdp) .

3. مصادر المتغيرات :

تم الاعتماد على مصدر موثوق رسمي لتغطية الدراسة خلال الفترة (1987-2020) للحصول على بيانات السلاسل الزمنية المختلفة ، حيث تم استخدام الاحصائيات العالمية الصادرة من البنك الدولي كما هو موضح في الملحق رقم (01).

المطلب الثالث: تقدير النموذج وتحليل النتائج.

نقوم بتقدير وتحليل نموذج محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة 1987-2020.

الفرع الأول: اختبارات استقراريه.

نخصص هذا الفرع للتطرق إلى اختبارات الإستقرارية، والمتمثلة في الآتي:

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية

يهدف هذا الاختبار الى تجنب إلى تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والتابعة والناجحة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية في تقدير النموذج القياسي لدراسة استقراريه هذه السلاسل وتحديد درجة تكاملها يتم استخدام اختبار Dickey-fuller الموسع.

الجدول رقم (01): اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>				
		LNMD	LNCRED	LNGDP	LNR	LNREEF
With Constant	t-Statistic	-0.4298	-1.9227	-4.1966	-26.8240	-4.3165
	Prob.	0.8921	0.3182	0.0024	0.0001	0.0018
		n0	n0	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6803	-1.9989	-0.2805	-6.6545	-5.6347
	Prob.	0.2507	0.5805	0.9879	0.0000	0.0004
		n0	n0	n0	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.1247	-0.9178	5.8443	-4.3553	-2.3714
	Prob.	0.9289	0.3115	1.0000	0.0001	0.0192
		n0	n0	n0	***	**
		<u>At First Difference</u>				
		d(LNMD)	d(LNCRED)	d(LNGDP)	d(LNR)	d(LNREEF)
With Constant	t-Statistic	-2.7972	-4.6202	-3.0744	-11.4291	-4.6128
	Prob.	0.0699	0.0008	0.0388	0.0000	0.0009
		*	***	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8225	-5.1749	-5.0970	-23.3031	-5.3326
	Prob.	0.2000	0.0011	0.0013	0.0000	0.0008
		n0	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.5423	-4.6774	-2.0650	-8.2400	-4.3941
	Prob.	0.0127	0.0000	0.0391	0.0000	0.0001
		**	***	**	***	***

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

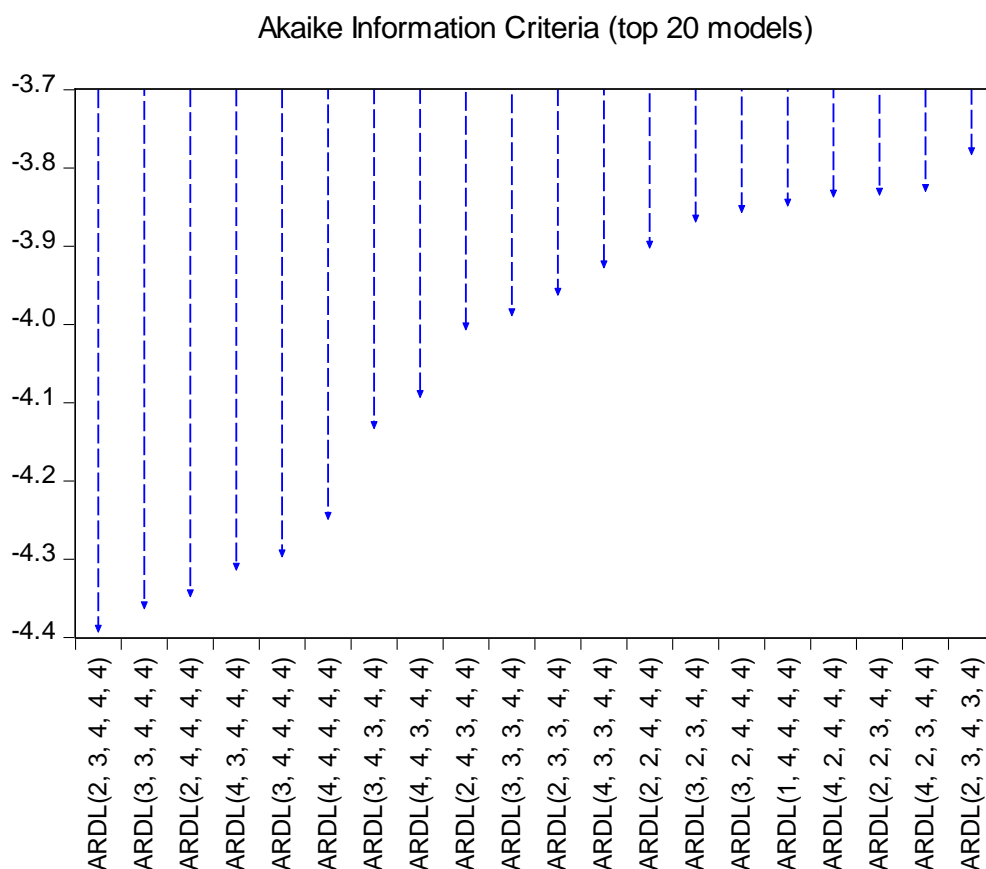
وبالاستعانة بالبرنامج Eviews10 قمنا بإجراء اختبارات ADF على كل السلاسل ونتائج الموضحة في الجدول رقم (01).

نلاحظ من خلال الجدول (01) أن كل من متغير الطلب على النقود والائتمان الموجه الى القطاع الخاص هي سلاسل غير مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، ثم استقرت في عند الفرق الاول $I(1)$ اما باقي المتغيرات (سعر الصرف الفعلي ، الناتج المحلي الإجمالي ، سعر الفائدة) هي سلاسل مستقرة في $I(0)$ و $I(1)$ ، وبما أن السلاسل تحتوي على مزيج من $I(0)$ و $I(1)$ فالطريقة الملائمة لدراسة العلاقات التوازنية طويلة الأجل هي مقارنة ARDL.

2. اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة.

من بين الطرق الأكثر استعمالا لاختبار الفجوة الملائمة هو استعمال دوال المعلومات، ومن بين هذه الدوال هي دالة SIC و AIS ووفقا لهذه الحالة ومن خلال الشكل (09) فإن النموذج المناسب ARDL(2,3,4,4,4) وبالاعتماد على معيار AIS معيار التخلّف الزمني AKAIKE وهذا يعني أن للمتغير التابع درجتي تأخير والنتائج المحلي الاجمالي ثلاث درجات تأخير اما باقي المتغيرات المستقلة فلها اربع درات تأخير. (علي بوعبد الله و شريف بوقصبة، 2018، صفحة 126).

الشكل رقم (09): اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

ومنه فالنموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Lnmd = c + \sum_{i=1}^2 \beta_{1i} \Delta lnmd_{t-1} + \sum_{i=1}^3 \beta_{2i} \Delta Ln_gdp_{t-1} + \sum_{i=1}^4 \beta_{3i} \Delta ln_r_{t-1} + \sum_{i=1}^4 \beta_{4i} \Delta Ln_reef_{t-1} + \sum_{i=1}^4 \beta_{5i} \Delta Ln_cred_{t-1} + \alpha_1 lnmd_{t-1} + \alpha_2 Ln_gdp_{t-1} + \alpha_3 ln_r_{t-1} + \alpha_4 Ln_reef_{t-1} + \alpha_5 Ln_cred_{t-1} + \epsilon_t \dots (1).$$

حيث أن Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى،

C: الحد الثابت، t: اتجاه الزمن، ε_t : حد الخطأ العشوائي، $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5)$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)، $(\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5)$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL .

يتم من خلال اختبار فيشر على المتغيرات الممثلة للعلاقة التوازنية طويلة الأجل في المستوى، ولكن القيم الحرجة لا تتبع التوزيعات المعيارية ولهذا يتم مقارنتها مع القيم الحرجة ل (pesaran at al (2001)، وهذه المنهجية لا تتطلب أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة بل يمكن تطبيقها على متغيرات من درجات مختلفة، والفرضية الصفرية البديلة في مقارنة ARDL القيم الحرجة في اختبار F لا تتبع القيم الحرجة المعيارية ويتم مقارنتها مع حدود عليا وحدود دنيا، وإذا كانت القيم المحسوبة تتعدى الحد الأعلى فإن المتغيرات تجمعها علاقة توازنية طويلة الأجل، وإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى فالمتغيرات ليست لها علاقة توازنية طويلة الأجل. (علي بوعبد الله و شريف بوقصبة، 2018، صفحة 127).

حيث تشير نتائج الجزء السفلي من الجدول رقم (02) إلى نفي العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل بين المتغيرات المدروسة، لأن القيمة المحسوبة لاختبار هي $F = 15.11399$ وهي تتعدى القيمة العليا 4.37 حيث يدل على تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

وتشير معلمات نتائج الجزء العلوي من الجدول (02):

أن الناتج المحلي الإجمالي له علاقة طردية مع الطلب على النقود وهو معنوي احصائيا عند مستوى احتمال 1 بالمائة وإذا تغير بوحدة يتغير الطلب على النقود في الأجل الطويل أي كلما ارتفع الدخل النقدي كلما ارتفع طلب الأفراد على النقود وهو موافق للنظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة لسعر الفائدة هي علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود عند مستوى احتمال (0.0000) وهو معنوي احصائيا عند مستوى احتمال 1 بالمائة، أي عند زيادة سعر الفائدة ينخفض طلب النقود بمقدار (-1.446) وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية حيث ان انخفاض اسعار الفائدة يفرض على الطلب على النقد من اجل الاستثمار.

أما سعر الصرف الفعلي الحقيقي له علاقة طردية مع الطلب على النقود حيث وهو معنوي احصائيا عند مستوى احتمال 1 بالمائة، فإذا ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بوحدة واحدة ارتفع الطلب على النقد بمقدار 1.258956 وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية.

أما متغير الائتمان المقدم للقطاع الخاص فليس له تأثير معنوي احصائيا على الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (02): اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP	0.708521	0.037268	19.01137	0.0000
LNR	-1.446165	0.061485	-23.52050	0.0000
LNREEF	1.258956	0.137904	9.129245	0.0000
LNCRED	-0.069225	0.048088	-1.439559	0.1879
C	1.282602	1.250338	1.025805	0.3350

$$EC = LNMD - (0.7085 * LNGDP - 1.4462 * LNR + 1.2590 * LNREEF - 0.0692 * LNCRED + 1.2826)$$

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	15.11399	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	30			
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

ويدل اختبار (ARDL) على وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل، والتعبير عن هذه العلاقة إلى جانب العلاقة قصيرة الأجل يبينها لنا الجدول رقم (03) نموذج تصحيح الخطأ، إذ يتضح من الجدول أن معامل تصحيح الخطأ قيمته سالبة ومعنوية بلغت (-1.686123) وبمستوى معنوية أقل بكثير من 1%، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير، كما يتبين لنا من خلال النتائج أن القيمة السالبة والمعنوية لمعامل تصحيح الخطأ تكشف لنا سرعة عودة متغير الطلب على النقود نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل في كل فترة زمنية لسنة اختلال التوازن من الفترة (t-1) تقدر بـ(-1.68) والذي يعد معامل تعديل (تكييف) عالي نسبياً، بمعنى آخر أنه عندما ينحرف

الطلب على النقد خلال المدة قصيرة الأجل في الفترة السابقة عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل (168%) من هذا الاختلال في المدة (t) إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد أقل من سنة واحدة.

إذن تشير نتائج الاستجابة قصيرة الأجل، بوجود استجابة قصيرة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة (المفسرة) إلى المتغير التابع، وهذا يتوافق مع الواقع فالكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد جد كافي لتفسير النموذج بأكثر من 96%.

الجدول رقم (03): نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNMD)
Selected Model: ARDL(2, 3, 4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/29/22 Time: 08:20
Sample: 1987 2020
Included observations: 30

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNMD(-1))	0.353961	0.072199	4.902592	0.0012
D(LNGDP)	-0.127041	0.049985	-2.541593	0.0346
D(LNGDP (-1))	-0.896851	0.110534	-8.113774	0.0000
D(LNGDP (-2))	-0.336884	0.084976	-3.964480	0.0042
D(LNR)	-0.372412	0.082611	-4.507996	0.0020
D(LNR(-1))	1.691490	0.188783	8.959967	0.0000
D(LNR(-2))	1.000913	0.100357	9.973496	0.0000
D(LNR(-3))	0.419229	0.106920	3.920947	0.0044
D(LNREEF)	0.935300	0.086743	10.78246	0.0000
D(LNREEF(-1))	0.714258	0.139703	5.112692	0.0009
D(LNREEF(-2))	0.712334	0.117478	6.063572	0.0003
D(LNREEF(-3))	0.457215	0.087537	5.223093	0.0008
D(LNCRED)	-0.514911	0.056002	-9.194532	0.0000
D(LNCRED(-1))	-0.103667	0.033409	-3.102978	0.0146
D(LNCRED(-2))	0.238984	0.029763	8.029667	0.0000
D(LNCRED(-3))	0.272813	0.035684	7.645315	0.0001
CointEq(-1)*	-1.686123	0.138898	-12.13925	0.0000
R-squared	0.985309	Mean dependent var		0.054782
Adjusted R-squared	0.967228	S.D. dependent var		0.108688
S.E. of regression	0.019676	Akaike info criterion		-4.721767
Sum squared resid	0.005033	Schwarz criterion		-3.927756
Log likelihood	87.82651	Hannan-Quinn criter.		-4.467756
Durbin-Watson stat	2.447000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

الفرع الثالث: تشخيص البواقي.

1. الارتباط التسلسلي واختلاف التباين:

تؤثر مشكلة ارتباط البواقي عبر الفجوات الزمنية واختلاف التباين للأخطاء على كفاءة المعلمات ، أي تصبح ليس لها تباين أقل من كل المعلمات المقدرة المتاحة مما يؤثر على اختبار الفرضيات الخاصة بهذا النموذج، وأهم الاختبارات للكشف عن هذه المشكلة هي على التوالي (BREUSCH-Godfrey واختبار ثبات التباين RACH) وتلخيصه في الجدولين (04) و(05).

الجدول رقم (04): اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.528847	Prob. F(2,6)	0.2907
Obs*R-squared	10.12739	Prob. Chi-Square(2)	0.0063

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

الجدول رقم (05): اختبار اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.128949	Prob. F(1,27)	0.7223
Obs*R-squared	0.137842	Prob. Chi-Square(1)	0.7104

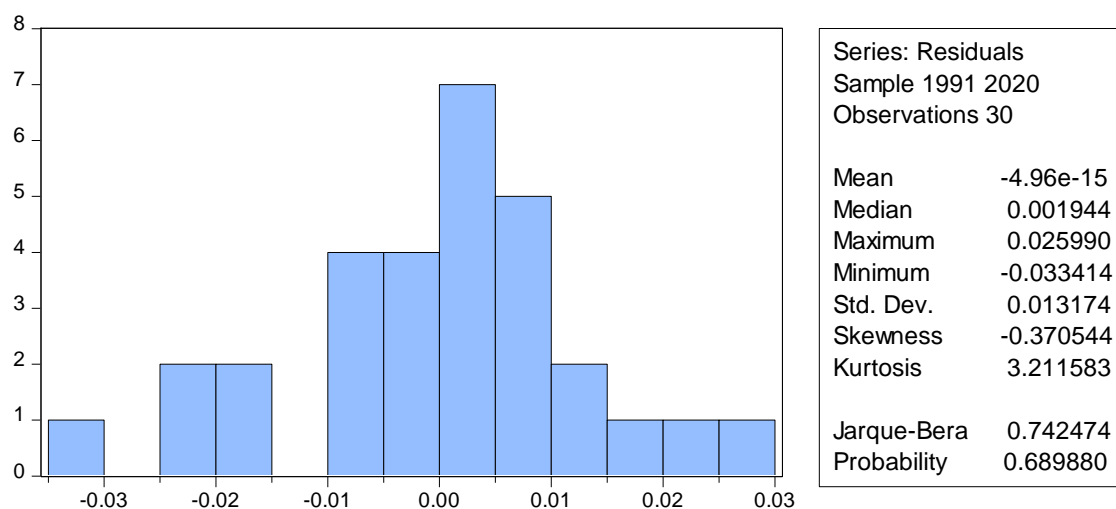
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

ويظهر من خلال هذان الجدولان أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط التسلسلي للبواقي ولا يعاني أيضا من مشكلة اختلاف التباين حيث أن قيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر تتعدى مستوى المعنوية 5% مما يؤدي إلى رفض الفرض الصفري ، وبالتالي فإن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة، مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

2. اختبار توزيع البواقي.

من خلال الشكل رقم (10) وباستخدام اختبار (jaque - Bera) تؤكد أن البواقي تتوزع طبيعيا، وما يؤكد ذلك احتمالية jaque - Bera والتي تساوي 0.6898 وهي أكبر من المستوى المعنوية 5%.

الشكل رقم (10): اختبار توزيع البواقي



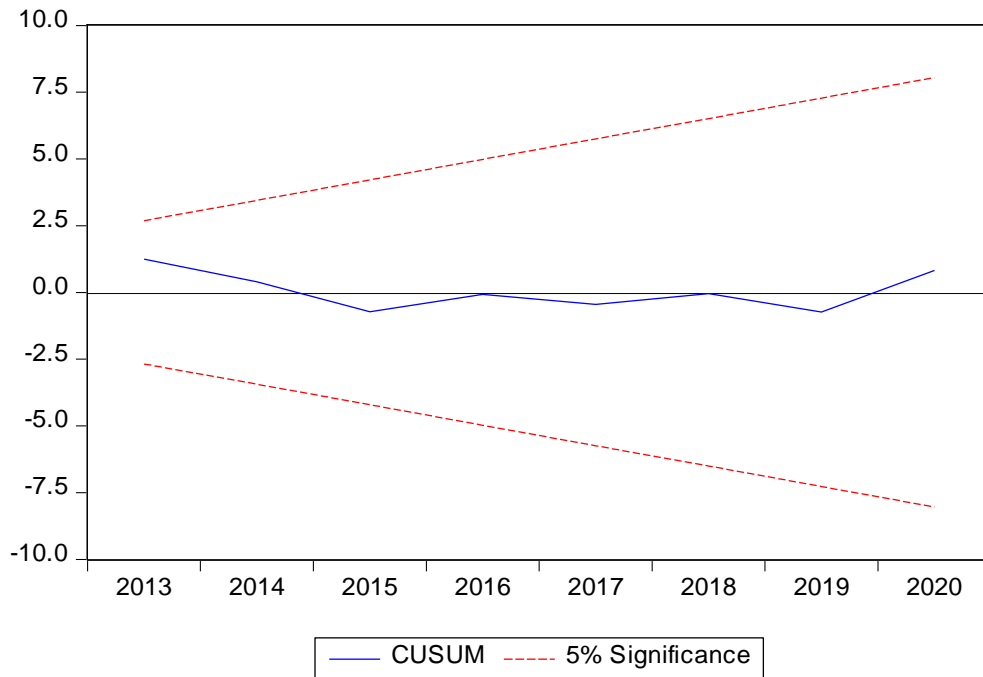
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

3. اختبار استقرار النموذج.

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك أهمها: مجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) ويعدان هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تباين وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع معلمات قصيرة الأمد. (علي بو عبد الله و شريف بوقصبة، 2018، صفحة 128).

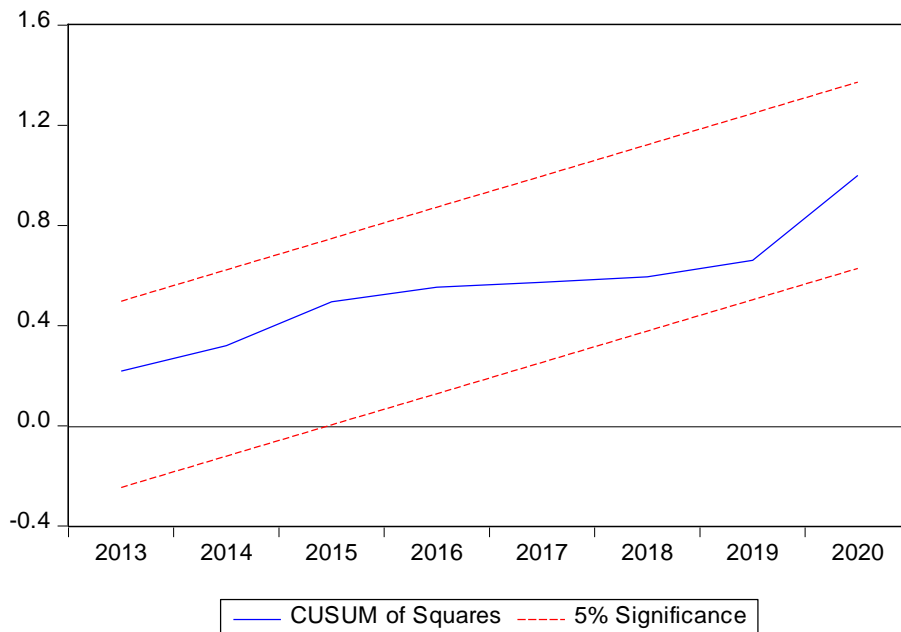
فمن خلال الشكلين (11 و 12) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة مثير لاستقرار النموذج عند حدود معنوية 5% والمجموع التراكمي للمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) هو خط كذلك يقع داخل المنطقة ونستنتج من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل والقصير.

الشكل (11): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

الشكل (12): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة

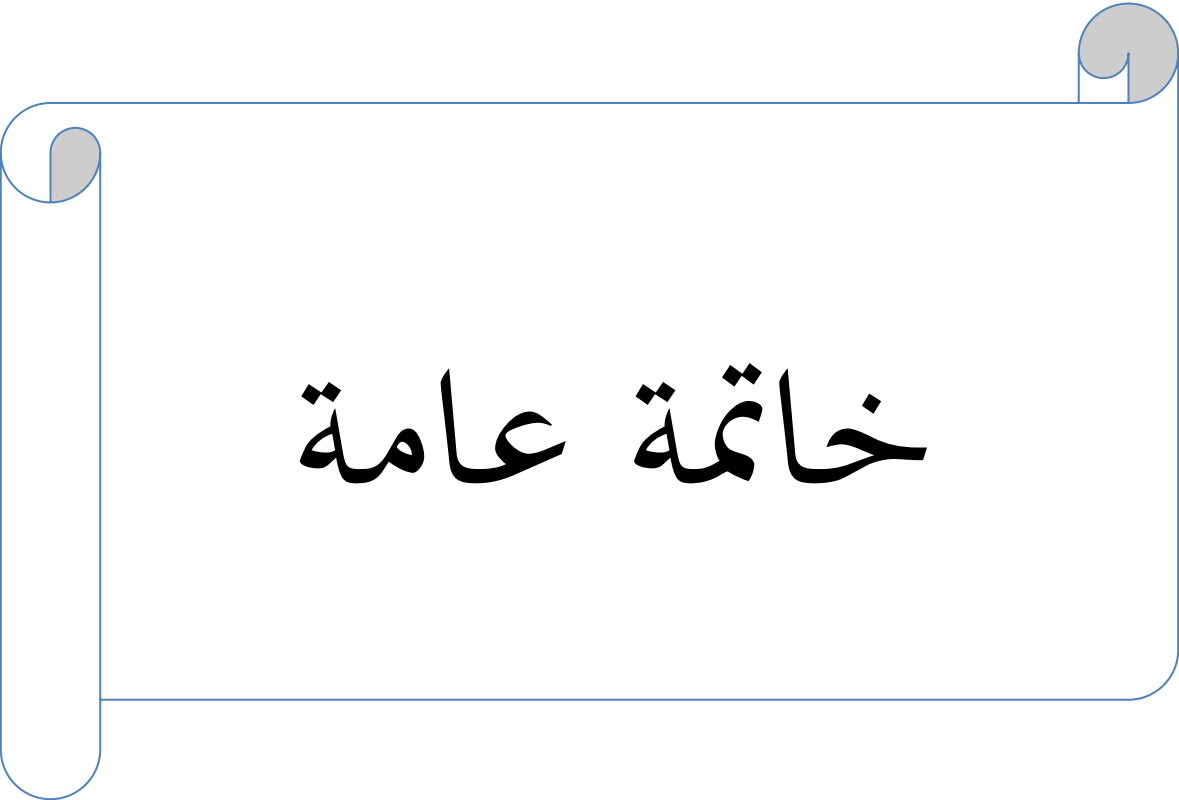


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على واقع المنظومة المصرفية ونشأتها وهيكلها في ظل قانون النقد والقرض، ثما انتقلنا إلى تحليل وتطور طلب النقود تناولنا فيه على واقع طلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020) وتطور الكتلة النقدية وتحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة وقمنا بتحليل وقياس المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في طلب على النقود في الجزائر وهي سعر الفائدة وسعر الصرف الفعلي والنتاج المحلي الإجمالي والائتمان المحلي للقطاع الخاص حيث اعتمدنا على منهجية ARDL ونستنتج من هذا الفصل:

- ✓ أن النظام المصرفي مر بعدة إصلاحات حتى صدر قانون النقد والقرض.
- ✓ عرفنا أن طلب النقود يتأثر بثلاثة عوامل كلية في الجزائر هي الناتج الاجمالي وسعر الفائدة والائتمان المحلي.
- ✓ وجود علاقة تكامل مشترك في النموذج قيد الدراسة وهو ما يبعد الانحدار الزائف في تجديد العلاقة بين المتغيرات.
- ✓ وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.
- ✓ من خلال معامل التحديد يتبين أن المتغيرات المستقلة تفسر أكثر من 96% من طلب النقود في الجزائر.



خاتمة عامة

الطلب على النقود له مكانة هامة في الاقتصاد النقدي وكذلك المحددات التي لها دور في تحديد اتجاه طلب النقود وتحكم فيه والهدف من دراسة تحليل محددات الطلب على النقود في الجزائر للفترة (1987-2020) وتحديد متغيرات التي لها أثر في الاقتصاد الجزائري من خلال نموذج ARDL .

ومن أجل ذلك فقد تم التطرق في الإطار النظري إلى مختلف متغيرات الدراسة فبدأنا البحث بموجز بسيط عن النقود من خلال العريف والأنواع والخصائص والوظائف كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة وغير ذلك والكتلة النقدية ومقابلاتها ثم تناولنا المفاهيم النظرية للسياسة النقدية التي لها دور في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتظهر من خلال ما تساهم به السياسة النقدية في جذب الادخارات وتشجيع الاستثمارات والعمل على تطوير الأسواق المالية والنقدية ومدى كفاية السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبعض النظريات الاقتصادية كالنظرية الكلاسيكية حيث افترضت ثبات العوامل المحددة لقيمة النقد أما النظرية الكينزية فهي تبحث عن الدوافع التي تدفع الفرد الاحتفاظ بالنقود وهي ثلاثة دوافع منها دافع المبادلات والاحتياط والمضاربة أما النظرية الحديثة لفريدمان اعتبر النقود كأي سلعة أخرى أما المبحث الأخير تحدثنا فيه على علاقة الطلب على النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية علاقة الطلب بمعدل التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار.

أما في الاطار التطبيقي قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال معرفة التطورات التاريخية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خاصة فيما يتعلق بالمحددات التي تؤثر في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة فقد بدأنا بالحديث عن واقع الجهاز المصرفي الجزائري وتطورات وإصلاحات إعادة الهيكلة بداية من 1987 ثم قانون النقد والقرض حيث أعاد للبنوك التجارية وظيفتها التقليدية و إعادة للبنك المركزي الاستقلالية حيث أهم مقابل للكتلة النقدية هو صافي الأصول الخارجية ويعتبر من أهم صادرات في الجزائر، وفي النهاية تم تحليل التطورات التاريخية للمتغيرات الاقتصادية والتي لها أثر في الطلب على النقود في الجزائر باستخدام منهج (ARDL).

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة نستخلص مجموعة من النتائج كالآتي:

1. يعتبر الطلب على النقود من المفاهيم النقدية الهامة من قبل السلطة النقدية وأحد الركائز الأساسية لتفعيل دور السياسة النقدية.
2. دور السياسة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمارات
3. تأثر طلب على النقود بمؤشرات اقتصادية مثل سعر الفائدة والتضخم والمستوى العام للأسعار والناتج المحلي وسعر الصرف
4. جاء قانون النقد والقرض ليمنح الاستقلالية لبنك الجزائر، وبهذا أصبحت قراراته النقدية مستقلة عن خزينة الدولة وعن الوزارة المالية، وهذا ما جعل السياسة النقدية أكثر فعالية

5. يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من المتغيرات المفسرة لدالة الطلب على النقود في الجزائر، حيث عرف تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة
6. وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.
7. من خلال دراستنا القياسية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020) تبين أن سعر الفائدة والناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف هي من تحدد الطلب على النقود في الجزائر.
8. المحدد الرئيسي للطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الدراسة القياسية هو سعر الفائدة حيث إذا ارتفع سعر الفائدة بوحدة واحدة ارتفع الطلب على النقد ب1.44 وحدة.

اختبار صحة الفرضيات:

- الفرضية الأولى:** لا توجد علاقة بين سعر الصرف والطلب على النقود في الجزائر خلال فترة (1987-2020) خاطئة، من خلال دراستنا وجدنا أنه توجد علاقة احصائية ذات معنوية عالية بين سعر الصرف الفعلي والطلب على النقود في الجزائر.
- الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2020) خطأ من خلال دراستنا القياسية، وجدنا علاقة ان هماك علاقة طردية حيث اذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يتغير الطلب على النقود بأكثر من 1.4% في الأجل الطويل.
- الفرضية الثالثة:** لا توجد علاقة تربط بين سعر الفائدة والطلب على النقود خاطئة، من خلال الدراسة يوجد تأثير عكسي بين سعر الفائدة والطلب على النقود حيث أن أي زيادة لسعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود.
- الفرضية الرابعة:** لا توجد علاقة بين الطلب على النقود والائتمان الموجه للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (1987-2020) صحيحة حيث وجدنا من خلال الدراسة القياسية ان التأثير غير معنوي للائتمان الموجه للقطاع الخاص على الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة عند مستوى معنوية 10 بالمائة.

المقترحات:

بناء على النتائج المتحصل عليها من الدراسة النظرية والتطبيقية للطلب على النقود، تم اقتراح التوصيات التالية:

- الاعتماد على المعطيات الفصلية أو الشهرية بدلا من المعطيات السنوية، لأنها أكثر تمثيلا للواقع.
- إعطاء أهمية كبيرة للدراسات الاقتصادية القياسية.
- العمل على رفع قيمة الدينار الجزائري.

الأفاق:

رغم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد البحث من نقص المراجع وقلة الإحصائيات وعدم دقتها، فإن هذا البحث لا يخلو من العيوب والنقائص، فيمكن، اقتراح مجموعة من البحوث غير المعتمدة في بحثنا ومنها ما يلي:

- ✚ إجراء مقارنة حول محددات الطلب على النقود في الجزائر مع اقتصاديات الدول الأخرى.
- ✚ دور الطلب على النقود في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

1. (2016). التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر". بنك الجزائر.
2. (2018). التقرير السنوي لبنك الجزائر للتطور الاقتصادي والنقدي 2018. الجزائر.
3. D.HRObertson (1948). london: and coltd .money.
4. ابوالفتح, ا. ع. (2001). نظرية النقود والاسواق المالية (éd. الاولى). (الاسكندرية: مكتبة الاشعاع.
5. احمد احمد بوطه محمد . (2012). التضخم النقدي. مصر: مكتبة الوفاء القانونية .
6. أحمد رمزي محمد عبد العال. (2013). العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة وفاعلية السياسة النقدية. القاهرة، مصر: المكتب العربي للمعارف.
7. أحمد زهير شامية، عبد المعطى ارشيد، و فوزي الخطيب. (2013). النقود والمصارف. القاهرة مصر: الشركة العربية المتحدة للتسوق و التوريدات.
8. أحمد محمد أحمد أبو طه. (2012). التضخم النقدي. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
9. اسماعيل أحمد الشناوى، و عبد النعيم مبارك. (2002). إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية. مصر: الدار الجامعية.
10. البشير عبد الكريم. (20-21 أكتوبر, 2009). مداخلة بعنوان معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الازمة المالية لاقتصادية. الملتقى العلمي الدولي الازمة المالية والاقتصادية الدولية الازمة المالية والاقتصادية الدولية، 13-14. الجزائر، جامعة سطيف.
11. العقاب محمد. (2017-2018). تحليل السلاسل الزمنية محاضرات وتطبيقات في الاقتصاد. مطبوعة علمية متخصصة موجهة لطلبة اولى ماستر اقتصاد كمي، 01. الجزائر، الجلفة.
12. العلواني عديلة. (2014). الميسر في الإقتصاد النقدي. الجزائر: دار الخلدونية.
13. العيد صوفان. (2010_2011). دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة-دراسة التجربة الجزائرية-. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، 15. قسنطينة، الجزائر: جامعة قسنطينة .
14. القصاص, ج. ج. (2010). النقود والبنوك والتجارة الخارجية. الإسكندرية، مصر: دار الجامعية.

15. باكور، ح. (2013-2014). الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العملة المالية. مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية. 16، البويرة، الجزائر: جامعة أكلي محند أولحاج .
16. براهيم حاكمي، مولود دباب، و قشام إسماعيل. (18 05, 2021). دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نماذج الإنحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ardel). (01)، الصفحات 122-123.
17. بزواية محمد. (2009-2010). الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية. أطروحة لنيل درجة دكتوراء دولة في العلوم الاقتصادية، 195. الجزائر، تلمسان.
18. بشكير، ع. (2009-2010). نمذجة قياسية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر. 27. 1970-2008 الجزائر، الاقتصاد الكمي.
19. بلعزوز بن علي. (2017). محاضرات في نظريات والسياسات النقدية (الإصدار الرابعة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
20. بن حمودة، ف. (2009-2010). أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر. أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية. 33، الجزائر، الجزائر.
21. بن قاده، ص. (2012-2013). الاصلاحات المصرفية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية بالجزائر. 20. مسيلة، الجزائر: جامعة المسيلة.
22. بني هاني، ح. (2014). اقتصاديات النقود والبنوك (éd. الطبعة الاولى). (عمان: دارومكتبة الكندي للنشر والتوزيع.
23. بني هاني، ع. (2014). مبادئ الاقتصاد الكلي (éd. الطبعة الثالثة). (الاردن - عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
24. بوكساني، ر. (2015-2016). معوقات اسواق الاوراق المالية العربية وسبل تفعيلها. 81. الجزائر، العلوم الاقتصادية.
25. بوبكري، م & جحا، ف. (2018-2019). اساليب ادارة مخاطر اسعار الفائدة. 6-7. مالية مؤسسة.
26. بوتيارة عنتر، و بدار عاشور. (بلا تاريخ). تحلي قياسي لسلوك الطلب على النقود في الجزائر للفترة (1990-2016). مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، صفحة 4.
27. جاسم، ع. ع. (1994). النقود والمصارف. الاردن: الجامعة المفتوحة.

28. جميلة وجدي. (2015-2016). السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014. مذكرة لنيل ماجستير في العلوم الاقتصادية ، 116. تلمسان، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - .
29. حاجي س، (2015-2016). دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر-1990 2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. 226، بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر .
30. حربي موسى عريقلي محمد. (بلا تاريخ). مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلبي. عمان: جامعة الاسراء.
31. حسني مبارك بعلي . (2011_2012). امكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، 61. قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.
32. حسين م، ا. & .، عارف، ا. ا. (2008). الاقتصاد الكلي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
33. خالفي س، & .، قراف ص. (2018-2019). فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الاهداف النهائية للسياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر للفترة 1990-2017. مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية. 107، البويرة، الجزائر: جامعة أكلي محند أولحاج.
34. خلة م، ت. (2011). الاقتصاد النقدي والمصر في دراسة تحليلية للمؤسسات والنظرية (éd. الاولى). (الاسكندرية : دار الفكر الجامعي).
35. خليل ع، (2014). مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي (éd. الثانية). (ديوان المطبوعات الجامعية).
36. دلشان عبد الهاجاني رمضان . (18 06, 2021). أثر القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والادارية، 77-78. العراق.
37. دومنيك سالقاتور . (1982). الإحصاء والاقتصاد القياسي. نيويورك: الدار الدولية لنشر والتوزيع.
38. رائد ع، ع. & .، خالد ف، ا. (2013). النقود والمصارف. الاردن: دار الايام.
39. زرياحن م، (2011-2012). حزيران (21) النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية. مذكرة لنيل شهادة الماجستير العلوم الادارية. 108-109، وهران، الجزائر: جامعة وهران.
40. زينب حسين عوض الله. (2007). اقتصاديات النقود والمال. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
41. سامي السيد. (2018). النقود والبنوك والتجارة الدولية. القاهرة، مصر: جامعة القاهرة.

42. سعيد, م. ا. (2011). اقتصاديات النقود والبنوك. عمان: دار التعليم الجامعي.
43. سعيد, م. ا. (2012). اقتصاديات النقود والبنوك. امريكا: دار الشروق للنشر والتوزيع.
44. سعيد, م. ا. (2012). اقتصاديات النقود والبنوك. امريكا: دار الشروق للنشر والتوزيع.
45. سليم عقون. (2009-2010). قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية- -حالة الجزائر-. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، 137-138. سطيف، الجزائر: جامعة عباس فرحات سطيف
46. سميرة جمعي. (2017-2018). محددات اللب على النقود في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة 1970-2016. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، 199. الجزائر، تلمسان.
47. شيخي محمد. (2011). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات (الإصدار الاولي). الجزائر: دار الحامد.
48. صالح مفتاح. (2005). النقود والسياسة النقدية. القاهرة: دار الفجر.
49. صالحى, ف. (2016-2015). انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، حرك رؤوس الاموال الذ. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية. 6-5, الجزائر, بسكرة.
50. ضيف, ا. (2016*2015). الاقتصاد النقدي واسواق راس المال. 43. الجزائر, علوم الاقتصاد وعلوم التجارية علوم التسي.
51. طوروس, و. (2010). الاقتصاد الكلي. طرابلس: شركة المؤسسة الحديثة للكتاب.
52. عبد الحليم, ز. خ. (2012). تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني. 20. غزة-فلسطين, الاقتصاد والعلوم الادارية.
53. عبد الحميد عبد المطلب. (2007). اقتصاديات النقود والبنوك (الاساسيات والمستحدثات). الاسكندرية، الدار الجامعية 84.
54. عبد الحميد مرغيث. (2017-2018). ادارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن (دراسة تحليلية وتقييمية). مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 197-198. سطيف، الجزائر: جامعة عباس فرحات سطيف-1-.
55. عبد الرحمان يسرى أحمد. (2003). اقتصاديات النقود والبنوك. الإسكندرية: الدار الجامعية.

56. عبد الرزاق حبار. (سبتمبر, 2005). المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل. مذكرة نهاية دراسة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 91_93. الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي _الشلف_ .
57. عبد الرزاق م, (2013). اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.
58. عبد القادر خليل. (2012). مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي. ديوان المطبوعات الجامعية.
59. عبد القادر عبد الرحمان، و حسين بن العاربية. (جوان, 2018). تحليل ديناميكية التضخم في الجزائر للفترة 1980-2014. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 15، صفحة 29.
60. عبد المنعم علي السيد، و نزار العيسى سعد الدين. (2004). النقود والمصارف والاسواق المالية (الإصدار الاولي). عمان -الادن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
61. عبدالفتاح, إ. ا. (2013). اساسيات الاقتصاد الكلي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
62. عثمانى الهادي، هيشر تيجاني احمد، و بن الضب عبدالله. (2015). اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، صفحة 63.
63. عزت م, غ. (2002). اقتصاديات النقود والبنوك (éd. الاولى). لبنان: دار النهضة العربية.
64. عطوان م, (1989). مقاييس اقتصادية النظريات النقدية. الجزائر: دار البعث للبلع والنشر.
65. علام م, ع. (2020, 6 3). قياس محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة 1985-2015. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية. 33, p. 12,
66. علي كنعان. (2012). النقود والصيرفة والسياسة النقدية. بيروت: دار المنهل اللبناني.
67. علي بطاهر. (2006-2005). اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، 155. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.
68. علي بوعبد الله، و شريف بوقصبة. (18 01, 2018). أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقارنة (ARDL) للفترة (1983-2016). صفحة 127.
69. غالب عوض الرفاعي، و عبد الحفيظ بلعربي. (2002). اقتصاديات النقود والبنوك. الأردن: وائل للنشر.
70. فائزة لعراف. (2016). نظرية نقدية وأسواق رأس المال والمصارف. مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.

71. قادة, ع. (2009-2008). متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. 89, شلف, الجزائر: جامعة حسبية بن بو علي.
72. قاسم, ن. ح. (2017). قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية داسة لتجتي مص واليابان مع اشارة خاصة لعراق للمدة 15. 1990-2015العراق, العلوم الاقتصادية.
73. قايد, م &., بن سعيد, ل. (s.d.). الطلب على النقود في الجزائر. 108. الجزائر: دار الرافيين.
74. قمري زينة, و بو الشعور شريفة. (ديسمبر, 2021). أثر تقلبات سعر الصرف ومعدل التبادل الدولي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي var. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات, 06, صفحة 299.
75. كمال, م. ا. (2004). سوق الصرف الاجنبي. مصر: منشأة المعارف.
76. لخلو موسى بوخاري. (2010). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية. بيروت, الأردن: مكتبة حسين العصرية.
77. لطرش, ا. (2000). تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
78. لطرش, ط. (2005). تقنيات البنوك (éd. ط. 4الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون.
79. لعتروس فاطمة الزهراء, و بحيح بلعباس. (2021, 06 24). دور بنك الجزائر في ضبط سيولة السوق النقدية خلال الفترة 2000-2018. مجلة إقتصاديات شمال إقتصادياتشمال إفريقيا (17), صفحة 91.
80. مجدى محمود شهاب. (2000). إقتصاديات النقود والمال. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
81. محمد سعيد سمهوري. (2011). إقتصاديات النقود والبنوك. عمان: دار الشرق للنشر والتوزيع.
82. محمد صالح القرشي. (2009). إقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية. عمان, الأردن: اثناء للنشر والتوزيع.
83. محمد هاني, و ياسين مراح. (2018, 03). حدود سياسة الاصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية لمضمون القانون 17-10. مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية, صفحة 124.
84. محمد, ا. ع. (2016). الفائدة والتضخم) بين النظرية والتطبيق. (مصر: دار التعليم الجامعي.
85. محمد, ن. ن. (1999). النقود والمصارف والنظرية النقدية. الاردن: دار الزهران للنش والتوزيع.

86. محمدى فوزى أبو السعود. (2004). الإقتصاد الكلي. مصر: الدار الجامعية.
87. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، و سهيل أحمد سمحان. (2010). النقود والمصارف. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر.
88. مسعود م. (2013). دورس في مالية الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
89. موري سمية. (2009-2010). آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للوؤسسات، 210-211. الجزائر، تلمسان.
90. موساوي م & سمية زيار. (2012). دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة (1970-2009). (8), p. 32.
91. ميرال روجي سماره، و طاهر فاضل البياتي. (2013). النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة. عمان: دار وائل للنشر.
92. ميس عبد الصاحب رعد. (2017). قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر الصرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013. 23، 349. العلوم الاقتصادية والادارية.

ملحق رقم (01): يوضح تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1987-2020).

السنوات	سعر الفائدة على الإقراض	الناتج المحلي الجاري	المعروض النقدي	المستوى العام للأسعار	الانتماء المحلي للقطاع الخاص	سعر الصرف الفعلي أو الحقيقي	الطلب على النقود في الجزائر
	r	Gdp	m2		cred	Reef	Md
1987	4	3.237E+11	2.57896E+11	11.49208777	67.53259218	367.1870024	22441179107
1988	4	3.495E+11	2.92965E+11	12.17144771	68.14677827	303.8319807	24069856523
1989	6.666666667	4.233E+11	3.08147E+11	13.30392317	63.19371516	260.6103532	23162115115
1990	8	5.558E+11	3.43324E+11	15.51936355	56.14321672	220.5724414	22122298947
1991	8	8.445E+11	4.14745E+11	19.53676605	46.28916649	131.5542704	21228948480
1992	8	1.0482E+12	5.44456E+11	25.72399381	7.254817644	134.9152585	21165298204
1993	8	1.166E+12	5.84183E+11	31.00778603	6.617753019	161.835257	18839881035
1994	11.33333333	1.4915E+12	6.75928E+11	40.01482109	6.489104896	139.7384781	16891941077
1995	18.41666667	1.9906E+12	7.39895E+11	51.93108535	5.199387035	117.1390836	14247632127
1996	19	2.57E+12	8.4825E+11	61.63133217	5.364902709	119.646678	13763291658
1997	15.70833333	2.7802E+12	1.00314E+12	65.16497863	3.907416857	129.1679847	15393790056
1998	11.5	2.8305E+12	1.19948E+12	68.3907504	4.563822482	135.5500772	17538570537
1999	10.75	3.2382E+12	1.36677E+12	70.20003532	5.388089302	125.317464	19469634080
2000	10	4.12351E+12	1.55991E+12	70.438128	5.965639986	119.4164534	22145875315
2001	9.5	4.22711E+12	2.40307E+12	73.41483508	8.014264515	123.2050687	32732750661
2002	8.583333333	4.52277E+12	2.83687E+12	74.4560791	12.19979248	114.2311677	38101312918
2003	8.125	5.25232E+12	3.29946E+12	77.63457483	11.22232538	103.0836654	42499872336
2004	8	6.14912E+12	3.64429E+12	80.71030165	10.99777897	103.5218889	45152766539
2005	8	7.56198E+12	4.07044E+12	81.82607845	11.92915054	101.7445057	49745053263
2006	8	8.50164E+12	4.87007E+12	83.71748758	12.11709798	101.3181254	58172696456

قائمة الملاحق

2007	8	9.35289E+12	5.99461E+12	86.79745039	12.99010389	99.92178458	69064328388
2008	8	1.10437E+13	6.95597E+12	91.01458318	12.7957995	102.2428964	76426958521
2009	8	9.96803E+12	7.29269E+12	96.23614476	16.26580586	100.2750482	75779165109
2010	8	1.19916E+13	8.28074E+12	100	15.20824099	100	82807404660
2011	8	1.45885E+13	9.92919E+12	104.5242115	13.71592242	99.12472854	94994141521
2012	8	1.62096E+13	1.10151E+13	113.8179305	14.02530668	103.9150984	96778554362
2013	8	1.66479E+13	1.19415E+13	117.5218381	16.49789106	101.7680566	1.01611E+11
2014	8	1.72286E+13	1.36639E+13	120.9498642	18.35197806	102.8803825	1.12972E+11
2015	8	1.67127E+13	1.37045E+13	126.7366464	21.71173301	96.50838508	1.08134E+11
2016	8	1.75146E+13	1.38163E+13	134.8448702	22.8758054	95.53678737	1.02461E+11
2017	8	1.88762E+13	1.49742E+13	142.3842032	24.40295773	97.83344418	1.05168E+11
2018	8	2.03935E+13	1.66367E+13	148.4639947	24.90136648	93.274883	1.12059E+11
2019	8	2.05011E+13	1.65107E+13	151.3616678	25.80649379	95.39993274	1.09081E+11
2020	8	1.83838E+13	1.774E+13	155.0172502	29.69490712	91.02420311	1.14439E+11

المصدر : احصائيات البنك الدولي الخاصة بالجزائر على الرابط
<https://data.albankaldawli.org/country/algeria>

ملحق رقم(02):يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1987- 2020).

السنوات	وديعة للإطلاع	النقود M1	أشباه النقود	كتلة نقدية
1987	103.801	223.905	33.99	257.896
1988	115.525	252.205	40.785	292.963
1989	101.893	250.012	58.134	308.146
1990	105.546	270.082	72.923	343.005
1991	133.111	324.993	90.276	415.270
1992	140.841	369.719	146.183	515.902
1993	188.933	446.905	180.522	627.427
1994	196.452	475.834	247.680	723.414
1995	210.755	519.107	280.455	799.562
1996	234.029	589.100	325.958	915.058
1997	254.833	671.570	409.948	1081.518
1998	347.570	826.372	766.090	1592.461
1999	368.375	905.183	884.167	1789.35
2000	467.5	1048.18	974.35	2022.5
2001	554.9	1238.5	1235.00	2473.5
2002	642.2	1416.34	1485.2	2901.53
2003	732.0	1630.38	1724.04	3354.42
2004	1133.0	2160.6	1577.5	3644.3
2005	1240.5	2421.4	1636.2	4157.6
2006	1750.4	3167.6	1766.1	4933.7
2007	2570.4	4233.6	1761.00	5994.9
2008	2965.1	4964.9	1991	6955.9
2009	2541.9	4944.2	2228.9	7173.1
2010	2922.3	5756.4	2524.3	8280.7
2011	3536.2	7141.7	2728.5	9929.2
2012	3536.2	7681.5	3333.6	11015.1
2013	3380.2	8249.8	3691.7	11941.5
2014	4460.8	9603.0	4083.7	13686.8
2015	3908.5	9261.1	4443.4	13704.5
2016	3745.4	9407.0	4409.3	13816.3
2017	4513.3	10266.1	4708.5	14974.6
2018	5371.8	11404.1	5232.6	16636.7
2019	5666.1	12079.4	5235.1	17314.5

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

1. فصل-13- النقود والقروض، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص (219،217).
2. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، رقم46، جوان 2019، ص11.
3. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، رقم 30، جوان 2015، ص10.

ملحق رقم (03): يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1987-2019).

السنة	الأصول الخارجية	القروض للخرينة	القروض للاقتصاد
1987	-	-	-
1988	-	-	-
1989	-	-	-
1990	6.535	167.043	246.979
1991	24.286	158.970	325.848
1992	22.641	226.933	412.310
1993	19.618	527.835	220.249
1994	60.399	468.537	305.843
1995	26.298	401.587	565.644
1996	133.949	280.548	776.843
1997	350.309	423.650	741.281
1998	280.710	723.181	906.181
1999	169.618	847.899	1150.733
2000	775.948	677.477	993.737
2001	1310.746	569.723	1078.448
2002	1755.696	578.690	1266.799
2003	2342.663	423.406	1380.166
2004	3119.174	20.596-	1535.029
2005	4179.656	933.184-	1779.754
2006	5515.046	1304.048-	1905.440
2007	7415.563	2193.176-	2205.242
2008	10246.964	3627.346-	2615.516
2009	10885.743	3488.923-	3086.545
2010	11996.565	3392.949-	3268.092
2011	13922.410	3406.600-	3726.510
2012	14940.000	3334.100-	4287.600
2013	15225.200	3235.400-	5156.300
2014	15734.500	1992.400-	6504.600
2015	15375.400	567.500	7277.200
2016	12596.000	2730.100	7980.200
2017	11227.400	4691.900	8880.000
2018	9485.600	6324.700	9976.300
2019	7598.700	7023.900	10857.800

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

1. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49، مارس 2020، ص17
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013